اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية
لجنة الثقافة والإعلام أنموذجًا
(١٩٧٩-١٩٨٢م)

د. دعاء صلاح رياض

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب– جامعة أسيوط

مقدمة

كانت مرحلة الشروع في تطبيع[١] العلاقات المصرية – الإسرائيلية من أدق المراحل السياسية والدبلوماسية في تاريخ مصر المعاصر؛ لكونها سابقة أولى في التاريخ السياسي المعاصر، من حيث تأثيراتها المعقدة والمتشابكة على المستويين الداخلي والخارجي، وقد أُنشئت اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية–الإسرائيلية ولجنتها الفرعية للثقافة والإعلام ضمن متطلبات هذه المرحلة.

يتناول البحث موضوعًا معاصرًا شائكًا على الرغم من مرور ثلاثة وأربعين عامًا على بدايته من (١٩٧٩ حتى وقتنا هذا ٢٠٢٢م)، إلا أن الجدل حوله لا يزال محتدمًا، وسيظل كذلك لأجيال قادمة، وما حثني على اقتحام سبر أغواره الوعرة هو ما توفر لديها من وثائق تحمل معلومات، غاب جزء منها عن الدراسات التاريخية لهذه الحقبة، أخضعتها الباحثة للنقد والتحليل؛ فقد غابت اللجنة العامة للتطبيع، ولجنتها الفرعية للثقافة والإعلام عن الذكر في مراجع تلك الفترة، أما المصادر والوثائق الرسمية فقد خلط بعضها بين مسميات ووظائف اللجنتين (العامة لتطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، والعليا لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية)، وهو ما وضحه البحث، وبيَّن علاقة هاتين اللجنتين بلجنة تطبيع العلاقات المصرية–الإسرائيلية بوزارة الخارجية.

بدأ البحث بتاريخ إنشاء لجنة الثقافة والإعلام عام ١٩٧٩م، وانتهي في ١٩٨٢م؛ بتوقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافيّ بين مصر وإسرائيل، والانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء، وفق المعاهدة، فيما عدا طابا[٢]، وهو العام نفسه الذي

شهد تجميد التطبيع مع إسرائيل، وسحب السفير المصري منها عقب الغزو الإسرائيلي للبنان.

ركز البحث على تناول عمل إحدى اللجان الفرعية للجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية[٣]، وهي لجنة الثقافة والإعلام؛ لمعرفة كيفية تعامل الإدارة المصرية بقيادة السادات مع شروط التطبيع، التي كانت تحولاً جذريًا لما ترسخ في وجدان الشعب المصري، وفي مفاهيمه، ومعرفة رؤيتها لتنفيذ بنود المعاهدة بحرفية، دون محاولة الصدام مع الشعب، أو التأثير السلبي على علاقاتها الخارجية بدوائرها المختلفة، والسياسة الإعلامية التي اتخذتها حتى خروج آخر جندي إسرائيلي من الأراضي المصرية، وكيفية التخطيط للتعامل إعلاميًا وثقافيّا مع هذه المرحلة الحرجة التي تحول فيها العدو إلى جارٍ معترف به؛ طبقًا لنصوص المعاهدة، ومدى تطبيق توصياتها ونجاح مهامها.

أولاً- دوافع إنشاء اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية ولجنتها الفرعية للثقافة والإعلام.

أُختتم مؤتمر كامب ديفيد Camp David في ١٧ من سبتمبر ١٩٧٨م بتوقيع اتفاقية حملت عنوانين :"إطار السلام في الشرق الأوسط، و" إطار لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"، وعند احتدام الخلاف حول قضية ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، تعهد الرئيس الأمريكي جيمي كارترCarter, Jr (١٩٧٧-١٩٨١م) في رسالة قدمها إلى الرئيس السادات باستمرار معارضة الولايات المتحدة لهذا الأمر[٤]، ثم وُقعت معاهدة السلام في ٢٦ من مارس ١٩٧٩م، وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥]، وقد ركزت المعاهدة على أربعة مبادئ، هي : الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء

والاعتراف بالسيادة المصرية عليها، ونزع السلاح من معظمها، إلى جانب تمركز قوات الأمم المتحدة لمراقبة نزع السلاح فيها، بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة في خليج السويس، وفي قناة السويس، بجانب تطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل، وبدئه بعد الانسحاب الإسرائيلي من غرب سيناء[٦].

لم تكتف إسرائيل بالضمانات العسكرية التي قطعتها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها، مثل اتفاق التفاهم الموقع بينهما قبل معاهدة السلام مع مصر، وتعهدت فيه بالتدخل دبلوماسيًا أو عسكريا في حالة انتهاك معاهدة السلام، أو تهديد انتهاكها، ومراقبة المعاهدة، وتعزيز العلاقات الودية بين مصر وإسرائيل[٧]؛ بل سعت إسرائيل لتحقيق مطلب الاعتراف بها قانونيًا وفعليًا: قانونيًا بالاعتراف الرسمي بالوجود الإسرائيلي، وفعليًا بإقامة علاقات وطيدة بين إسرائيل والدول المحيطة بها؛ لاستغلال ثروات المنطقة[٨].

أدركت إسرائيل عدم إمكانية تنفيذ السلام، وإن قُيِّد باتفاقيات مكتوبة، إلا من خلال إجراءات طويلة، ومعقدة، وممارسة مزيد من الضغط الغربي وبخاصة الأمريكي؛ للدفع بالعرب إلى تغيير مواقفهم تجاه إسرائيل بصورة جذرية[٩]، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط، لدفع مصر لقبول تطبيع العلاقات مع إسرائيل، في مقابل مساعدات مالية غير مسبوقة؛ إذ شغلت مصر المرتبة الثانية بعد إسرائيل في ترتيب المساعدات الأمريكية للعالم الثالث؛ حيث بلغت مساعدتها لمصر في المتوسط مليار دولار سنويًّا؛ لتمهيد الطريق لتغيير الوضع الداخلي المصري اجتماعيا وسياسيا، بما من شأنه الدفع بها لقبول التطبيع، والتكيف معه[١٠].

بذلك يُرى أن معاهدة السلام وضعت بداية لحقبة جديدة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، بإضافة عنصر جديد للسلام، وهو استرداد مصر لأراضيها

المحتلة في مقابل قبولها للتطبيع الكامل مع إسرائيل كدولة جوار؛ بسبب ضغوط متشابكة داخلية وخارجية، ومنها تلقي مساعدات أمريكية؛ هدفها بعيد المدى تمثل في تغيير العقيدة المجتمعية المصرية في نظرتها لإسرائيل.

أُستخدم مصطلح التطبيع في مفاوضات السلام بين البلدين؛ لتحديد شكل العلاقات بينهما في مختلف المجالات بعد التوقيع على معاهدة السلام[١١]؛ حيث برزت عملية التطبيع كشرط رئيس للاتفاقيات بينهما، وقد نُص عليه دلالة على خصوصيته، والتزام مصر به، وتُرك تحديد شكل هذه العلاقات ومداها لتقدير الطرفين[١٢]؛ فقد احتوت المعاهدة على نصوص عامة، أفادت بتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، مثل: الاعتراف الكامل بالأخيرة، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافيّة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، و" ...إنماء العلاقات بين الدولتين.."[١٣]، ثم جاء تفصيل ذلك في الملحق الثالث للمعاهدة، وعنوانه: "بروتوكول بشأن علاقات الطرفين"، والذي شمل تطبيعا للعلاقات في كافة المجالات: الدبلوماسية، والقنصلية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافيّة، والنقل والمواصلات و... إلخ[١٤].

انقسمت مراحل تطبيع العلاقات المصرية–الإسرائيلية إلى ثلاث مراحل؛ وفقا لبنود المعاهدة، وملحقها الثالث بمواده الثمانية، ارتبطت بمراحل تنفيذ المعاهدة، فجاءت المرحلة الأولى للتطبيع عقب الإنسحاب المرحلي، وقُدرت بدايتها من ٢٥ أو ٢٦ من يناير ١٩٨٠م والتي امتدت من أربعة إلى ستة أشهر؛ أي لتاريخ ٢٥ مايو أو يوليو ١٩٨٠م[١٥]. واقتصرت هذه المرحلة في جانبها العسكري على انسحاب الجيش الإسرائيلي في سيناء إلى خط العريش– رأس محمد[١٦]، تزامنًا مع القيام بعدة إجراءات لبدء التطبيع بين الطرفين، بإزالة الحواجز أمام العلاقات الاقتصادية

العادية[١٧]، بإنهاء المقاطعة الاقتصادية[١٨]، وبفتح الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وبالسماح لمواطني ولسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال، طبقا للقواعد العامة المطبقة على الدول الأخرى، بجانب تبادل الدخول إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية، والسماح لسفن وبضائع الطرف الآخر بالدخول للموانئ، بالشروط المطبقة على سفن وبضائع الدول الأخرى، وأيضا إقامة علاقات ثقافية عادية، وفتح خطوط اتصال مباشرة بينهما، بإنشاء وسائل الاتصالات البريدية والتليفونية، وتلكس، وصور بالراديو، ومواصلات سلكية ولا سلكية، وخدمات نقل الإرسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية، وفقا للاتفاقيات الدولية، وإنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية وفقًا للمادة ٨ من المعاهدة[١٩].

قُدر تاريخ ٢٥ أو ٢٦ من فبراير ١٩٨٠م لبداية المرحلة الثانية للتطبيع؛ أي بعد شهر من إتمام الانسحاب للخط المؤقت، وتضمنت هذه المرحلة إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل للسفراء؛ طبقًا للمادة الأولى من الملحق الثالث للمعاهدة، وطبقا لخطاب رئيس الجمهورية[٢٠] إلى رئيس الولايات المتحدة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩م، في حين تضمنت المرحلة الثالثة للتطبيع التفاوض بين البلدين؛ لعقد اتفاقيات تجارية، وثقافيّة، واتفاقية للطيران المدني، خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر من إتمام الانسحاب المرحلي؛ أي في ٢٦ يوليو ١٩٨٠م أو قبل ذلك، بالإضافة لما سبق كانت هناك مرحلة أخرى للتطبيع لم تُقيد بزمن لبدء تنفيذها، نصت على الاتفاق على إقامة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن قرب إيلات[٢١].

بشأن العلاقات الثقافيّة شمل الملحق الثالث للمعاهدة في مادته الخامسة التعاون لتنمية علاقات حسن الجوار، وامتناع الطرفين عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر، وتشجيع التفاهم والتسامح(٢٢).

من اللافت للنظر، بشأن العلاقات الثقافيّة، حرص إسرائيل على بدء هذه العلاقات منذ المرحلة الأولى من أواخر يناير ١٩٨٠م، وعدم الانتظار لتنفيذ المرحلة الثالثة للتطبيع، والتي تضمنت عقد اتفاقية لتنظيم العلاقات الثقافيّة بينهما خلال ستة أشهر من إتمام الانسحاب المرحلي؛ أي في ٢٦ من يوليو ١٩٨٠م، أو قبل ذلك، وهو ما ينم عن الاهتمام الإسرائيلي بفتح الحوار، وبدء تعاون ثقافيّ مع مصر مبكرًا، بغض النظر عن تزامن ذلك مع مرحلة حرجة عقب حرب أكتوبر، وعدم اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء؛ ربما لأهداف استخباراتية في المقام الأول، وليس لأهداف ثقافيّة محضة؛ لعلمها بطبيعة الحال صعوبة تحقيق ذلك في ظل ثقافة الحرب السائدة لدى الطرفين.

على ذلك، فقد تداخلت المرحلتان الأولى والثانية للتطبيع زمنيًا، كما وقعت المراحل الثلاث للتطبيع زمنيًا بين ٢٦ يناير ١٩٨٠ وحتى مايو ١٩٨٠م، أو ٢٦ يوليو كحد أقصى، وهو ما ترتب عليه تكثيف عمل كافة اللجان المختصة بالتطبيع؛ للانتهاء من عملية التخطيط لتفاصيل التطبيع في وقت قصير تزامنًا مع خطوات الانسحاب؛ لإنتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية في سيناء في الوقت نفسه الذي اكتمل فيه التطبيع وبدأت العلاقات مع دولة جوار، وليست دولة احتلال.

عقب بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من معاهدة السلام؛ بجلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عن مدينة العريش في أواخر شهر مايو ١٩٧٩م، وتبادل الزيارات في اليوم نفسه في ٢٧ من مايو ١٩٧٩م بين السادات و مناحم بيجن Menachem

Begin رئيس الوزراء الإسرائيلي(١٩٧٧– ١٩٨٣م) في مدينتي العريش وبئرالسبع، واتفاقهما على فتح الحدود، وعلى السماح لمواطني البلدين بتبادل الزيارات[٢٣]، شَكلت مصر" لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية" بوزارة الخارجية[٢٤] في ٢١ من يونيو ١٩٧٩م بقرار وزاري، رقم ١٥٦٠؛ لتكون حلقة اتصال مباشر بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية؛ للإشراف على مفاوضات التطبيع، والتنسيق بينهما خلال مرحلة إعداد دراسات تطبيع العلاقات المختلفة حتى التنفيذ[٢٥]. وبذلك شُكلت "لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية" بوزارة الخارجية في يونيو ١٩٧٩م، وليس كما ذكر البعض[٢٦] إنشاءها في سبتمبر ١٩٧٩م.

توالت خطوات تطبيق مراحل المعاهدة، بتَسلم مصر لخرائط المنطقة الرابعة للانسحاب الإسرائيلي من سيناء في اجتماع اللجنة العسكرية المصرية–الإسرائيلية المشتركة بمدينة العريش في ١٥ من أكتوبر ١٩٧٩م، وتسلمت البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشآت وبالمرافق العسكرية والمدنية في المنطقة[٢٧]، وسلَّمت إسرائيل دير سانت كاترين، وحقول البترول إلى مصر قبل الموعد المحدد بالمعاهدة؛ دلالة منها على حسن النية[٢٨]؛ ففي ١٥ من شهر نوفمبر عام ١٩٧٩م، أعادت إسرائيل دير سانت كاترين إلى مصر، بعد أكثر من اثني عشر عامًا من الاحتلال، وشكلت مصر لجان بحوث اجتماعية للسكان، ولجانًا أخرى لاستمرار المنطقة كمركز سياحي عالمي، كما استلمت هيئة الطيران المدني المصري مطار سانت كاترين[٢٩]، وفي يوم ٢٥ من الشهر نفسه سلَّمت إسرائيل حقول البترول في علما، وقد تعمد الإسرائيليون قطع الكهرباء عن مدينة الطور، وإخفاء موقع المحطة عن السلطات المصرية، وأخذوا معهم ماكينات التوليد ولوحات التوزيع الكهربائية، لكن تمكن الخبراء المصريون من تشغيل

الكهرباء، ولم يمنع ذلك من بدء ثلاث شركات عالمية التنقيب الفوري[٣٠] عن البترول، الذي تعهدت مصر بإمداد إسرائيل منه[٣١] بعد إعادتها حقوله في جنوب سيناء، وبدأت فعليًا مبيعات البترول المصرية لإسرائيل في ٢٦ من نوفمبر عام١٩٧٩[٣٢]؛ أي في اليوم التالي مباشرة للانسحاب من آبار البترول.

على ذلك، فقد كانت لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية بحاجة إلى مساعدة الوزارات والهيئات المصرية؛ لإعداد الجوانب المختلفة للتطبيع، وفقا لما تضمنته معاهدة السلام، ولتوفير دراسات متخصصة في النواحي الاقتصادية، والثقافيّة، والإعلامية، والانتقال، والأمن، والطيران المدني، والسياحة، والمواصلات[٣٣]؛ من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة إلى تشكيل لجنة تابعة لها تكون حلقة اتصال بين الوزارات والأجهزة المعنية بالدولة؛ ولذلك أُنشئت اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية[٣٤].

يُرى أن الانسحاب الإسرائيلي المبكر من المواقع المُحتلة في سيناء قبل عدة أيام من الالتزامات الزمنية بالمعاهدة، استدعى من الجانب المصري خطوات سريعة لمواكبة هذه المرحلة ومتطلباتها السريعة؛ لتجنب خطورة الإخلال بتطبيق التزاماتها التعاهدية المرتبطة بخطوات التطبيع، وإدراكا منها بدقة تنفيذ هذه المراحل في ضوء التأثيرات المعقدة على المستويين الداخلي والخارجي؛ ولما لم يكن بمقدور لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية القيام منفردة بوضع الخطط لجميع المجالات محل التفاوض مع إسرائيل لجأت إلى تكوين لجنة مصرية داخلية موسعة تضم ممثلين عن الوزارات المختصة، فكان إنشاء اللجنة العامة للتطبيع؛ لمساعدتها في بلورة الرأي الممثل لهذه الوزارات بشأن الترتيبات والتوقيتات الخاصة بمجالات التطبيع، بما يتفق مع سياسة

الدولة العامة ومصلحتها، تحت إشراف مركزي ومباشر من لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية.

ثانيًا- تشكيل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية ولجنتها الفرعية للثقافة والإعلام.

شُكلت اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية–الإسرائيلية بقرار د/ مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء(١٩٧٨– ١٩٨٠م) رقم ١٠٠٣، بتاريخ ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٧٩م[٣٥]، برئاسة وزير الدولة للشئون الخارجية ونائبه رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، وعضوية ممثلين من وزارات: الدفاع، والداخلية، والاقتصاد والتجارة الخارجية، والسياحة، والطيران المدني، والمواصلات، والنقل، والبترول، والثقافة، وإدارة المخابرات العامة، والهيئة العامة للاستعلامات، وهيئة الإذاعة والتليفزيون، وإدارة النقد بالبنك المركزي، بجانب أعضاء لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، وكان الممثلون بدرجة لا تقل عن وكيل وزارة، وأُعطي لرئيس اللجنة الحرية في ضم أعضاء من مديري الإدارات المختصة بوزارة الخارجية[٣٦].

بذلك فقد ترأس اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرئيلية في تشكيلها الأول بطرس بطرس غالي[٣٧] وزير الدولة للشئون الخارجية حينئذ(١٩٧٧–١٩٩١م)، وكان نائب رئيس اللجنة هو السفير طه محمد المجدوب[٣٨] رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية حينئذ.

تمثلت مهام اللجنة العامة للتطبيع في أربع مهام، تلخصت في: دراسة الموضوعات المتعلقة بالجوانب المختلفة للتطبيع من خلال التعاون مع اللجان الفرعية المتخصصة بالوزارات المعنية، مع اقتراح النظم والإجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ مراحل

التطبيع وتوقيتاتها وفقا لنصوص معاهدة السلام، بالإضافة إلى مواجهة الحالات الاستثنائية للتطبيع والتي تتم قبل توقيتاتها المحددة تنفيذا لقرارات سياسية[٣٩]، وقد أخضعت مصر عملية التطبيع لسلطة مركزية بيد لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، فجعلت لها الإشراف على جميع أعمال التطبيع؛ لضمان الوفاء بالالتزامات بالتوافق مع سياستها العامة[٤٠].

بدأت اللجنة العامة للتطبيع أولى اجتماعاتها في ٥ من ديسمبر ١٩٧٩م، في مقر وزارة الخارجية[٤١]، وناقشت فيه إجراءات تنظيم العمل في المرحلة التحضيرية، وتشكيل اللجان الفرعية التخصصية؛ لتوفير الدراسات الممثلة للرأي الرسمي للوزارة أو الجهاز في مجالات التطبيع مع إسرائيل، وقد شكّلت تسع لجان، جُمدت إحداها مؤقتًا، وأُسندت رئاسة هذه اللجان الفرعية لوكيل الوزارة الممثل لوزارته في اللجنة العامة للتطبيع، مع حرية ضمه لأعضاء متخصصين من وزارته، أو من خارجها، وعضوية ممثل من وزارة الخارجية في جميع اللجان؛ للربط بين اللجنة والوزارة، ولضبط التوجه السياسي لأعمالها[٤٢]، وتمثلت هذه اللجان التسع في: لجنة الثقافة والإعلام، ولجنة الاقتصاد والتجارة، ولجنة التنقل والأمن، ولجنة الطيران المدني، ولجنة السياحة، ولجنة المواصلات، ولجنة الاتصالات، كما كُلفت وزارة الخارجية بمسئولية لجنة التعويضات، وتشكيلها، مع إخطار الجهات المعنية بها، ثم جُمدت، وأضيفت لجنة باسم لجنة النقل والنقل البحري، وأنيطت مسئوليتها لوزارات الخارجية، والنقل، والنقل البري[٤٣].

أسندت اللجنة العامة للتطبيع رئاسة لجنة الثقافة والإعلام إلى مدير اللجنة العامة للعلاقات الثقافيّة بوزارة الخارجية وكان حينئذ السفير عيسى سراج الدين[٤٤]، بالإضافة إلى عضوية وزاريتي الثقافة والإعلام، وممثلين عن الهيئة العامة للاستعلامات،

واتحاد الإذاعة والتليفزيون[٤٥]، وأُرسل لتلك الوزارات لترشيح ممثليهم باللجنة، ومن ينوب عنهم في حالة غيابهم[٤٦]؛ فرشَّحت وزارة الإعلام وكيلها لطفي عبد القادر على[٤٧]، ورشحت هيئة الإذاعة والتليفزيون الأمين العام للهيئة[٤٨] محمد سعيد حسين، ورشحت الهيئة العامة للاستعلامات رئيسها، بالإضافة إلى ممثل وزارة الثقافة، بجانب الاستعانة بلجنة فنية برئاسة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات، وعضوية سوسن البقلي، وسوسن مشرفه، وعصمت عبد المجيد، وشوقي الخشاب، ومحفوظ عبدالعال، وعبداللطيف القاضي[٤٩].

يتضح مما سبق الحرص على اختيار أعضاء لجنة الثقافة والإعلام من ذوي الولاء التام للخط السياسي القائم آنذاك، كما يُلاحظ عقد اللجنة العامة للتطبيع أولى اجتماعاتها عقب التشكيل الرسمي لها بحوالي ٣٥ يومًا فقط؛ نظرًا لضغط المهام الكثيرة المنوط إليها إتمامها في وقت قليل ودقيق، وبهذا الاجتماع وضعت اللجنة العامة للتطبيع أسس تكوين لجان فرعية تخصصية في المجالات محل التفاوض مع إسرائيل– بحكم المعاهدة– وكان منها لجنة الثقافة والإعلام، والتي كانت لجنة فرعية متخصصة مصرية خالصة، مُنبثقة عن اللجنة العامة للتطبيع المكملة لعمل لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية المشرفة على جميع أعمال التطبيع مع إسرائيل.

ثالثًا- الضوابط الحاكمة لعمل لجنة الثقافة والإعلام.

كانت عملية التطبيع بمجالاتها المتعددة عملية متكاملة، متأثرة بتطورات سياسية ودبلوماسية خارجة عن نطاق عملية التطبيع ذاتها؛ لذلك ألزمت لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية جميع الجهات المسئولة عن التطبيع بإطار سياسة عامة متدرجة؛ ومرتبطة بمراحل تطور محددة لكل مجال، اعتمدت في المقام الأول على المصادر القانونية، المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادىء القانون الدولي المنظمة للعلاقات

والاتفاقيات الدولية، ونصوص معاهدة السلام وملحقاتها، فضلاً عن قرارات القيادة السياسية العليا الطارئة، وأكدت على تقديم أهداف السياسة المصرية ومصلحتها العامة أولاً، قبل المصلحة الذاتية للقطاع المختص في حالة وجود أكثر من تفسير لالتزامات المعاهدة[٥٠].

لذلك حددت لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية مهام عمل كل لجنة فرعية كل على حدة، وألزمتها بمعرفة الإطار المصري العام لسياسة التطبيع، والذي شمل ثلاثة عناصر هي: معرفة أهداف إسرائيل من التطبيع مع مصر، ومعرفة ردود فعل الدول العربية السلبية عند بدء التطبيع؛ لمحاولة تفادي آثارها على مسار عملية التطبيع؛ بالإضافة إلى معرفة الأسس العامة الحاكمة للرؤية المصرية من التطبيع؛ للالتزام بها عند وضع دراساتها؛ من أجل المحافظة على قدرتها على المناورة السياسية والدبلوماسية في القضايا الخاضعة للتفاوض[٥١].

كُلف رئيس لجنة الثقافة والإعلام بتنظيم أعمال لجنته لحين الانتهاء من دراساتها، ووضع التوصيات اللازمة، مع الحفاظ على جميع أعمالها وأوراقها بدرجة عالية من السرية، ثم رفع المذكرات الخاصة بها إلى رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، في موعد أقصاه الخميس الموافق ٢٠ من ديسمبر١٩٧٩م؛ لعرضها على اللجنة العامة للتطبيع لمناقشتها[٥٢]؛ لبلورة سياسة التطبيع في المجال الثقافيّ وغيره من المجالات، وترك مهمة متابعة مسار التطبيع للجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية[٥٣].

١–الإلمام بالأهداف الإسرائيلية من التطبيع مع مصر.

كان لزامًا على لجنة الثقافة والإعلام الإحاطة علمًا بكافة الأهداف الإسرائيلية من علاقة السلام مع مصر؛ للإلمام بالأهداف المتوافقة مع الأهداف الوطنية المصرية، وأخذ الحيطة من الأهداف السلبية الداعمة للوجود الإسرائيلي في المجالات

المختلفة[٥٤]؛ فنقلت لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية نتائج بعض الدراسات الإسرائيلية حول الاهتمام الإسرائيلي الكبير بعملية التطبيع مع مصر؛ نظرًا لدعمه لوجودها؛ إذ عدَّته إسرائيل بمنزلة" الميلاد الثاني"؛ لأنه أتاح لها الحصول على اعتراف قانوني وعملي بوجودها من أقوى دول المواجهة، فضلا عن كسر حلقة من أهم حلقات الحصار، وإنهاء المقاطعة التي كانت تقيد حركتها، وتكبلها[٥٥]؛ لذا خططت لفتح مجالات واسعة للتطوير الاقتصادي[٥٦]، والاهتمام بالسياحة[٥٧]؛ بالإفادة من إمكانيات مصر السياحية؛ لتنمية موارد إسرائيل الاقتصادية[٥٨]، كما خططت للدخول في مجال المواصلات الإقليمية[٥٩]؛ لتحقيق المجال الحيوي، أحد أهداف استراتيجيّتها؛ التي تسعى لتحقيق دور قيادي بارز في المنطقة المحيطة، بالإفادة من تدفق رؤوس الأموال، وازدهار التصنيع المستند إلى التكنولوجيا الحديثة، وحاجتها للأسواق المصرية ثم العربية والأفريقية؛ لخفض العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي عن طريق زيادة الصادرات، وكمصدر للحصول على المواد الخام اللازمة للتصنيع، ومصادر الطاقة[٦٠].

أولت إسرائيل المجال الثقافيّ اهتمامًا خاصًا، إذ تطلعت للوصول إلى عقل الإنسان المصري، وفكره، بمخاطبته مباشرة لإقناعه بقبول الوجود الإسرائيلي، من خلال علاقات ثقافيّة وتعليمية وإعلامية مختلفة، وبتكوين علاقات إنسانية وثقافيّة أبعد مدى من العلاقات الرسمية بين الدول والحكومات عن طريق الفكر والمجال التعليمي، بحركة انتقال الكتب، والصحف، والمطبوعات، ورجال العلم والتعليم والأدب، لكن تخوفت إسرائيل من شقين متناقضين في هذا المجال؛ الأول: عدم قدرتها على مواجهة جيرانها العرب ثقافيّا، وخوفها من طمس الثقافة العربية للشخصية اليهودية، التي خططت لها إسرائيل، والثاني: الخوف من الانغلاق الثقافيّ الإسرائيلي

عن المنطقة، وزيادة العزلة؛ فقررت مراعاة التنسيق بين مواجهة السيل الثقافيّ العربي، وتفادي الانغلاق الثقافيّ الإسرائيلي[٦١]، والجدير بالذكر، أن جلب الثقافة الأوروبية إلى المنطقة مرتبط بتحقيق أحد الأهداف الرئيسة للصهيونية؛ لذا كان لدى إسرائيل الرغبة في إظهار تفوق الثقافة الغربية في إطار عملية التطبيع[٦٢].

أما بشأن التعليم، ادعت إسرائيل انتشار الجوانب السلبية تجاه إسرائيل واليهود في جميع الدول العربية، في مقابل انتشار خليط من الثقافة السلبية والإيجابية تجاه العرب في إسرائيل، لذلك وضعت خطة تفصيلية؛ لتفتيت هذه الأنماط السلبية، بل واستبدالها ببناء مواقف إيجابية جديدة من خلال العلاقات الثقافيّة، عن طريق فحص البرامج والكتب الدراسية في الجانبين فحصًا شاملاً؛ لتنقيتها من التعبيرات المعادية، كتبديل التعبير القائل " اعرف عدوك" إلى"اعرف جارك"، والاعتماد على البعد التاريخي بالتركيز على فترات الانتماء الديني المشترك لليهود والعرب، والتقارب اللغوي، وفترات الالتقاء التاريخي كالعصر الذهبي في الأندلس، وإضافة مواد للتعريف بلغة الشعب الآخر وتاريخه وثقافته؛ لتعميق التفاهم المتبادل، وإضافة مادة جديدة لتلقين قيم السلام للتلاميذ في سن مبكرة؛ لتفادي نشأة جيل جديد من الإسرائيليين والعرب على المفاهيم والمواقف السائدة في الماضي، وتضمين البرامج التعليمية الإسرائيلية التعريف بالمنطقة، وبمشاكلها الجغرافية والاقتصادية والثقافيّة، وبعناصرها المختلفة؛ لتدعيم الانتماء الإقليمي لدى اليهود، في مقابل مطالبة العرب بقبول إسرائيل كدولة من دول الشرق الأوسط تعيش في وسط العالم العربي، "داخل حدود آمنة معترف بها"[٦٣].

في السياق نفسه، طالبت إسرائيل بإعادة تفسير الحقائق التاريخية "تفسيرا مريحًا للجانبين"، وبالاهتمام بالنشاط المتبادل للفكر والفن والمسرح والموسيقى، بفتح

المكتبات أمام الباحثين من الجانب الآخر؛ للاطلاع والبحث، وفتح المتاحف، بجانب تبادل زيارات المفكرين والفنانين والطلبة، وبخاصة الدارسين للفن، وللتاريخ، وللآثار، وتبادل البرامج الإعلامية والتليفزيونية عن ثقافة الجانب الآخر وتاريخه[٦٤].

على ذلك، أرادت إسرائيل الحفاظ على الشكل الثقافيّ الغربي الذي صنعته لنفسها، بمزيج من تراثها التاريخي اليهودي وبعض نظريات مفكريها، في الوقت نفسه الذي أرادت استخدام التطبيع لتغيير عقائد المصريين وتجميل تاريخ الصراع مع إسرائيل بدعوى السلام، وبدعوى بناء مواقف إيجابية، عن طريق تغيير المناهج وغير ذلك، وهو ما اتضح زيف تطبيقه من الجانب الإسرائيلي كما سيرد ذكره، أما قضية التفسير المُريح للجانبين، فلا يعدو إلا أن يوصف بتزوير حقائق تاريخية، فإذا أرادوا يقينًا تحسين علاقاتهم مع مصر– جبرا لهزيمتهم في حرب أكتوبر– فإن ذلك لا ينفي تاريخًا طويلاً من الصراع، ولا يمحو تاريخ احتلالهم لأرض فلسطين العربية، مع إمكانهم بدء علاقات جديدة بحل عادل للقضية الفلسطينية، أما موضوع الحدود الآمنة فهو أمر يدعو للتساؤل عن أي حدود يقصدونها، وهي دولة لم تُعلن حدودها بعد.

رأت الدراسات الإسرائيلية أن العلاقات العلمية من العلاقات المحققة للسلام على المدى الطويل، بشكل أكثر عمقا من الترتيبات الأمنية المختلفة؛ لأنها علاقات متجردة من الغرض بعيدة عن السياسة، وقسمت تلك العلاقات إلى ثلاثة مجالات؛ أولها العلم الأكاديمي، وحددوا التعاون في هذا المجال بطريقتين؛ الأولى: هي تبادل العلماء في التعليم، وفي الأبحاث، وإفادة إسرائيل من تقدم العلوم الطبيعية في الدول العربية، ونقل التراث الروحي للعرب ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، والثانية: إرسال الدارسين والباحثين العرب إلى إسرائيل؛ لاكتساب الخبرات عوضا عن

الذهاب إلى غرب أوروبا، أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ معللين ذلك بأنها وسيلة لتفادي مشكلة حروب العقول والعلماء المتربصة بالدول العربية وبخاصة مصر![٦٥]، وهو ما يُدلل على عدم مصداقية إسرائيل فيما تطرحه، ودلائل ذلك في سير علماء مصر: يحيي المشد، وسميرة موسى، ومصطفى مُشرفة.

أما المجال الثاني، فكان التعاون العلمي في مجال التنمية، وقد رأت إسرائيل أن مجالات الأبحاث المفضلة لدى الدول العربية لأغراض التنمية، كتنمية مصادر المياه، وتحلية مياه البحر، وتنظيم اقتصاديات المياه من تخزين ونقل وري، واستصلاح المناطق الصحراوية، وتنمية علوم الأرض، وأبحاث تنمية ثروات البحار والشواطئ، ومنع حدوث تلوثها، البحث عن الثروات الطبيعية وتصنيعها، وأبحاث الطاقة الشمسية، واستغلال الطاقة الذرية، ورأت إسرائيل فيها تشابها في ظروف المنطقة بدرجة كبيرة، ودرجة التقدم في المجالات المطلوبة بين البلدين! وركزت على إمكانية استغلال الخبرة الإسرائيلية في مجال الزراعة، وفي زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، وفي استصلاح الأرض، وفي تحسين نظام الري، وفي مجال الصحة للتعاون في محاربة الأمراض والأوبئة في الشرق الأوسط، وفي مجال تخطيط المدن الجديدة؛ لخبرتها في حل مشاكل الاستيطان والمعيشة، ولذا قدمت نفسها كمدرسة للعمل في مجالات التنمية؛ للإقلال من التكدس السكاني[٦٦].

يُلاحظ هنا، أن مسألة البحث في مجال تنمية مصادر المياه، لم تكن مصدر اهتمام للدول العربية كما ادَّعت، بقدر ما كانت اهتمامًا أوَّليًّا لدى إسرائيل، أما مسألة خبراتها بشأن الاستيطان وحل مسألة التكدس، فتجربتها خاصة للغاية، تعبر عن علاقة بين محتل مغتصب للأرض وصاحب حق، وخبرتها كانت التهجير وإعلاء مصلحتها

العليا على مصالح الإنسانية وحقوقها، وهي بطبيعة الحال خبرات لا يمكن تطبيقها؛ لأنها موصومة بالاستعمار، والطرد القسري لأصحاب الأرض.

وضعت إسرائيل الخطط التنفيذية للتعاون العلمي لخدمة التنمية على مرحلتين؛ الأولى مقابلات مجموعات بحث من الوزارات والمعاهد والشركات العاملة في المجالات المذكورة وغيرها؛ للوقوف على المشاكل المتبادلة، وعلى الانجازات، وتحديد الحلول، وتحديد مجالات التعاون بينهما، والمرحلة الثانية هي مشاركة هذه المجموعات في أبحاث التنمية، وفي استخدام الأجهزة والتجارب، ورأت إسرائيل إمكانية إحداث تكامل بين القاعدة الصناعية في مصر مع الخبرة الإسرائيلية في إعداد الأبحاث والتنمية الصناعية في داخل الصناعات، وتحسين خطوات الإنتاج، بخاصة في مجالات البناء، والمنسوجات، والملبوسات، والأغذية، والأسمدة والفوسفات والمنتجات البتروكيمائية، وصناعة الحرير؛ وإمكانية تحقق فائدة كبيرة للجانبين في الجامعات(٦٧).

اعتقد بعض صانعي القرار في إسرائيل بأن إدراك مصر لفوائد التطبيع الاقتصادي معها، من شأنه منعها من استئناف موقف عدائي تجاهها، وأنه كلما ازداد تعاونها مع إسرائيل، تم سحبها من العالم العربي نحو نظام جديد في الشرق الأوسط؛ في ظل هيمنة إسرائيلية– أمريكية، واتفق معظم الإسرائيليين على أن العلاقات الاقتصادية والثقافيّة الكاملة مع مصر تعني أن إسرائيل أصبحت جزءا "مقبولاً" من الشرق الأوسط(٦٨).

على الجانب الآخر حذرت هذه الدراسات الإسرائيلية من الأبعاد الخطرة لبداية إجراءات التطبيع مع مصر رغم "المغزى العظيم" لها، طالما حدثت بعيدًا عن إحلال السلام الشامل في المنطقة، وضرورة الحذر والتأني فيها؛ للنتائج العكسية للوجود المؤسسي والفردي الإسرائيلي في مصر(٦٩).

بذلك اتضح جليًّا تحول الصراع من المجال العسكري بين مصر وإسرائيل إلى المجال الحضاري بمفهومه الشامل في فترة التطبيع[٧٠] بالمنافسة الشديدة في ميادين السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة؛ والتي وضع الجانب الإسرائيلي خططا جادة لاختراقها؛ والوصول إلى عقول وقلوب المصريين لتحقيق أهدافه[٧١]؛ لذلك وضعت هذه الخطط كاملة أمام اللجنة العامة للتطبيع ولجنتها الفرعية للثقافة والإعلام؛ من أجل الوعي الكامل بالأهداف الإسرائيلية، والابتعاد عن خططهم الرامية لدعم الوجود الإسرائيلي في المنطقة عند وضع دراساتها ومقترحاتها بشأن مجالات التطبيع، ومراعاة الأهداف الوطنية المصرية.

دلل ما سبق على تخطيط إسرائيل الدقيق لأهدافها من التطبيع مع مصر؛ وسبقت مصر بذلك؛ لأن التطبيع كان اقتراحًا إسرائيليًا منذ البداية، كما اتضح تحايل الإسرائيليين في خططهم؛ لتحقيق أقصى إفادة من التطبيع، والترويج لأسباب وتفاصيل غير صادقة، لإظهارها كدولة فاضلة تسعى للتعاون الصادق المثمر للطرفين، وذلك خداع لقارئها ولناقلها؛ بعد المقارنة بين هذه التفاصيل وبروتوكولات حكماء صهيون، وبالاستراتيجية الإسرائيلية على أرض الواقع الساعية لإضعاف الوطن العربي؛ مما يُدلل بما لا يدع مجالاً للشك على أن إسرائيل أرادت أن يكون التطبيع مرحلة سلمية للسيطرة وللتغلغل؛ لإتمام ما بدأته من احتلال، وأن الصراع سواء اتخذ شكلاً حربيًّا أو تحوَّل إلى تطبيع سيبقى صراع وجود.

٢- ضوابط لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية لعمل لجنة الثقافة والإعلام.

حُذرت لجنة الثقافة والإعلام من محاولات إسرائيل التسلل إلى وسائل الإعلام المصرية، وبخاصة الإذاعة والتليفزيون في إطار الاتفاقية الثقافيّة، ووُجهت باحتواء هذه المحاولات في دراساتها، وعدم وجود أعمال تبادل ثقافيّ منظمة أو دائمة خلال المرحلة

السابقة للاتفاق الثقافيّ، ووجهت بوضع عدة بدائل في دراساتها لأوجه تطبيع العلاقات؛ لتوفير القدرة على الحركة الدبلوماسية المصرية، ولإعطاء مرونة في توجيه موضوعات التطبيع وفقا للمصلحة العامة، كما أُكد عليها استبعاد شبه جزيرة سيناء من نطاق المناطق المصرية المسموح بإقامة مشروعات مشتركة ثنائية أو ثلاثية فيها، باستثناء السياحة، والحذر من الاندفاع الإسرائيلي نحو التوسع السريع في نطاق المجالات الثقافيّة والعلمية، ووضع ضوابط في دراساتها للحد من هذا الاندفاع المتوقع، ومراعاة أن إنهاء المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء الحواجز ذات الطابع التمييزي لا يعني منح إسرائيل أي ميزات تفضيلية في العلاقات المقبلة على غيرها من الدول، فضلا عن إخضاع التجاوزات المحدودة لمبدأ التوازي في تنفيذ التزامات المعاهدة، وخضوعها لمبدأ المنفعة المتبادلة، مثل: تسليم العريش مبكرًا بشهرين، وكذلك سانت كاترين[٧٢].

حُذرت أيضًا لجنة الثقافة والإعلام من سعي إسرائيل لتحقيق مراحل ثلاث من خلال علاقات السلام مع مصر، وهي: مرحلة إثبات الوجود، ومرحلة إثبات التفوق، ثم محاولة تطبيق هذا التفوق عمليًا[٧٣]، كما حذرت من العواقب الوخيمة لإظهار الوجود الإسرائيلي في شكل مؤسسات أو أفراد، طالما لم تحدث في ظل السلام الشامل، وضرورة التروي في بعض مجالات التطبيع، والحد قدر الإمكان من مكاتب التمثيل الإسرائيلية؛ دبلوماسية كانت أو تجارية أو فنية، وعلى إبقائها بعيدة عن صخب الدعاية؛ لتفادي الاتهامات بمحاولات التغلغل والسيطرة؛ وهو ما اتفقت بشأنه رؤيتا لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، والدراسات الإسرائيلية[٧٤].

ووجهت أيضًا المؤسسات التابعة للجنة الثقافة والإعلام بتجنب عقد أي تعاون أو حوار مع إسرائيل بشأن النواحي الدينية، سواء الإسلامية أو المسيحية، وعدم

الجمع بين علماء الدين الإسلامي واليهودي في مؤتمرات أو ندوات ثقافيّة؛ منعًا لاستغلال الخلافات الدينية، وأيضًا استبعاد الحديث في موضوع مياه النيل؛ لحاجة إسرائيل للمياه لرغبتها في التوسع، بجانب استبعاد تناول المجالات الثقافيّة المصرية في العالم العربي وأفريقيا وآسيا؛ لمنع أي محاولات للتأثير عليها، أو إضعافها(٧٥).

على الجانب الآخر، كُلفت لجنة الثقافة والإعلام بدراسة ردود الفعل السلبية من جبهة الرفض، أو من الجهات الأخرى إزاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتحديد نتائجها المُحتملة، مع اقتراح خطوات للإقلال من أضرارها، أو تجنبها من خلال البدائل الممكنة(٧٦)؛ حيث اتفقت الدول العربية على معارضة معاهدة السلام، وإن اختلفت في درجات هذه المعارضة؛ إذ كانت دول الرفض الأساسية هي العراق، وسوريا، واليمن الجنوبية، وليبيا، في حين تضامنت دول المغرب العربي مع موقف الرفض تضامنًا شكليًا؛ لبعدها عن بؤرة الصراع(٧٧)، كما تأثر موقف دول منطقة الخليج؛ بالوجود الكبير للجالية الفلسطينية ونفوذها(٧٨).

على ذلك حُدد للجنة الثقافة والإعلام خطان رئيسان أُلزمت بمراعاتهما خلال مرحلة تطبيع العلاقات، وهما: التدرج المحسوب في عملية التطبيع، بما يخدم أهداف السياسة المصرية، واستخدامها أحيانا كورقة ضغط على إسرائيل بطريقة غير مباشرة، وغير مكشوفة، والتخطيط لاجتياز مرحلة التطبيع بأقل خسائر ممكنة في ظل عنصرين متناقضين، هما ردود الفعل المتشنجة لدول الرفض العربية، والتي قد تمتد آثارها إلى جزء من العالم الأفريقي والإسلامي، في مقابل حساسية إسرائيل الشديدة تجاه التباطؤ في مسار عملية التطبيع، بالتشكيك في مدى جدية مصر لتنفيذ كافة بنود التطبيع الواردة في معاهدة السلام وملحقاتها(٧٩).

مما سبق يتضح محاولات لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية – في تعليماتها للجنة الثقافة والإعلام – التوازن بين المطالب الرسمية والاعتدال لصالح القضية الوطنية بعيدة المدى، وبذلك يتضح أن ما صدر من قفزات في العلاقات مع إسرائيل لم يكن لجهات الدولة المسئولة عن التطبيع رأي فيها، إنما كان تنفيذًا لتعليمات القيادة السياسية حينئذ؛ لرؤيتها بأنه يُحقق الهدف النهائي بالجلاء الإسرائيلي التام عن سيناء.

رابعًا- مقترحات لجنة الثقافة والإعلام للتعامل مع مراحل التطبيع الثلاث.

تمثلت مهام لجنة الثقافة والإعلام في دراسة إزالة الحواجز ذات الطابع التمييزي الموجهة ضد إسرائيل ثقافيًّا وإعلاميًّا، ووضع أسلوب إقامة علاقات ثقافيّة عادية في الميادين المطلوب تطبيقها كمرحلة تمهيدية عقب الانسحاب المرحلي، ووضع مقترح لسياسة إعلامية طوال مراحل التطبيع؛ تهدف إلى تجنب الدعاية المعادية، وخدمة أهداف مصر السياسية ومصالحها العليا، فضلاً عن احتواء محاولات التغلغل الإسرائيلي المُتوقع إلى وسائل الإعلام المصرية، بخاصة الإذاعة والتليفزيون في إطار الاتفاق الثقافيّ، علاوة على وضع مُقترح للاتفاق الثقافيّ المطلوب في المرحلة الثالثة للتطبيع(٨٠).

تركزت مهام المرحلة الأولى للتطبيع على مجالات العلاقات الثقافيّة والإعلامية، والاتصالات الدولية بين مصر وإسرائيل، والتى كانت بدايتها من ٢٥ يناير ١٩٨٠م؛ لذلك جاءت أهمية إنهاء الدراسات الخاصة بلجنة الثقافة والإعلام بشكل عاجل(٨١).

مما سبق يتضح أن لجنة الثقافة والإعلام تميزت بتنوع القائمين عليها، مع التزامهم بتقديم نتائج دراساتهم في وقت قصير نسبيًّا؛ وارتباط مهامها بالمراحل الثلاث للتطبيع، وما بعدها.

١–مقترحات لجنة الثقافة والإعلام بشأن تبادل المطبوعات والصحف والبرامج الإذاعية والتليفزيونية.

كانت ضوابط تبادل المطبوعات والصحف مع إسرائيل من الدراسات العاجلة المطلوبة من أعضاء لجنة الثقافة والإعلام؛ تمهيدًا لعقد اتفاق خاص بها بين الطرفين؛ وتوصلت دراسة لطفي عبد القادرعلي وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية للموفقة على تصدير المطبوعات المصرية إلى إسرائيل بشتى الطرق في المرحلة الأولى للتطبيع؛ لتأكيد الوجود المصري بها فكريًّا وثقافيًّا، واقترح إلغاء الاستيراد غير المباشر للصحف الإسرائيلية– عن طريق مؤسسة توزيع الأهرام– واستبداله بالاستيراد عن طريق وسيط أمريكي، مع اقتصار الاستيراد على الجهات الرسمية والمتخصصة فقط في المرحلة الأولى للتطبيع؛ تحسبًا لما قد تبثه خلالها من أفكار ومعلومات متعارضة مع سياسة مصر ومتطلبات الأمن، وتغليب مصلحة الدولة العليا على المكاسب التجارية والمالية، والسماح في المرحلة الثانية بالاستيراد المباشر عن طريق الاشتراكات لليهود الموجودين بمصر حسب طلبهم، ووضع الصحف والمجلات والدوريات الواردة من إسرائيل بغير اللغة العبرية في المناطق الحرة بالموانئ والمطارات، وعرض بعض المطبوعات الإسرائيلية خلال المؤتمرات والندوات المشتركة والمنعقدة في مصر، مع منع عرض الصحف والمجلات العبرية وتداولها؛ حفاظًا على الشعور العربي العام، والسماح بذلك متى سمحت الظروف[٨٢].

اقترح وكيل وزارة الإعلام في المرحلة الثالثة للتطبيع السماح بعرض الصحف والمجلات والدوريات الإسرائيلية غير العبرية في الأماكن العامة، والاستجابة للمطالب الإسرائيلية بالطباعة داخل مصر، لكن من خلال مؤسسات القطاع العام فقط، وعدم التخوف من التغلغل الإسرائيلي في مجال الطباعة؛ لتفوق مصر في هذا المجال على إسرائيل، لكنه ربط هذه الخطوات بالتحول إلى السلام الشامل بمشاركة جميع الأطراف العربية المعنية(٨٣).

في حين اقترحت دراسة مشتركة من الهيئة العامة للاستعلامات، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، والأمانة العامة للإعلام، والشركة القومية للتوزيع إسناد مهمة تبادل المطبوعات والصحف بين البلدين –في المرحلة الأولى للتطبيع– لوسيط من القطاع الخاص؛ لمنع التعامل المباشر من الشركة القومية للتوزيع مع إسرائيل؛ تجنبًا للمقاطعة العربية، التي قد تُفقدها توزيع المليون نسخة من الصحف والمجلات في العالم العربي، ورأت عدم وجود ضرر من المطبوعات والصحف المنشورة بالعبرية؛ لقلة عدد القراء، مع عدم استحسان توزيع المطبوعات والصحف الإسرائيلية باللغة الإنجليزية على نطاق واسع، واقتصار بيعها في الفنادق والمطارات، ورأوا الخطورة الفعلية في حالة تفكير إسرائيل في إصدار مطبوعات وصحف بالعربية؛ لوجوب الحذر حينها، واستخدام الرقابة(٨٤).

رأت اللجنة الفنية برئاسة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات تبادل المطبوعات والنشرات ذات الطابع العام، واستكمال ما بدأته الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة منذ شهر أكتوبر١٩٧٩م من ترجمة الكتب الإعلامية حول السياحة، والشباب، والزراعة، والإنتاج الحيواني، والرعاية الصحية... إلخ إلى اللغة العبرية؛ لطباعتها في القدس وحيفا؛ لعدم وجود مطابع عبرية في مصر، وأوصت

بالابتعاد عن الكتب السياسية في المرحلة الأولى للتطبيع؛ لما قد تصدره إسرائيل من كتب معادية للدول العربية[٨٥].

في حين رأى الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون تبادل طرح الصحف والمطبوعات بأنواعها في الأسواق دون تحفظ، إلا ما تعارض مع مصالح الأمن القومي والسلام الاجتماعي، وإمكانية نشر المقالات الصحفية للإسرائيليين في الصحف المصرية والعكس مع بداية المرحلة الثالثة للتطبيع، والتعريف بالتقارب اللغوي بين العربية والعبرية، كمدخل لتأكيد وحدة المنبت، وعرض الأفلام التسجيلية الإسرائيلية؛ للتعريف بالواقع الإسرائيلي مع عرض الأفلام الطويلة، سواء على الشاشة الصغيرة، أو في دور السينما، وتتبع الأفواج السياحية الإسرائيلية في مصر، وعمل أحاديث معهم سواء بالميكروفون أو بالكاميرا مع استضافة الخبراء والمتخصصين الإسرائيليين للحديث في مجالات تخصصاتهم المُختلفة، وتبادل البرامج الإذاعية على اختلافها، وعرض الملائم منها في مصر، ونقل الحفلات والمهرجانات وتعاون الفنانين بالتبادل، وتبادل الوفود الإعلامية، وإن توقف جميع ما سبق على أساس التبادل المماثل، والتجاوب بين البلدين[٨٦].

اعتمدت اللجنة العامة المقترحات السابقة الخاصة بالمرحلة الأولى للتطبيع، ووجهت بالاستعداد لتبادل الصحف والمطبوعات بين مصر وإسرائيل وفقا للاتفاق الخاص الذي تم عقده، على أساس بدء التنفيذ في ١٥ يناير ١٩٨٠م؛ إسهامًا في دعم وسائل الإعلام المختلفة، وإيصال مواد الإعلام المصري إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني[٨٧].

في مجال الإذاعة والتليفزيون، اقترح محمد سعيد حسين الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون رفع الشوشرة المفروضة على الإذاعة، وعمل أحاديث مع الوفود

الإسرائيلية الزائرة السياحية، واستضافة الخبراء والمتخصصين الإسرائيليين للحديث من خلال البرامج النوعية في مجالات تخصصاتهم المختلفة، وفرض الرقابة على الأعمال الإعلامية في المراحل الأولى من التطبيع بمعرفة رؤساء الأجهزة، وتبادل عرض الأفلام التسجيلية والأفلام الطويلة، والبرامج الإذاعية الملائمة للمزاج المصري، وتبادل الوفود الإعلامية، ونقل الحفلات والمهرجانات، وتبادل تعاون الفنانين، وعقد بروتوكول تعاون إعلامي بين الجانبين(٨٨).

رأت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات استبعاد فكرة الإنتاج المشترك؛ خشية مقاطعة الإنتاج المصري في البلاد العربية، وإمكانية الاتفاق على تبادل زيارة اثنين من العاملين في الإذاعة والتليفزيون سنويًا، ولمدة أسبوع واحد (٨٩).

اقترحت اللجنة الفنية برئاسة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات، تبادل فرق الفنون الشعبية، وإقامة المعارض، مثل معرض توت عنخ آمون، وتبادل الأفلام التسجيلية، والأغاني والأفلام المسجلة على الفيديو في مجال الإذاعة والتليفزيون، معلقا عليها باللغة العبرية؛ لعرضها في التليفزيون الإسرائيلي، والتعاون مع البرنامج العبري الموجه، وتزويده بالمواد الخاصة بهذا الصدد؛ لضرورة الاتصال برجل الشارع الإسرائيلي؛ لإبراز الحضارة المصرية الأصيلة، لكن اشترطوا التدرج بشأن تنفيذ متطلبات المرحلة الثالثة للتطبيع؛ نظرًا لرفض بعض قطاعات الشعب المصري للتطبيع، ولتخوفهم من مسألة تقدم إسرائيل التكنولوجي؛ لذا أوصوا بالتدقيق في اختيار المعروض على المشاهد المصري من ناحية المادة العلمية، والصورة المعروضة في مجال التلفزة والاستماع(٩٠).

وجهت اللجنة العامة للتطبيع بالبدء الفوري في تقوية الإرسال الإذاعي والتليفزيوني المصري؛ لضمان وصوله واضحًا إلى سيناء وإسرائيل والأراضي

الفلسطينية، ودعم وتطوير البرامج العبرية الموجهة من الإذاعة المصرية، وزيادة عدد ساعات الإرسال[٩١].

يتضح مما سبق محاولة أعضاء لجنة الثقافة والإعلام باختلاف مناصبهم الموائمة بين القرارات السياسية العليا للسادات، والتوصية بالتدرج في خطوات المرحلة الأولى للتطبيع، بالمطالبة باخضاع المواد المتبادلة المقروءة والمسموعة والمرئية للرقابة، وانتقاء الملائم للشعب المصري؛ تجنبًا للمقاومة العنيفة التي تتعارض مع متطلبات هذه المرحلة الحرجة.

٢–مقترحات ضوابط زيارات الصحفيين الإسرائيليين لمصر، واعتماد مراسلين دائمين.

أجمعت الهيئة العامة للاستعلامات، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، والأمانة العامة للإعلام، والشركة القومية للتوزيع، إلى الحاجة المُلحة لوضع أسس محددة وثابتة لزيارات الصحفيين الإسرائيليين لمصر؛ لعدة أسباب منها: المطالبة المُتوقعة من أجهزة الإعلام الإسرائيلية باعتماد مراسلين دائمين لها في مصر، والذين قُدروا في المرحلة الأولى بما لا يقل عن عشرين مراسلاً للصحف وللمجلات وللإذاعة والتليفزيون، بالإضافة إلى مُلاحظة تدفق الصحفيين في بعض المناسبات، كزيارة مناحم بيجن التي اصطحبه فيها وفد صحفي ضم قرابة ٢٥٠ من رجال الإعلام الإسرائيلي والأجنبي من المراسلين الأجانب المعتمدين في إسرائيل من اليهود، ومن ذوي الجنسية المزدوجة، وكان معلومًا أن هدف زيارة هذه المجموعات هو جمع أكبر قدر من المعلومات، وقياس الرأي العام المصري؛ لمساعدة مراكز صنع القرار في إسرائيل، بخلاف ضمها لعناصر من الاستخبارات الإسرائيلية، وهو ما تم رصده إبان زيارة وفد أساتذة الجامعات الإسرائيلية لمصر بتأشيرات سياحية، كما كان مُتوقعا محاولات رجال الإعلام

الإسرائيلي إقامة علاقات مباشرة مع القائمين على أجهزة الإعلام المصرية؛ لأنهم الأقرب من الجهات الرسمية، وأكثر تحررا منها في إعطاء المعلومات(٩٢).

استمر تدفق الصحفيين مع المسئولين الإسرائيليين أثناء زيارتهم لمصر؛ ففي زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحق نافون Yitzhak Navon (١٩٧٨–١٩٨٣م) وقرينته لمصر الأحد ٢٦ من أكتوبر ١٩٨٠م، اصطحبه وفد رسمي مكون من خمسة عشر عضوًا ممثلين للاتجاهات السياسية والاجتماعية والدينية في إسرائيل، بجانب خمسين من رجال الإعلام ورؤساء تحرير الصحف الإسرائيلية(٩٣).

طالبت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات بضرورة التنسيق العاجل للغاية مع الأجهزة المعنية سياسيًا وإعلاميًا وأمنيًا؛ لإعداد موسوعة عن الشخصيات العامة الإسرائيلية، بخاصة الإعلامية والصحفية؛ لتفادى خداع الصحفيين الإسرائيليين مزدوجي الجنسية، والذين اكتُشف عدد منهم بمحض الصدفة، وإعداد دراسة شاملة عن كافة أجهزة الإعلام الإسرائيلية، وعن انتماءاتها، واتجاهاتها، ومصادر تمويلها، وعن ارتباطاتها بغيرها من الأجهزة داخل إسرائيل وخارجها من منظمات ومؤسسات يهودية عالمية، مع التنسيق الكامل بين الأجهزة المختلفة؛ للسيطرة على تحركات الصحفيين لدى وصولهم مصر، وعدم ترك حرية التنقل لهم في البلاد دون رقابة على برنامجهم، أو الغرض من زيارتهم، وبخاصة مع إجادة الكثير منهم اللغة العربية، وسهولة مخاطبة رجل الشارع(٩٤).

بالإضافة إلى ذلك ركزت على خطورة منح عدد من الصحفيين الإسرائيليين تأشيرة دخول لمدة شهر كامل، واقترحت عدم منحهم تأشيرات دخول إلا بناء على خطاب رسمي من المؤسسة الصحفية الممثلين لها، وبرنامج محدد للزيارة، ومدتها، مع عدم زيادة مدة صلاحية التأشيرة عن عشرة أيام، ومنع منحهم تأشيرات بالمطارات

والموانئ مهما كانت الأسباب، وموافاة وزارة الخارجية للهيئة العامة للاستعلامات بجميع موافقاتها على دخول الصحفيين الإسرائيليين؛ لمتابعة تحركاتهم وبرنامجهم، مع إخطار كافة الجهات الرسمية والإعلامية بعدم التعامل مع الصحفيين ورجال الإعلام الإسرائيليين مباشرة، والالتزام بتنفيذ برامجهم من لقاءات أو زيارات ميدانية عن طريق الهيئة العامة للاستعلامات(٩٥).

اتفقت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات، مع اقتراح وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية باقتصار الاتصال المباشر مع إسرائيل على جهة رسمية واحدة، وهي الهيئة العامة للاستعلامات، بتوليها إعداد خدمة إخبارية كاملة لهم؛ منعًا لترددهم على الوزارات والمصالح والهيئات والأجهزة المختلفة؛ لعدم إثارة بعض العاملين في هذه الأجهزة المعارضين لخطوات التطبيع، مع الاكتفاء من حيث المادة الإعلامية بالنواحي الإخبارية فقط في المرحلة الأولى للتطبيع(٩٦).

طالبت دراسة وزارة الإعلام باقتصار زيارة الوفود الإسرائيلية– في المرحلة الثانية للتطبيع– على الأماكن الخالية من التجمع الجماهيري من الطلاب والعمال، وتولي هيئة الاستعلامات مهمة تزويدهم بالأنباء، وبالتحقيقات وبترتيب لقاءات لهم مع المسئولين الرسميين، ومراعاة شرح التحقيقات الصحفية والتليفزيونية لوجهة النظر المصرية في مفاوضات الحكم الذاتي(٩٧)، وفي تنفيذ بنود اتفاقية السلام، مع استمرار تخصيص الفنادق للوفود الإسرائيلية، وتشديد الحراسة عليها، وتقليل اتصالهم بالجماهير كلما أمكن ذلك؛ منعا لوقوع أزمات بين البلدين، قد تُلقي بظلالها حول إمكانية استكمال خطوات السلام(٩٨).

نوهت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات إلى استخدام إسرائيل للصحفيين الإسرائيليين لجمع المعلومات، ورؤيتهم افتقار الجانب المصري إلى استخدام

هذه الوسيلة، واقترحوا إرسال عناصر صحفية مصرية لزيارة إسرائيل؛ بهدف زيارة الضفة الغربية وغزة للاتصال بالقيادات العربية هناك، ولبدء حوار معهم لشرح أبعاد الموقف؛ لإقامة بعض الجسور معهم[٩٩]، وهو ما اتفق مع اقتراح وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية باختيار الأجهزة الإعلامية – في المرحلة الأولى للتطبيع– لاثنين من كل مؤسسة من ذوي الثقة، ومن ذوي الولاء التام للخط السياسي للدولة؛ للسماح لهم بالتردد على إسرائيل، بعد منحهم دورة تدريبية خاصة بمعرفة هيئة الإستعلامات، وأجهزة الأمن القومي[١٠٠].

اقترحت أيضًا الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات أن يكون تبادل الزيارات الصحفية على قدم المساواة؛ بمعنى الاتفاق على عدد معين من الصحفيين الزائرين من كلا الجانبين؛ للحد من اندفاع الصحفيين الإسرائيليين نحو القاهرة[١٠١]، وهو ما اتفق مع اقتراح وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية بقبول مبدأ تبادل الوفود الصحفية في المرحلة الثانية للتطبيع، بالسماح لمراسلي الصحف ومندوبي الإذاعة والتليفزيون من الدولتين بتبادل الزيارات في مهام محددة، ولمدد معينة، وذلك تحت مسئولية المؤسسات الصحفية وأجهزة الإعلام[١٠٢].

أما بشأن اعتماد مراسلين دائمين لأجهزة الإعلام الإسرائيلية، فقد أوصت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات، بتأجيل هذه الخطوة إلى ما بعد المرحلة الثالثة للتطبيع، حتى وإن ألح الجانب الإسرائيلي عليها، وأن يتم ذلك في أضيق نطاق، وأقل عدد ممكن، وعلى أساس المعاملة بالمثل، بالإضافة إلى تأجيل فتح مكتب إعلامي مصري في إسرائيل في المرحلة الأولى من التطبيع، مع السماح لأعضاء المكاتب الإعلامية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات في الخارج، بقبول دعوات لحضور حفلات استقبال وغيرها من الجانب الإسرائيلي، بل والدخول في حوارات إذاعية أو

تليفزيونية مع مسئولين إسرائيليين، وحضور محاضرات مشتركة معهم؛ لعدم ترك المجال الإعلامي مفتوحًا للإسرائيليين وحدهم في الخارج(١٠٣).

أيد وكيل وزارة الإعلام مسألة تأجيل خطوات فتح المكاتب الصحفية، وتبادل البرامج والأفلام، وعرض النشاطات المختلفة في إسرائيل، ورفع الحظر على تنقل الوفود، وعقد الاتفاقيات الإعلامية والاتصال المباشر بين المؤسسات الصحفية في البلدين، وإعطاء الوفود الصحفية والمراسلين الإسرائيليين حرية الحركة للحصول على الأنباء وإجراء التحقيقات الصحفية، والربط بين هذه الخطوات والتحول إلى سلام شامل بمشاركة جميع الأطراف المعنية، مع استمرار تجنب تأثير الفكر والثقافة والدعاية الإسرائيلية على الصحافة المصرية؛ بحيث يظل ما فعلته مصر في تطبيع العلاقات نموذجًا يُحتذى من سائر الدول العربية الأخرى(١٠٤).

لكن عادت اللجنة الفنية برئاسة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات وطالبت بوجود مندوب صحفي مصري في إسرائيل، وذلك بالمثل مع ما نفذته إسرائيل بوجود مندوب صحفي لها في مجلة أكتوبر في صحيفة الأهرام؛ وذلك لتزويد الهيئة بالصحف العبرية؛ للمساعدة في وضع التقديرات الإعلامية السليمة في توقيتها، بدلاً من الحصول عليها من أثينا، وغيرها في وقت متأخر، ورأوا الحاجة لتدريب بعض العاملين ممن يتقنون اللغة العبرية؛ استعدادا لفتح مكتب صحفي في تل أبيب(١٠٥).

اعتمدت اللجنة العامة للتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية من المقترحات السابقة في المرحلة الأولى للتطبيع، التأكيد على الرقابة الدقيقة لجميع المسئولين الإسرائيليين والصحفيين الوافدين في مجال الإعلام– أثناء وجودهم في مصر– بالتنسيق مع الأجهزة المختلفة، وتأجيل قبول مراسلين معتمدين لدى مصر، أو فتح

مكاتب إعلامية إسرائيلية إلى مرحلة تالية[١٠٦]، كما أقرت السماح بزيارة بعض الأدباء، والصحفيين المنتمين للمؤسسات وللصحف الإسرائيلية تحت الإشراف المباشر للجهاز المختص، وعمل مندوبي التليفزيون والإذاعة المصرية بعض الأحاديث مع المسئولين الإسرائيليين، وتخصيص بعض البرامج للتحدث عن أوجه الحياة المختلفة في إسرائيل، ونشر تحقيقات صحفية بعيدة عن المبالغات الإيجابية والسلبية حول الحياة الثقافيّة والفنية والعلمية والاجتماعية داخل إسرائيل[١٠٧].

اتضح مما سبق حرص أعضاء لجنة الثقافة والإعلام على إعلاء مصلحة الوطن؛ بالتحذير من مسألة تدفق الصحفيين اليهود ممن حملوا جنسيات أجنبية أو إسرائيلية، وأكدوا على خطورة ترك حرية التحرك لهم في هذا التوقيت الحرج، وخطورة إعطائهم تأشيرة لمدة طويلة، وأوصوا بتأجيل تبادل مندوبين صحفيين، لكن مع تجاوز القيادة السياسية المصرية بقيادة السادات لهذا التوصية، بسماحه بوجود مندوب صحفي إسرائيلي في مجلة أكتوبر، طالب أعضاء اللجنة المعاملة بالمثل وإرسال مندوب صحفي مصري في إسرائيل.

٣–مقترحات لجنة الثقافة والإعلام بشأن العلاقات التعليمية والثقافيّة.

اعتمدت اللجنة العامة للتطبيع مقترحات لجنة الثقافة والإعلام في مجال التعليم، بشأن السماح بتبادل نظم التعليم الجامعي والعالي، والدوريات، والمطبوعات والمجلات العلمية، والسماح بحضور بعض المؤتمرات العلمية بشرط أن يكون مجالها مفيدًا لمصر، وأن تكون الندوة طرف دولة ثالثة، وتبادل المطبوعات التربوية الخاصة بتنظيم التعليم والمناهج والوسائل التعليمية في مراحل التعليم المختلفة وإعداد المعلم وتدريبه، واقتصار العلاقات في كل الجوانب العلمية المختلفة على الحصول على الدراسات العلمية المتعلقة بتنمية وتطوير سيناء وخليجي السويس والعقبة، وتبادل

البحوث والخبرات، والدوريات، والتقارير العلمية في مجالات البحث المهمة لمصر، والخاصة بالبيئة الصحراوية والزراعة والري، واستقبال بعض العلماء من الجانب الإسرائيلي في هذه المجالات، وأكدت اللجنة العامة للتطبيع على تأجيل تبادل الوفود العلمية والثقافيّة وأعضاء هيئات تدريس الجامعات والوفود الطلابية بين البلدين في المرحلة الأولى للتطبيع، ومراعاة إظهار التفوق الثقافيّ والعلمي والفني المصري، وبخاصة في مجالات الآداب، والفنون التشكيلية، والمسرح، والموسيقى، وكل ما يؤكد وحدة الفكر والثقافة والانتماء العربي(١٠٨).

أقرت أيضًا مقترحات لجنة الثقافة والإعلام بشأن التبادل المحدود – في المرحلة الأولى للتطبيع– للزيارات بين مسئولي الدولتين العاملين في مجال المتاحف التاريخية، والفنية، ومعاهد البحوث العلمية، والسماح بتبادل الدخول إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية في البلدين، وفقا للنظم المتبعة مع سائر الأجانب، وفي مجال الأوقاف، الاهتمام بدراسة حالة دور العبادة الإسلامية؛ لصيانتها، وكذلك دراسة حالة العاملين فيها ومساعدتهم، وتزويد المساجد والجمعيات الإسلامية والشخصيات العامة بالمكتبات الإسلامية، والمصاحف، وفي مجال الشباب والرياضة، قبول زيارات محدودة ومتبادلة لقيادات الأجهزة الرياضية والشبابية؛ للاطلاع على نواحي النشاط الرياضي والشبابي(١٠٩).

وجهت اللجنة العامة للتطبيع بشأن الاتصالات الدولية، باتخاذ اللازم لفتح دوائر تليفونية وتلغرافية وتلكس؛ لخدمة الجمهور، وزيادتها تدريجيًا بحسب الحاجة، والاعتماد على الكابل المحوري من بير جفجافة إلى إسرائيل، مع مد وصلة إلى الإسماعيلية، وباتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك، وبالاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ بعض الدول العربية قرارات مؤثرة على الاتصالات المباشرة بينها وبين مصر، وتدبير طرق

وسيطة للاتصالات بينهم، والبدء في إنشاء محطات تقوية في سيناء، وبدء تبادل الإرساليات البريدية بين البلدين اعتبارًا من ٢٦ يناير ١٩٨٠م؛ تنفيذا لأحكام الاتفاقية الدولية للبريد، وتصدير البريد الجوي عن طريق قبرص، مع معاملة إسرائيل معاملة الدول غير الموقعة على اتفاقيتي اتحاد البريد العربي والأفريقي بالنسبة لرسوم التخليص على المواد البريدية الجوية الصادرة من مصر، وتصدير الإرساليات السطحية بحرًا عن طريق مكتب تبادل الإسكندرية إلى مكتب تبادل حيفا، وتأجيل تصديرها برًا؛ لحين إعادة تشغيل خط سكة حديد القنطرة –العريش– إسرائيل، وسريان أحكام اتفاقية لوزان ١٩٧٤م على البلدين بشأن خدمات الطرود، وإعلام المكتب الدولي في برن بالوضع الجديد بين البلدين[١١٠].

لعل هذه التوصيات بشأن العلاقات التعليمية والثقافيّة مع إسرائيل من أخطر توصيات لجنة الثقافة والإعلام؛ وإن ارتبطت بالإطار الرسمي والقانوني، فإنه من شأنها إحداث تغييرٍ جذريٍّ لعلاقة الطرفين عبر التعليم والثقافة والزيارات العلمية والنشاط الرياضي، وإن تم ذلك عبر أجيال، ولذا كانت الرقابة والتوعية بقضية فلسطين مسألة واجبة؛ لموازنة الوضع مع الجانب الرسمي الدبلوماسي، وكلاهما متكامل، لتحقيق المصلحة الوطنية العليا بعيدة الأمد.

٤–مقترحات الاستراتيجيّة الإعلامية المصرية خلال مراحل التطبيع.

اقتضت عدة أسباب حتمية إعداد استراتيجيّة إعلامية مُوجهة خلال مراحل التطبيع المختلفة، كان على رأسها أن النجاح الإعلامي رصيد داعم لصالح المفاوض المصري تجاه إسرائيل[١١١]، فضلاً عن ضرورة تهيئة المناخ العام داخل مصر؛ للانتقال من عصر الصراع إلى عصر السلام[١١٢]، بمحاولة "تحويل نظرتهم لقبول عدو الأمس كصديق اليوم"، وهي مهام لم تكن سهلة المنال، إلى جانب التصدي لحرب إعلامية

مضادة، سواء من نظم الحكم العربية والاشتراكية، أو منظمة التحرير الفلسطينية[١١٣]، والتخفيف من آثار ردود الفعل السلبية العربية عند بدء التطبيع، بالتعامل مع التطبيع في مراحل الانتقال كقضية سياسية بحتة[١١٤].

طالب وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية من المسئولين الرسميين تحركًا محسوبًا؛ لتخفيف العبء الثقيل على أجهزة الإعلام المصرية؛ وذلك عن طريق سرعة الحركة السياسية والدبلوماسية؛ للوصول إلى حلول مقبولة للقضايا، والمسائل الجوهرية، التي مازالت معلقة وخاضعة للبحث والتفاوض، وحث الولايات المتحدة الأمريكية على إعلان سياستها واضحة إزاء المسائل المختلف عليها، وممارسة الضغط المكثف على إسرائيل؛ لترك التحركات المُستفزة للمشاعر العربية والفلسطينية، وعدم تحقيق مصر للأهداف الإسرائيلية المُتطلعة إليها من وراء التطبيع من ناحية استغلال الاقتصاد المصري والثقافة والسياحة وتوجيهها لصالح إسرائيل؛ لدحض ادعاءات إعلام دول الرفض، وتوازن ضغط مصر لتنفيذ ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد سواء كان خاصا بمصر أو بالفلسطينيين، وغير ذلك من الإجراءات التي تنفي اتخاذ مصر أداة لتنفيذ حل أمريكي للتراع العربي – الإسرائيلي، لا حل عربي له[١١٥].

حثّ أيضًا على تحديث سائر المجالات بما يتفق والتكنولوجيا الحديثة، وبخاصة في المجالات التي تعتقد إسرائيل أنها أكثر تقدما فيها، بالإضافة إلى محاولة ضم أطراف أخرى في محادثات السلام من دول المواجهة العربية، بخاصة الفلسطينيين أنفسهم، والضغط على إسرائيل؛ لتغيير مفهومها بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإزالة الجمود القائم في العلاقات المصرية – السوفيتية؛ تأكيدا على انتهاج

مصر سياسة عدم الانحياز؛ ولإمكانية ممارسة السوفيت نوعًا من الضغط على الدول العربية صاحبة العلاقات الطيبة معها لقبول التسوية[١١٦].

طالبت أيضًا لجنة الثقافة والإعلام الساسة بالالتزام بما ورد في معاهدة السلام حول بدء التفاوض بشأن الاتفاقيات الثنائية بعد ستة أشهر من إتمام الانسحاب المرحلي؛ لحصر ردود فعل الدول العربية والأفريقية والإسلامية على خطوة تبادل العلاقات الدبلوماسية في فبراير ١٩٨٠م، ومعالجتها بالشكل الذي يقلل قدر الإمكان من تأثيراتها السلبية على مصر[١١٧].

اقترح الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون تقسيم الاستراتيجيّة الإعلامية الخاصة بالإذاعة والتليفزيون والصحف على مراحل التطبيع الثلاث، بالتركيز في المرحلة الأولى للتطبيع– التي تبدأ من نهاية يناير ١٩٨٠م– على محاولة تغيير المشاعر المصرية لتقبل إسرائيل، وقيام الإذاعة والتليفزيون فيها بشرح النصوص العامة لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ومنع الاتهامات المتبادلة، أو إظهار العداء السافر نحوها، بجانب الحديث حول حياة اليهود في مصر في إخاء وصداقة مع المصريين، وإنهاء الشوشرة المفروضة على الإذاعة؛ تمهيدًا لاعتياد المستمع والمشاهد على الأسماء الإسرائيلية، وزوال الإحساس التقليدي بعدائها، والتطبع على الرضا بمجاورتهم، والاهتمام بأحداث إسرائيل الداخلية المواتية للتطبيع والمعادية على السواء، وبأقوال الصحف فيها، وأوصت البرنامج العبري الموجه إلى إسرائيل بتجنب إثارة الشعب أو النظام الإسرائيلي؛ لإظهار حسن النية، ولاكتساب مستمعين جدد، مع فرض نوع من الرقابة على الأعمال الصحفية في المراحل الأولى من التطبيع بمعرفة رؤساء التحرير في الصحف والإذاعة والتليفزيون على حد سواء[١١٨].

يُرى أن هذه التوصيات التي هدفت لتغيير الفكر المصري ورؤيته لإسرائيل، وإن أراد مقترحها المصلحة السياسية حينها؛ لتمهيد الأجواء لمرور خطوات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء دون عقبات؛ إلا أن هذه المقترحات لم تكن كافية لتغيير مشاعر المصريين تجاه إسرائيل؛ والتي تشكلت نتيجة مواقف الإسرائيليين واعتداءهم، فلم يك لتتبدل نتيجة تعديل الأسلوب الإعلامي في التناول.

كما اقترح الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون قيام الإذاعة والتليفزيون في المرحلة الثانية للتطبيع إبراز موقع مقر السفارة المصرية في تل أبيب، وشرح مفهوم أن تقديم أوراق اعتماد السفير المصري لرئيس الدولة الإسرائيلي كان في القدس الغربية، وليس في القدس الشرقية، والتعريف بالتاريخ اليهودي، وبارتباطه بالتاريخ الإسلامي من ناحية، والتاريخ الإنساني من ناحية أخرى، مع عدم إغفال التعريف بنشأة اليهود، وبالأعلام الإسرائيليين واليهود في كل أنحاء العالم(١١٩).

من الواضح هنا، غض الطرف عن حقيقة أن القدس الشرقية والغربية هما مدينة واحدة، واحتواء التاريخ الخاص باليهود على فترات عدائية قد تفوق فترات التعاون، وبطبيعة الحال لن يتم تداولها؛ لتغليب المصلحة السياسية للمرحلة.

علاوة على ما سبق، فقد وضع أعضاء لجنة الثقافة والإعلام مقترحاتهم بشأن الاستراتيجية الإعلامية المُوجهة، وقسموها إلى توصيات موجهة إلى: الداخل المصري، وإسرائيل، والخارج: شاملا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والدول العربية، والعالم الإسلامي، والدول الأفريقية، ودول عدم الانحياز، والكتلة الشرقية(١٢٠).

أما بشأن الإعلام الموجه إلى الداخل؛ وعلى الرغم من طرح الرئيس السادات معاهدة السلام للاستفتاء الشعبي في ١٩ من أبريل ١٩٧٩م؛ للحصول على

الاعتراف الشعبي بها، وعدم الاكتفاء بموافقة مجلس الشعب عليها في ١٠ من أبريل ١٩٧٩م[١٢١]، ويبدو أنه اتخذ هذه الخطوة رغبة منه في الحصول على الشرعية الشعبية للمعاهدة، وليست الموافقة الرسمية فقط؛ لتحصينها، ولغلق أبواب الثغرات القانونية أمام المعارضة الحزبية أو الشعبية.

فإن المعارضة لنهج السادات كانت قائمة بين وزرائه، والدبلوماسيين، ورفقائه في السلاح، وأصدقاء شبابه[١٢٢]، بجانب المعارضة الداخلية الحزبية، والشعبية، سواء كان اختلافًا من حيث المبدأ، أم في جوهر القضية، أم اختلافًا في التفاصيل، وما رأوه تنازلات كبيرة من السادات؛ فرأى حزب الوفد أن اتفاقية كامب ديفيد"أصبحت منعدمة من أساسها، وغير ذات موضوع"، في حين اتخذ حزب التجمع أشد المواقف صراحة ضد جميع خطوات السلام مع إسرائيل، وبالمثل الناصريون، وأيضًا حركات الإسلام السياسي؛ الذين رأوا في الحرب والقتال الوسيلة الوحيدة للتعامل مع اليهود، وانضم إليهم حزب العمل الاشتراكي، أكبر أحزاب المعارضة رسمياً – حينئذ– والذي سحب موافقته المشروطة على المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في ١٩٨١م[١٢٣].

على الطرف الآخر، دافع البعض عن قرار السادات ببدء عملية السلام والتطبيع؛ لأنه كان من وجهة نظرهم أمرًا حتميًا، فرَضته مجموعة متنوعة من القيود الخارجية والداخلية، شملت الحالة السيئة للاقتصاد، والحاجة إلى الحصول على مساعدة الولايات المتحدة، وتعزيز السياحة، وأن التطبيع كان شرًا لا بد منه، وإن أجبرها على التنازل عن دورها كقائد للعالم العربي، والصمود في وجه انتقادات جيرانها[١٢٤].

حذرت دراسات لجنة الثقافة والإعلام فيما يخص الإعلام الموجه للداخل، تحذيرًا شديدًا من الطمأنينة الخادعة للداخل المصري؛ لخطورة إقناع بعض الحركات الدينية أنصارها بتعارض علاقات السلام مع إسرائيل مع أحكام الدين، ولمواجهة ذلك اقترحت تركيز الإعلام على فترات التعاون بين اليهود والعرب عبر التاريخ، وعلى ارتباط الرخاء داخل مصر بالسلام، وعلى تناول مزايا المعاهدة بتحقيق الانسحاب من الأرض المصرية المحتلة، والتركيز على أن التطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية كالمعاملات المعترف بها بين الدول، وليس إقامة علاقات مميزة، أو علاقات خاصة، فضلاً عن تعزيز دور القوات المسلحة؛ لعدم زوال المخاطر العسكرية بالسلام، وأوصت أجهزة الإعلام بعدم إظهار أنشطة التطبيع والوجود الإسرائيلي إلا في حدود ضيقة(١٢٥).

في السياق نفسه، اقترحت لجنة الثقافة والإعلام التزام أجهزة الإعلام المصرية بتقديم الحقائق إلى المواطن المصري؛ نظرًا لارتفاع مستوى وعيه السياسي، ولسهولة حصوله على الأخبار من الإذاعات العالمية، مع مراعاتها السرعة والتشويق والموضوعية، والمعالجة الإعلامية الواعية، بعدم إسراف أجهزة الإعلام المصرية في الحديث عن مزايا السلام، وتحقيقه العاجل للرخاء؛ لأن تراكمات أكثر من ربع قرن من الحديث عن مزايا الحرب بحاجة لإزالتها إلى رؤية الحقائق، وليس مجرد الوعد بها(١٢٦).

فضلاً عن اقتراح وكيل وزارة الإعلام استخدام جميع وسائل الإعلام والتأثير؛ لتوضيح الجوانب الشائكة المستخدمة ضد النهج السياسي للدولة، من: الشعارات، والأغاني الشعبية المحبوبة، والمسرحيات، وإصدار كتب علمية مبسطة، ودينية، وثقافيّة، وسياسية توزع في مراكز تجمعات الشباب والعمال بأسعار رمزية، بجانب

برامج إذاعية وتليفزيونية متخصصة مبسطة قصيرة، وإنتاج أفلام تليفزيونية وسينمائية قصيرة لأمجاد الحضارة المصرية وصمودها أمام أعتى الحضارات المُحتلة، والتضحيات المصرية للأمة العربية، ومناداتها للسلام من موقع القوة؛ تمشيًا مع المتغيرات والمفاهيم الدولية القائمة، وكذلك تنشيط الإعلام الداخلي في المحافظات وفي الأقاليم؛ للحفاظ على ترابط الجبهة الداخلية وتماسكها لاجتياز كافة العقبات، كما اقترح ضرورة عقد الندوات الاقتصادية، والثقافيّة، والسياسية في مراكز التجمعات الجماهيرية؛ لتقديم الدراسات الهادفة في هذه المجالات؛ لإثبات عدم قدرة إسرائيل على استغلال الاقتصاد المصري، أو التأثير على الثقافة والحضارة المصرية، مع تضمين هذه الندوات المشاريع والقوانين التي أعدتها الدولة؛ لمواجهة الموقف، وإذاعتها على موجات الإذاعة وشاشات التليفزيون، وكتابتها بإيجاز في الصحف(١٢٧).

انتهت الدراسة بالتوصية بالحفاظ على المشاعر العامة، بتوجيه مهام التطبيع لخدمة أهداف المصالح المصرية في سائر المجالات، واستخدامها كأوراق ضغط، وعدم الوصول بتطبيع العلاقات إلى مستواها الطبيعي إلا بعد جلاء آخر جندي إسرائيلي عن سيناء، واعتراف إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتحول إلى سلام شامل كامل عادل بمشاركة جميع دول المواجهة وللفلسطينيين؛ لعدم تصديق ما تردده دول الرفض من تقنين مصر للاحتلال الإسرائيلي، وادعاء بيعها القضية الفلسطينية في مقابل تحرير أرضها المحتلة في سيناء(١٢٨)، وكانت هذه النقطة مثار اعتراض محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية (١٩٧٧–١٩٧٨م) ومؤيديه في الرأي؛ لعدم ربط اتفاقية السلام بشكل واضح بين التطبيع مع إسرائيل وتنفيذ الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك حاول السادات تلافي الفصل بين الأمرين منذ عقد الاتفاقية حتى معاهدة السلام، وتدخلت الولايات المتحدة للتغلب على نقاط

الخلاف، بخطابي تفاهم أُلحقا بالمعاهدة، وتُرك لكل فريق تفسير موقفه به، واتفقا على استكمال مباحثات الحكم الذاتي خلال عام، نهايته مايو ١٩٨٠م، ولكن حل الموعد دون التوصل لاتفاق، فطلب السادات في رحلته إلى الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٨١م إحياء مباحثات الحكم الذاتي، والتفاوض مع منظمة التحرير؛ لكونها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، لكن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت لإسرائيل بعدم الاعتراف بالمنظمة عند توسطها في اتفاقية فصل القوات الثانية في أول سبتمبر ١٩٧٥م[١٢٩].

تبلورت توصيات الاستراتيجيّة الإعلامية الموجهة إلى إسرائيل، في التركيز على إظهار أخطار عداء مصر، التي كانت دار أمان لليهود عبر التاريخ، وأن حل قضية فلسطين مع العرب أقرب طريق إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي[١٣٠]، وخطورة الإصرار على تفسير معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية على أنها معاهدة ثنائية؛ خدمة للمعاهدة، وتشجيعًا لبقية الأطراف العربية على الانضمام لعملية السلام من ناحية أخرى، والتأكيد على أن التطبيع هو بداية لإقامة علاقات طبيعية متبادلة، يتوقف نموها على تجاوب كلا الطرفين لمصالح الطرف الآخر القصيرة والبعيدة المدى، وأن التمثيل الدبلوماسي مجرد شكل تختلف مضامينه حجمًا ونوعًا؛ تبعًا للتجاوب المتبادل بين طرفي التمثيل، ويدخل في هذا مدى التعاون الاقتصادي والثقافيّ والإعلامي بين الطرفين، وعلى ذلك فالعلاقات بينهما ليست علاقات ثنائية متميزة، بل هي خطوة على طريق الحل الشامل[١٣١].

بالإضافة إلى متابعة النهج الإعلامي الإسرائيلي نحو مصر ورصده، ونحو قضية السلام بصفة عامة، وتقييمه؛ للرد عليه موضوعيًا؛ لتوقع استعمال إسرائيل الإعلام المضاد كاستغلال تكتيكي؛ للعمل على زيادة الخلاف بين مصر والعالم العربي،

وإضفاء صيغة العلاقات الخاصة على بعض أشكال التطبيع بين الدولتين، بجانب المتابعة الدقيقة والمتواصلة لأجهزة الإعلام الإسرائيلية؛ بعد تقوية إرسال التليفزيون الإسرائيلي للوصول إلى المدن المصرية، وتخطيط الصحف الإسرائيلية الكبرى إصدار طبعات عربية، قد تجد سوقًا رائجة في مصر، وتأثيرًا مختلفًا عن الصحف الإسرائيلية الصادرة– حينئذ– باللغة العربية كالقدس، والفجر، والأنباء، ومراقبة محاولاتها جذب اهتمامات المواطن المصري إليها، وتصدير أفكار سياسية واجتماعية وثقافيّة تخدم الأهداف الإسرائيلية[١٣٢].

اعتمدت اللجنة العامة للتطبيع جميع مقترحات لجنة الثقافة والإعلام، وطالبت بالرد الموضوعي في الوقت المناسب على تصريحات الإعلام الإسرائيلي تجاه مصر وقضية السلام، واحتواء العناصر السلبية مثل: إضفاء ملامح غير حقيقية على العلاقات، أو إعطاء التطبيع صورة ثنائية– الاتفاق والحل، أو إضفاء صبغة العلاقات الخاصة على بعض جوانب التطبيع[١٣٣]، وتجنب المبالغة في إبراز إسرائيل بوصفها عدوًا للعرب، أو لمصر في مجالات الحديث إلى الشعب الإسرائيلي، وعدم التورط إعلاميا في التفرقة بين الجماعات والأحزاب السياسية في إسرائيل، أو اتباع خطوط إعلامية توحي بالتدخل في الشئون الداخلية لها[١٣٤].

أما عن الإستراتيجيّة الإعلامية الموجهة إلى العرب، فعلى الرغم من القطيعة الدبلوماسية بين مصر والدول العربية، فإن الصلة كانت مستمرة على مستويات متعددة، منها الوجود المصري المكثف في معظم الدول العربية عن طريق مئات الآلاف من المدرسين، والأطباء، والمهندسين، والعمال، والخبراء في أهم مؤسساتها، والتي جددت بعضها طلباتها؛ لعمل مزيد من المصريين فيها[١٣٥]، بخاصة عقب تفكك الجبهة العربية الرافضة لاتفاقيات كامب ديفيد، بعد توقف خطوات الوحدة بين

سوريا والعراق، وفشلها في تقديم حل بديل؛ لتجريد مبادرة السلام من فاعليتها[١٣٦].

اقترحت لجنة الثقافة والإعلام استخدام الإعلام المصري لعدة أساليب متنوعة بين المقاومة، والملاينة، والتوعية، وتحديد الأشياء السرية التي يسدل عنها الستار، أو يرفع عنها[١٣٧]، والتركيز على التوعية بأسس دوافع السياسة المصرية، وحتمية طريق السلام؛ لضمان القوتين العظميين لوجود إسرائيل، ولاستمرار بقائها، علاوة على أن زعامة مصر للعالمين العربي والإسلامي فرض عليها الأخذ بزمام المبادرة، وتحمل المسئولية الكبرى تجاه الشعوب بصرف النظر عن موقف الحكومات، والتأكيد على عدم تقديم الدول العربية لحلول بديلة، وعدم الاتفاق على شكل أو خطة عمل لتسوية النزاع؛ لاستخدامها أسلوب المزايدة في معالجة القضية، ولعدم وجود الرغبة الجادة في حلها؛ لوجود قيادات وأنظمة حكم مستفيدة ماديًا ومعنويًا من بقاء القضية الفلسطينية دون حل، والتأكيد على أن المواجهة الوحيدة الممكنة مع إسرائيل هي المواجهة الحضارية، وعدم امتلاك الأنظمة الرافضة لمعاهدة السلام الشجاعة الكافية لاستخدام المواجهة العسكرية، كما أقدمت عليها القيادة المصرية[١٣٨].

اقترحت أيضًا دراسات لجنة الثقافة والإعلام الاهتمام بتقوية الإرسال الإذاعي الموجه إلى العالم العربي، لوصول صوت مصر للشعب العربي؛ للتعويض عن ندرة وجود الصحف المصرية؛ لمنعها بعد تطبيع العلاقات[١٣٩]، ومحاولة تكثيف الجهود لخروج منطقة الخليج من موقف الرفض، والتأكيد الإعلامي على سلامة الاستراتيجيّة المصرية، وعلى كشف دور الاتحاد السوفيتي في الإبقاء على الصراع في المنطقة لمصلحته[١٤٠]، وعلى إبراز المخططات السوفيتية المتربصة بدول الخليج، واستعداد مصر للمساعدة في الحفاظ على أمن هذه المنطقة انطلاقًا من دورها التاريخي،

وتوضيح أن منح مصر تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية كان لصالح هذه الدول بالدرجة الأولى، والعمل على طمأنتها على تلبية متطلباتها من العمالة المصرية[١٤١].

من جهة أخرى اقترح الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الإنهاء الفوري لعمل الفنانين المصريين مع قطاعات الإعلام في الدول العربية المعادية لمصر، بإبلاغهم أن التعاون معها يعُد خروجا على وطنيتهم[١٤٢]، وهو ما يعد تشددًا، لكن اعتقد قائله خدمته للأهداف الوطنية حينها.

كما ركزت اقتراحات الخط الإعلامي الموجه إلى الدول العربية على مرحلية الخلافات العربية، وتجنب تصعيد هذه الخلافات، بعدم تبادل الاتهامات والمهاترات، وأن السبب في حدة الخلافات هذه المرة؛ أن سياسة مصر نحو السلام مثلت خروجا حاسما على نمط التفكير العربي تجاه النزاع مع إسرائيل، وليس له سابقة[١٤٣]، وعدم تنافي ذلك مع أن مصر جزءٌ لا ينفصل من العالم العربي، ومع التزامها بالقضية الفلسطينية، والذي بدأ منذ مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في أواخر الثلاثينيات، ثم تضحياتها المادية والبشرية خلال الصراع العربي– الإسرائيلي، ودورها في دعم منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية[١٤٤]، وإبراز زعزعة اتفاقية السلام للعقيدة الصهيونية القائمة على التمسك بالأرض[١٤٥]، وعدم تأثير التطبيع مع إسرائيل على انتماء مصر السياسي لمجموعة دول عدم الانحياز[١٤٦]، أو على انتمائها الإقليمي والديني، كدولة عربية أفريقية إسلامية، وقد وجهت اللجنة العامة للتطبيع بتطبيق هذه المقترحات[١٤٧].

أوصت السياسة الإعلامية بالتحرك الدبلوماسي المصري المكثف لدى الدول العربية، التي يُطلق عليها لفظ "المعتدلة"؛ لانتهاج سياسة الحياد على الأقل، وللتوقف

عن مهاجمة مصر في المؤتمرات العربية، والدولية، ومؤتمرات عدم الانحياز، والهيئات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[١٤٨]، والتواصل مع الدول الغربية؛ للتأثير على الأنظمة المتعاونة معهم في ترشيد سياساتها، وقد أثَّر موقف دول الخليج الرافض للمعاهدة على درجة التأييد الغربي لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية؛ لقلقه على مصالحه الاقتصادية مع هذه الدول من جهة، ورغبته في استقرار الموقف المصري وتدعيمه؛ لعدم فقد موقع مهم لها من جهة أخرى[١٤٩].

أما بشأن الإعلام الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فقد ظهر التأييد الأوروبي في شكل مبادرات اقتصادية جماعية؛ لتدعيم الاقتصاد المصري، منها على سبيل المثال: صفقة التليفونات، والبنية التحتية، وصفقة الطائرات الأوروبية، وإعلان الحكومة الأمريكية عن منح مصر قروضًا قيمتها ما بين ٢,٥ و٦ مليارات دولار على مدى ست سنوات؛لتطوير قواتها المسلحة[١٥٠]، كما قدمت فرنسا في ١٧ من أكتوبر ١٩٧٩م قرضًا لمصر بقيمة ٥٨٠ مليون فرنك فرنسي؛ لتمويل عدة مشروعات إنتاجية في مصر، ثم وَقعت الولايات المتحدة مع مصر في ٢١ من أكتوبر ١٩٧٩م اتفاقًا؛ لتمويل إنتاج المعدات والأسلحة[١٥١]، كما عُرض في ديسمبر على لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ لأمريكي مشروع لمنح مصر مبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار كقروض؛ لتمويل شراء صفقات الأسلحة الأمريكية الحديثة[١٥٢].

ركزت دراسات لجنة الثقافة والإعلام على تأثيرات الثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان[١٥٣]؛ نظرًا لازدياد أهمية مصر العسكرية والاستراتيجية للولايات المتحدة؛ لخسارتها نظام الشاه حليفها الإقليمي الرئيس، فرأت فى معاهدة السلام فرصة لإعادة قوتها العسكرية للشرق الأوسط؛ لتحقيق توازن أكبر ضد كل من سوريا والعراق وليبيا حلفاء السوفيت الرئيسين[١٥٤]، عن طريق استغلال وجود

القوات الدولية في سيناء لتعريف القوات الأمريكية بأرض الشرق الأوسط[١٥٥]، وهو ما بدأته فعليا بإقامتها تدريبات عسكرية علي أرض سيناء إبان الاحتلال الإسرائيلي؛ لمحاكاة مواجهة محتملة مع ليبيا[١٥٦].

اقترحت لجنة الثقافة والإعلام بشأن الإستراتيجيّة الإعلامية الموجهة إلى الغرب، حث الدول الغربية على الحصول على التنازلات الإسرائيلية المطلوبة لجذب الفلسطينيين إلى الاشتراك في عملية السلام في المنطقة، في ضوء وجود بوادر للتأييد الغربي للقضية الفلسطينية[١٥٧]عقب معاهدة السلام[١٥٨]، واقترحت أيضًا عمل الإعلام المصري الموجه إلى الغرب على إزالة التشويه العالق بالذهن الأوروبي للصورة المصرية في الغرب؛ نتيجة الحملات الدعائية الإسرائيلية والصهيونية[١٥٩]، واستثمار نصر أكتوبر، والمبادرة المصرية للسلام في نوفمبر ١٩٧٧م، والتركيز على الترويج بشكل غير مباشر لأهلية الإنسان المصري الدائمة للعلم، والإسهام في العمل لبناء العمران العالمي[١٦٠]، ودحض المخاوف الغربية القديمة من الإسلام، عقب حركة التجديد الإسلامي في المنطقة، واندلاع الثورة الإيرانية، وتوتر العلاقات بين إيران[١٦١]والولايات المتحدة الأمريكية[١٦٢].

في نهاية الأمر رأي أعضاء لجنة الثقافة والإعلام ضرورة إعداد القوى الفكرية التي تحول هذه السياسة الإعلامية إلى واقع تنفيذي، وضرورة تخصيص مجموعة محددة في إعلام السلام داخل كل جهاز إعلامي[١٦٣]، كما اقترحت الدراسة المشتركة للهيئة العامة للاستعلامات، تكوين لجنة للتخطيط والتنسيق الإعلامي تختص بمراحل التطبيع المختلفة؛ لتحقيق السرعة في الحركة والاتصال بالقيادة السياسية والصحف؛ لاستخلاص معلوماتها وآرائها؛ لتفعيل الإعلام الفوري لمواكبة تطور الأحداث؛ واقترحوا لتكوينها كبار المسئولين في: الهيئة العامة للاستعلامات، ووزارة الخارجية،

ورؤساء المؤسسات الصحفية القومية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، والأمانة العامة للإعلام، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، وجهاز المخابرات العامة، ووزارة الداخلية، وإمكانية ضم ممثلين من جهات أخرى(١٦٤).

طرحت اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية جميع دراسات لجنة الثقافة والإعلام للمناقشة من قِبل كافة أعضائها من ممثلي الوزارات والهيئات ومديري الإدارات المختصة، وأعضاء لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، تمهيدًا لاعتمادها نهائيًا في الاجتماع الثامن للجنة(١٦٥)، وبالفعل اعتُمدت السياسة الإعلامية والثقافيّة خلال المرحلة الأولى في ٢٨ من يناير ١٩٨٠م، وأخطرت القطاعات المعنية بتنفيذها(١٦٦)؛ حيث أسندت اللجنة العامة للتطبيع مهمة تنفيذ مهام التطبيع في مرحلته الأولى، ومراقبة هذا التنفيذ إلى الوزارات والجهات الحكومية المختصة، وبخاصة أعضاء لجنة الثقافة والإعلام في وزاراتهم؛ لضمان عدم الخروج عن إطار المهام المحددة سلفًا، أو عن القرارات السياسية المُستجدة، وطلبت من الوزارات المُختصة وضع خطة تنفيذية للتوصيات المُعتمدة من اللجنة العامة للتطبيع؛ لإبلاغ لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية بصورة منها، وإلزامها بالرجوع لأخذ الرأي السياسي في جميع الإجراءات الخارجة عن المهام المحددة(١٦٧)؛ اتباعًا لتعليمات سابقة لرئيس الوزراء بهذا الشأن(١٦٨).

خامسًا- دور لجنة الثقافة والإعلام في صياغة الاتفاق الثقافيّ مع إسرائيل.

طالبت اللجنة العامة للتطبيع لجنة الثقافة والإعلام في ١٠ من أكتوبر ١٩٧٩م بإعداد مقترحاتها للاتفاق الثقافيّ المنتظر التباحث بشأنه مع الجانب الإسرائيلي، وقد تبلورت مقترحاتها في: تضمين الاتفاقية الثقافيّة بندًا واحدًا شاملاً للتبادل الإعلامي

بوسائله المختلفة، من: إذاعة وتليفزيون، وصحافة، وهيئة الاستعلامات؛ لتكون الوسائل كلها على مستوى واحد لخدمة بعضها البعض، كما اقترحت تأجيل التفكير في عقد بروتوكول إعلامي خاص؛ لحين وضوح أثر تطبيع العلاقات بين البلدين، ولحين دراسة نتائج تنفيذ البند الإعلامي المقترح، وبشأن الاتصالات التراسلية، اقترحت إعداد المواد الإعلامية اللازمة باللغة العبرية عن مصر؛ لتكون بمثابة الردود على الاستفسارات المُتوقعة بعد تطبيع العلاقات من الشعب الإسرائيلي أفرادًا وهيئات ومنظمات شعبية ورسمية؛ دون الدخول في حوار فعلي من خلال الخطابات، واختتمت مقترحاتها بالجانب التعليمي والثقافيّ، بالمطالبة بإعادة الجانب الإسرائيلي النظر في المعلومات التاريخية بشأن العرب والشعب العربي في الكتب الإسرائيلية، وفي المواد المقروءة بوجه عام، وصياغة ما قد يُنشر بطريقة بعيدة عن العداء للشعب العربي[١٦٩].

قدم اتحاد الإذاعة والتليفزيون اقتراحاته بشأن مشروع الاتفاق الثقافيّ بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل في ١١ من ديسمبر ١٩٧٩م، والتي تبلورت في: تبادل أجهزة الإعلام في البلدين التسجيلات الإذاعية والتليفزيونية حول النواحي الثقافيّة والعلمية، عند طلب البلد الآخر، وتبادل الجانبان التسجيلات الموسيقية والأغاني في مجال الإذاعة والتليفزيون، مع تحمل الجانب المرسل نفقات الشحن وحقوق الأداء، وتبادل زيارة سنوية لاثنين من العاملين في أجهزتهما الإعلامية – الإذاعة وتليفزيون – وذلك لمدة أسبوع، مع تحمل الطرف المضيف لنفقات الإقامة، وتحمل الطرف المرسل نفقات سفر ممثليه ذهابًا وإيابًا[١٧٠].

جَمعت لجنة الثقافة والإعلام مقترحاتها، وصاغت تصورها لمشروع الاتفاق الثقافيّ بين مصر وإسرائيل، شمل: تشجيع الحكومتين على التعاون في ميادين: الثقافة،

والفن والعلوم، والطب، والنشاط الشبابي والرياضي، وفقا لنظمهما، وتبادل زيارات الخبراء في هذه المجالات، وتبادل المطبوعات وتسهيل زيارات علماء وباحثي الطرفين، وتبادل ما من شأنه التعرف على حضارة البلد الآخر، من مطبوعات ثقافيّة، ونماذج أثرية وفنية، وتسجيلات إذاعية، وأفلام علمية، وإقامة المعارض المختلفة، والعمل على دراسة معادلة الشهادات، وتعيين ممثلين لهما لعقد برامج تنفيذية دورية، على أن تكون مدة هذا الاتفاق ثلاث سنوات تجدد تلقائيًا، ما لم يُخطر أحد الطرفين بخلاف ذلك كتابة قبل انتهائه بستة أشهر(١٧١).

لم يكد يمر ثلاثة أشهر فقط على تشكيل اللجنة العامة للتطبيع ولجنة الثقافة والإعلام إلا وتم إعادة تشكيلهما، بموجب قرار الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء(١٧٢) رقم ١٢٩ لعام ١٩٨٠م بتاريخ ٢ من فبراير ١٩٨٠م، بإعادة تشكيل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية، وإلغاء قراره السابق(١٧٣)، ونشر القرار في الجريدة الرسمية في ١٤ من فبراير ١٩٨٠م(١٧٤).

شُكلت اللجنة العامة للتطبيع هذه المرة برئاسة الفريق أول كمال حسن وزير الدفاع والإنتاج الحربي(١٩٧٨– ١٩٨٠م)، وعضوية الوزارات السابق ذكها في القرار السابق دون اختلاف(١٧٥)، وتطابقت مهامها مع القرار السابق، فيما عدا إضافة مهمة جديدة للجنة العامة وللجانها الفرعية، وهي قيامها بإعداد مشروعات الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل والتي تسفر عنها المباحثات، وعرضها على رئيس مجلس الوزراء؛ لاتخاذ إجراءات اعتمادها من السلطات المختصة، وتم مخاطبة الجهات المعنية لترشيح ممثليها في اللجنة(١٧٦).

مما سبق يتضح اختلاف التشكيل الثاني للجنة العامة للتطبيع عن سابقه فيما يتعلق برئاسة اللجنة التي آلت للفريق أول كمال حسن وزير الدفاع والإنتاج الحربي،

بديلاً عن بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، مع غياب منصب نائب الرئيس كما في التشكيل السابق، الذي كان يشغله السفير طه محمد المجدوب[١٧٧].

رجح البعض تغيير رئاسة اللجنة إلى رجل عسكري؛ للاستقالات المتكررة من رجال السلك الدبلوماسي، مثل: استقالات وزيري الخارجية إسماعيل فهمي، وإبراهيم كامل، وعدد من الدبلوماسيين الآخرين، مثل: مراد غالب السفير في بلغراد حينئذ، ومحمد شبل، الذي عُين في واشنطن وقت محادثات كامب ديفيد، ولهذا أسند السادات ملف الشئون الخارجية إلي رجل عسكري[١٧٨].

ولكني أرجح أن السبب الرئيس كان خطورة المرحلة الثانية والثالثة للتطبيع ودقتها، والتي تطلبت قبضة عسكرية على جميع المجالات حتى الدبلوماسية منها؛ لمراقبة تنفيذ مهام التطبيع، والإشراف على عقد الاتفاقيات المطلوبة؛ طبقًا لرؤية السادات بالحفاظ على مكتسبات معاهدة السلام باستعادة الأرض كاملة، وليس طبقا للرؤية الدبلوماسية العامة؛ بدليل عدم اختلاف التشكيل الثاني للجنة عن الأول في عضوية الجهات، أو في المهام، وإنما أضيف لها مهمة خامسة، وهي إعداد مشروعات الاتفاقيات، طبقا لمتطلبات المرحلة الثالثة للتطبيع؛ لعرضها على رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم بشأنها.

عقدت وفود الجانبين المصري والإسرائيلي عدة اجتماعات من ٣١ من يناير وحتى ٣ من فبراير ١٩٨٠م[١٧٩]؛ تمهيدًا لعقد الاتفاقيات الثقافيّة والتجارية، واتفاقية الطيران المدني، المقرر عقدها خلال ستة أشهر من إتمام الانسحاب المرحلي؛ أي في ٢٦ يوليو ١٩٨٠م، أو قبل ذلك[١٨٠]، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة عليا لتطبيع العلاقات بين البلدين[١٨١]؛ للإشراف على إبرام الاتفاقيات، وعهدا برئاسة اللجنة إلى وزيري دفاع البلدين، وقد انبثقت عنها عدة لجان فرعية مسئولة عن التفاوض،

وإعداد الاتفاقيات في مجال التطبيع، وهي: لجنة السياحة، ولجنة النقل البري والبحري، ولجنة الطيران المدني، ولجنة الاقتصاد والتجارة، ولجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولجنة التعاون الزراعي، ولجنة الطاقة، ولجنة التسوية للمطالبات المالية بين الجانبين، ولجنة العلاقات الثقافيّة والعلمية؛ لإبرام الاتفاقيات الخاصة بالعلاقات العلمية والثقافيّة والأكاديمية والصحية والدينية(١٨٢).

يُرى أنه بمقارنة اللجان الفرعية التابعة للجنة العامة للتطبيع، والأخرى التابعة للجنة العليا للتطبيع يمكن ملاحظة أن الأولى تكونت في ٥ من ديسمبر ١٩٧٩م من أعضاء جميعهم مصريون؛ والثانية تكونت عقب ٣ من فبراير ١٩٨٠م، ومن حيث العدد؛ فقد تطابق عدد اللجان الفرعية لكلتا اللجنتين في تسع لجان، فضلا عن إضافة لجنتين في اللجنة العليا وعدم وجودهما في اللجنة العامة وهما لجنتا التعاون الزراعي والطاقة، ومن حيث المسمى؛ فقد تطابقت اللجان الفرعية في المسميات، فيما عدا اختلاف مسميات لجنتي المواصلات، والتنقل والأمن في اللجنة العامة للتطبيع عن اللجنة العليا، في حين كان الاختلاف الجوهري بينهما في تكوين اللجان الفرعية، وفي رئاستها، وفي مهامها، بالإضافة إلى سرية مقترحات اللجنة العامة، بخلاف العلنية التفاوضية بين الطرفين في اللجنة العليا، وقد اتضح مما سبق استعداد مصر للمرحلة الثالثة للتطبيع في تكوينها اللجان المصرية عقب معاهدة السلام مباشرة، ووضع تصورها للاتفاقيات المنتظرة، إلى جانب إسناد مهمة إضافية للجنة العامة للتطبيع وهي مراجعة نتائج مباحثات اللجنة العليا للتطبيع ولجانها مع الجانب الإسرائيلي، وتقويمه عند إعدادها للاتفاقيات.

ما سبق يعد نقدًا لما ذكره البعض حول "إضافة أربعة مجالات جديدة للاتفاق عما نصت عليه معاهدة السلام، هي: السياحة، والمواصلات، والنقل البري

والجوي، والزراعة، وهو ما يعد توسيعًا لنطاق مجالات التطبيع في أنشطة استراتيجيّة تنفيذًا لرغبة إسرائيل"[١٨٣]؛ حيث اتضح أن ما استحدث كانت لجنة الزراعة فقط[١٨٤]؛ وهو المجال الذي سعت إسرائيل إلى التوسع فيه بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

عقب ظهور لجنة العلاقات الثقافيّة والعلمية التابعة للجنة العليا للتطبيع كلجنة أضيفت للجان التطبيع بمهام جديدة متكاملة مع لجنة الثقافة والإعلام التابعة للجنة العامة للتطبيع، دعا رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية لاجتماع للجنة العامة للتطبيع بعد تشكيلها الجديد، في مقر وزارة الدفاع بكوبري القبة، في يوم الاثنين ١١ من فبراير ١٩٨٠م؛ لمناقشة تنظيم اللجنة العليا للتطبيع، ومهامها، وتشكيل اللجان الفرعية للتفاوض في مجالات التطبيع، وأسلوب وتوقيتات عملها[١٨٥]، ثم تأجل الاجتماع ليوم ١٣ من الشهر نفسه بوزارة الدفاع بكوبري القبة[١٨٦].

مما سبق يتضح أنه بالرغم من عدم ذكر دور وظيفي لرئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية في التشكيل الجديد للجنة العامة، فإن القيادة الفعلية التنفيذية ظلت في يد رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، بالإضافة إلى وضوح إسهام اللجنة العامة للتطبيع ولجانها الفرعية في تشكيل لجان التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب مهمتها في إعداد مشروعات الاتفاقيات التي تسفر عنها المباحثات؛ وهذه دلائل على تكامل عمل هذه اللجان تحت قيادة واحدة؛ لتحقيق الهدف الوطني بإحكام السيطرة على جميع أعمال التطبيع.

وجبت الإشارة هنا إلى ظهور خلط في بعض الوثائق الرسمية المصرية المنشورة بين مسميات ووظائف اللجان الثلاث المعنية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل (لجنة تطبيع

العلاقات المصرية – الإسرائيلية بوزارة الخارجية، واللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، واللجنة العليا لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية)؛ حيث ترتب على الخلط بين مسميات اللجنتين الأولى والثانية من قبل القائمين على صياغة القرارت الرسمية إصدار قرارين وزاريين متتاليين؛ لتشكيل لجنة واحدة، وهي اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء؛ فصدر القرار الأول من نائب رئيس الوزراء برقم ٤٣٣٠ لعام ١٩٨١م، والثاني برقم ٤٣٨١ لعام ١٩٨١م[١٨٧]، وكان وكان الاختلاف الوحيد بين القرارين[١٨٨] هو نص المادة الأولى بند رقم ب: على ضم"أعضاء اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية" لهذه اللجنة؛ وتداركًا لهذا الخطأ صدر القرار الثاني اللاحق مصححًا له، بتغيير هذا البند إلى: ضم "أعضاء لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية بوزارة الخارجية".

لم يكُ هذا هو الخلط الوحيد في الوثائق الرسمية المنشورة، بل لوحظ تكرار هذا الخلط بين اللجنة العامة للتطبيع واللجنة العليا للتطبيع، لكن هذه المرة لم يُصوب الخطأ؛ وذلك في الكتاب الوثائقي المنشور لوزارة الخارجية بعنوان: "تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل"، والذي تضمن العنصر الأول من الباب الثاني منه[١٨٩]محاضرَ اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وانقسمت إلى: موجز الاجتماع المعقود بالقاهرة (٣١يناير– ٣ فبراير١٩٨٠م)، وموجز للاجتماع المعقود بتل أبيب (٦ – ٧ فبراير ١٩٨٠م)، ثم التقرير المشترك للجنة العليا للتطبيع المرفوع إلى رئيسي اللجنة (٧ مايو ١٩٨٠م)[١٩٠].

بالتدقيق لوحظ الخلط بين مسميات اللجنتين، لعدة دلائل، تتلخص في: أولاً– امتد الاجتماع من ٣١ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٨٠م بين وفدي مصر وإسرائيل؛ للإعداد لإبرام مختلف الاتفاقيات بينهما، وهذا يتعارض مع إعادة تشكيل اللجنة

العامة للتطبيع في ٢ فبراير ١٩٨٠م وإلغاء قرار تشكيلها الأول، فإذا صح ما جاء بالكتاب الوثائقي لوزارة الخارجية، يكون وجود اللجنة العامة للتطبيع غير قانوني في هذه الاجتماعات يومي ٢ و٣ فبراير؛ وتفسير ذلك لدى الباحثة أن هذه الاجتماعات كانت بين وفود البلدين، والتي اتفقوا فيها على إنشاء لجنة عليا لتطبيع العلاقات بين البلدين، وشكلوا لجانًا فرعية، استكملوا بها بقية الاجتماعات، وما يؤكد هذا الاستنتاج أن التقرير المشترك رُفع باسم اللجنة العليا للتطبيع إلى رئيسي اللجنة العليا للتطبيع[١٩١]، وليس لرئيس اللجنة العامة للتطبيع كما جاء بالعنوان، بالإضافة إلى ذكر التقرير المشترك بوضوح، بأن اللجنة العليا للتطبيع عقدت ستة اجتماعات عامة في مصر في الفترة من ٣١ يناير إلى ٧ مايو ١٩٨٠م، وثانيًا– لم يك من اختصاصات اللجنة العامة للتطبيع الاجتماع مع الوفد الإسرائيلي، لكن ذلك كان من صميم عمل اللجنة العليا ولجانها الفرعية.

- توقيع الاتفاقية الثقافيّة بين مصر وإسرائيل في ٨ من مايو ١٩٨٠م

ظهرت تحديات سياسية عدة أمام استكمال عملية التطبيع؛ بسبب تعنت إسرائيل، وافتعالها المشاكل المتعددة مع العرب، لكنها لم تمنع من استمرار عملية التطبيع، فقد ظهر تعنت إسرائيل في مباحثات الحكم الذاتي، وتأسيسها لمجموعة جديدة من المستوطنات في الضفة الغربية بعد معاهدة السلام مباشرة، واستمرارها في مصادرة الأراضي بالقوة من الفلسطينيين، وتنكرت عمليًا لما ارتضوه في معاهدة السلام، بالوصول لحل مُرضٍ للحقوق المشروعة للفلسطينيين[١٩٢]، هذا بخلاف العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، التي وصفها وزير الخارجية الأمريكي؛ بأنها انتهاك للقانون الخاص ببيع السلاح الأمريكي[١٩٣]، ووصلت

إسرائيل بالتحدي لمرحلة بعيدة؛ إذ أعلنت الضم الرسمي للقدس الشرقية، بقرار الكنيست توحيد القدس كعاصمة لإسرائيل في ١٩٨٠م[١٩٤].

تزامن ما سبق مع عقد لجنة الثقافة والعلاقات العلمية التابعة للجنة العليا للتطبيع اجتماعاتها في كلا البلدين، والتي بدأت في مصر في ٢٥ فبراير، ثم ١٠ مارس ١٩٨٠م[١٩٥]، وعقد اللجنة العليا للتطبيع ستة اجتماعات عامة في مصر وإسرائيل في الفترة من ٣١ من يناير ١٩٨٠م وحتى ٧ من مايو ١٩٨٠م، ترأس وزيرا دفاع البلدين اجتماعين لها، والأربعة الباقية رأسها السفير طه المجدوب، والجنرال تامير، وقد تم التوصل إلي تسع وثائق، منها ست مذكرات تفاهم بشأن الاتصالات، والطيران المدني، والسياحة، والزراعة، والمواصلات البرية والبحرية، ومرور الفلسطينيين، بالإضافة إلى ثلاث اتفاقيات خاصة بالنقل الجوي، والثقافة، والتجارة، وانتظرت الاتفاقيات الثلاثة للتوقيع الكامل من الجانبين[١٩٦].

توصلت لجنة العلاقات الثقافيّة والعلمية إلى إعداد اتفاق ثقافيّ، وُقع بين البلدين في القاهرة في ٨ من مايو ١٩٨٠م، تضمن ثمانية بنود، شملت: تشجيع الطرفين للتعاون في ميادين: الثقافة، والفن، والعلوم، والطب بما يتفق مع قوانينهما ومع نظمهما، ومع الشروط التي يتفقان عليها، وتشجيع الاتصالات، وتبادل زيارات الخبراء في هذه المجالات، والتعرف على حضارة وثقافة الطرف الآخر: بتبادل المطبوعات، وإقامة المعارض العلمية، والفنية، وتبادل التسجيلات والأشرطة الإذاعية والتليفزيونية، والأفلام الثقافيّة والعلمية، وتسهيل زيارات العلماء والباحثين من الجانبين للمتاحف والمكتبات والمؤسسات التعليمية والفنية، وعقد اتفاق خاص بشأن وضع شروط لمعادلة الشهادات والدرجات الممنوحة من معاهد الطرفين، وتشجيع النشاط الشبابي والرياضي بينهما، وتعيين ممثلين للطرفين لعقد برامج تنفيذية للاتفاق

بعد اجتماعات دورية بالتبادل في كلا البلدين، ونصت المادة السابعة على تعيين الطرفين ممثلين لهما لعقد برامج تنفيذية دورية، وحُددت مدة الاتفاق بخمس سنوات، تجدد تلقائيًا، ودخوله حيز التنفيذ بعد إخطار الطرفين بانتهائهما من الإجراءات الدستورية في البلدين[١٩٧].

الجدير بالإشارة إليه هنا تطابق الاتفاق الثقافيّ بين البلدين مع ما اقترحته لجنة الثقافة والإعلام التابعة للجنة العامة للتطبيع منذ عام ١٩٧٩م، أثناء إعداد مصر لأوراقها قبل الدخول في مباحثات رسمية مع الجانب الإسرائيلي، وأن الاختلاف كان في مدة الاتفاق فقط؛ حيث اقترحت اللجنة تحديد مدة ثلاث سنوات، تجدد تلقائيًا ما لم يخطر أحدهما الآخر كتابة قبل انتهائه بستة أشهر برغبته في إنهائه، في حين نص الاتفاق النهائي على مدة خمس سنوات.

في حين رأى صلاح العقاد أن تعثر التطبيع الثقافيّ بين مصر وإسرائيل، وعدم تنفيذ بعض بنود الاتفاقية الثقافيّة كان بسبب"أن توقيع هذه الاتفاقية جاء وسط موجة من الحماس في نهاية عهد السادات تهدف إلى التوسع في تطبيع العلاقات"[١٩٨].

وما سبق عرضه آنفًا يدلل على أن توقيع الاتفاقية الثقافيّة الذي تم لم يأتِ وسط موجة من الحماس في نهاية عهد السادات بهدف التوسع في تطبيع العلاقات، وإنما كان تنفيذًا لالتزامات مصر في معاهدة السلام، وبعد دراسات استمرت عقب المعاهدة وعلى مدار الأشهر في لجنة الثقافة والإعلام، واختتمت بمرحلة المباحثات مع إسرائيل في نهاية المطاف في لجنة العلاقات الثقافيّة والعلمية.

تمت مصادقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاقية الثقافيّة في أول يونيو ١٩٨٠م[١٩٩]، بينما تأخرت مصادقة مصر إلى غرة أغسطس ١٩٨٠م[٢٠٠].

- الأوضاع قبيل توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافيّ.

استمرت تداعيات القضية الفلسطينية عقب توقيع الاتفاقيات المصرية مع إسرائيل، واستمرت الأخيرة في سياسة تصعيد الأمور؛ فرفضت إسرائيل في نوفمبر ١٩٨٠م إلغاء القانون الخاص بجعل القدس عاصمة موحدة لها، وبدأ عام ١٩٨١م بإدارة أمريكية جديدة[٢٠١]، ثم انتخابات عامة مبكرة في إسرئيل بعد حل حكومة مناحم بيجن للكنيست[٢٠٢]، وبلغت ذروة الأحداث بالقصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م، وضم إسرائيل هضبة الجولان إليها، وقضية حقوق الطائفة القبطية المصرية في دير السلطان في البلدة القديمة[٢٠٣]، والغارات الإسرائيلية على بيروت، وفسر البعض ذلك بأنها مقاومة من إسرائيل لعدم استكمال عملية السلام الشاملة في المنطقة، وإجهاض محاولات حل الصراع سلميًا[٢٠٤]، كما اعترضت إسرائيل على رغبة مصر في قيادة الأمم المتحدة لقوات حفظ السلام المُشرفة على الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء[٢٠٥].

من جانبه، حرص السادات على التعامل بحكمة وضبط للنفس في مواجهة التجاوزات الإسرائيلية، فوصف تدمير المفاعل النووي العراقي، بأنه غلطة شنيعة ارتكبتها إسرائيل، لكنه طالب بالصمود والتمسك بأساس السلام[٢٠٦]، وطالب العرب بعدم إحياء الحاجز النفسي مرة أخرى، وحذرهم من استغلال النظام السوري والاتحاد السوفيتي لهذه الظروف[٢٠٧]، لكن إسرائيل فجرت أزمة جديدة مع سوريا على الأراضي اللبنانية في مايو ١٩٨١م؛ بحجة وضع سوريا صواريخ في لبنان، وانتشار مئات العسكريين الليبيين فيها؛ وأعلن مناحم بيجن استمرار السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان طوال بقائه في منصبه كرئيس للوزراء[٢٠٨].

أبلغت مصر إسرائيل رسميًا في أبريل ١٩٨١م تمسكها بالاستقلال السياسي وسلامة أراضي لبنان، وأدانت التدخل الإسرائيلي، وحاولت التدخل؛ لتحقيق التقارب بين الأطراف المتنازعة، ودعا السادات الفلسطينيين إلى تسلم قضيتهم بأيديهم، وعرض عليهم التفاوض في مدينة العريش مع إسرائيل، كما أعلن مناحم بيجن في ٢٦ من مايو ١٩٨١م، استعداده للسفر إلى لبنان، أو استقبال الرئيس اللبناني؛ للاتفاق على معاهدة سلام بينهما، وحذرت مصر من مخاطر تعارض ممارسات إسرائيل مع جهود السلام، في الوقت نفسه أعلن كمال حسن علي وزير الخارجية في ١٨ من مايو ١٩٨١م عدم تأثير التطورات في المنطقة على السلام مع إسرائيل، ودعا العالم كله لتحمل مسئولية وقف الصراع بين إسرائيل وسوريا سلميًا[٢٠٩].

مما سبق يتضح بالوقائع أن الجانب الإسرائيلي أراد بالمعاهدة مع مصر وفرض التطبيع إخراج مصر من معادلة صراعه مع العرب، ثم سعى لفرض أمر واقع جديد؛ بابتلاع المناطق المُحتلة في الجولان، والضفة وقطاع غزة، ثم التوسع في لبنان، في الوقت نفسه الذي خطط للسيطرة على مصر وسيناء فعليًا باستخدام التطبيع، بمشروعاته السياحية والاقتصادية، وتغيير النظرة العدائية لإسرائيل في مصر.

عقب اغتيال السادات[٢١٠]، شككت الصحف الإسرائيلية في استمرار استكمال عملية التفاوض بين مصر وإسرائيل عقب غياب صانع السلام، وإمكانية إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة؛ وتوقف انسحابهم من الجزء المتبقي من سيناء، لحين تأكدهم أن مبادىء السادات راسخة، ولا عودة للحرب مرة ثانية[٢١١]، وطالبوا بضمانات أكثر عقب وفاته، لذا حرص مبارك – عقب تنصيبه – في بيانه أمام مجلس الشعب على تأكيد التزام مصر بالاتفاقيات الدولية وطريق السلام[٢١٢].

- **توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافيّ بين مصر وإسرائيل ٢٩ أكتوبر ١٩٨١م.**

اجتمع ممثلو الطرفين بالقدس بداية من ٢٧ من أكتوبر ١٩٨١م، ووقعوا البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافيّ في ٢٩ من أكتوبر ١٩٨١م، والذي صُدِر بوجوب الاقتراب المدروس؛ لتفهم أخلاقيات وقيم الطرفين؛ للعمل على انصهار التفاهم والصداقة بين الشعبين بعد القطيعة الطويلة، وتضمن الاتفاق تسعًا وثلاثين مادة، شملت: مجالات التعليم، والبحث العلمي، والثقافة، بما في ذلك الفنون التشكيلية، والموسيقى، والعروض المسرحية، والكتب، والإذاعة والتلفزيون، والشباب والرياضة، والآثار، والصحة، وشمل تبادل كبار المسئولين في مختلف المجالات التعليمية، وأقسام الدراسات العربية والعبرية؛ للتعرف على نظم التعليم في كلا البلدين، وحددت زيارة الوفود المصرية خلال الربع الأول والثالث من عام ١٩٨٢م، وزيارة الوفود الإسرائيلية خلال الربع الثاني والرابع من عام ١٩٨٢م، وإقامة معرض مصري للفنون التشكيلية المعاصرة في إسرائيل خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢م، وآخر إسرائيلي في مصر في موعد يتفقان عليه، وكذلك تبادل فرق الرقص الشعبي، وتشجيع اجتماعات أدباء كلا البلدين، بالإضافة إلى تبادل ترجمة قوائم الكتب، والمشاركة في معارض الكتب، والتعاون بين المكتبات الحكومية والأرشيف في كلا البلدين، والبحث في إعداد برتوكول خاص بمعادلة الشهادات والدرجات العلمية، وإسناد تنفيذ المواد الثقافيّة للمجلس الأعلى للثقافة في مصر، ووزارة التعليم والثقافة في إسرائيل[٢١٣].

شمل فيما يخص الإذاعة والتلفزيون: تنظيم تبادل البرامج والأفلام، وزيارة الإذاعيين مرتان سنويًا، مع تحمل الطرف المُرسل تكاليف المواد والمطبوعات

والتسجيلات، وعقد برنامج تنفيذي لذلك خلال ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى تولي المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر ووزارة التعليم والثقافة في إسرائيل تنفيذ تبادل زيارات قادة الشباب والمسئولين عن الرياضة في كلا البلدين، فضلا عن تبادل وفود من المسئولين في مجال الآثار والتاريخ القديم والمتاحف، وتبادل الفنانين بشكل غير رسمي، ونص في مجال الصحة على: تبادل الدوريات، والبرامج التدريبية، والزيارات لكبار المسئولين بها، ووضع إجراءات التعاون في أنشطة البحث الطبي، وبدأ العمل بالبرنامج منذ تاريخ توقيعه وحتى ٣١ من ديسمبر١٩٨٣م، مع عقد اجتماعات قبل انتهائه؛ لوضع برنامج تنفيذي جديد(٢١٤).

لُوحظ في البرنامج التنفيذي، وضعه توقيتات لزيارة الوفود المصرية لإسرائيل في البداية ثم زيارات الإسرائيليين، كما تركت بعض مواعيد زيارة الوفود الإسرائيلية مفتوحة؛ لإجبار المصريين على بدء التطبيع، كما اتفق البرنامج في بنوده الثقافيّة والإعلامية مع ما سبق واقترحته لجنة الثقافة والإعلام باللجنة العامة للتطبيع، ولعل خطورته في تجديده كل عامين؛ لسعيهم لإضافة أساليب جديدة، وسد الثغرات التي قد تظهر عند التطبيق.

علاوة على عقد بروتوكول للتعاون بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مصر وهيئة الإذاعة والتليفزيون في إسرائيل في ١٦من فبراير ١٩٨٢م في القاهرة، ونص على تبادل البرامج التي تعكس مظاهر الحياة الثقافيّة والاجتماعية، مع عدم تعديلها دون الاتفاق المتبادل مسبقًا، مع حرية كل طرف في إذاعة التسجيلات المستلمة من الطرف الآخر عدة مرات إذا دعت الضرورة لذلك، وكذلك تبادل المعلومات والبرامج الإخبارية، وتقديم التسهيلات المهنية والفنية والإدارية لممثلي الطرفين في

أداء أعمالهما، مع تبادل الزيارات والخبرات سنويًا، ودخول البرتوكول حيز التنفيذ منذ التوقيع عليه وحتى توقيع بروتوكول جديد[٢١٥].

وقع الطرفان أيضًا في القاهرة بروتوكولاً خاصًا بإنشاء "المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة"، في ٢٥ من فبراير١٩٨٢م؛ للعمل كقناة اتصال بين المؤسسات التعليمية والعلمية المصرية والإسرائيلية، وقامت الجمعية الشرقية الإسرائيلية بإنشاء المركز نيابة عن الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الإنسانية، كمنظمة خاصة، وتم تكوينه من مدير عام إسرائيلي وجهاز مساعد له، وجهاز من الرعايا المصريين؛ بهدف تنمية الدراسة والبحث في المجالات التعليمية المختلفة، من خلال استضافة الباحثين الإسرائيليين في مصر، وتقديم الخدمات للباحثين المصريين الراغبين في الذهاب لإسرائيل، وعقد الندوات، وإنشاء مكتبة للمراجع، ومُنح صلاحية تقديم برامج زمالة للباحثين الإسرائيليين في موضوعات معينة، بإشراف وزارتي التعليم العالي والثقافة في مصر وبموافقتهما، ولمدة ثلاثة أعوام، ويظل ساريًا ما لم يخطر أحد الطرفين بخلاف ذلك، ولمبدأ المعاملة بالمثل، كان على مصر إخطار إسرائيل بقنوات الاتصال المصرية الملائمة لها[٢١٦]، وقد اتفق الطرفان في اجتماع ٢٥ فبراير ١٩٨٢م على بدء التنسيق بينهما لتنفيذ البرنامج الثقافي[٢١٧].

وبالتالي لم تتعارض الضغوط المتعددة الداخلية والخارجية مع استمرار مباحثات التطبيع، ولم تؤثر على عقد اتفاقيات ومذكرات التفاهم والمحاضر؛ التزامًا بما تم بدؤه، وتطبيقًا لمعاهدة السلام، حتى أنها لم تتأثر باغتيال السادات نفسه، وتولي رئيس جديد لمصر، فاستمرت اللجان المشتركة في الإعداد للبروتوكولات التنفيذية في كافة المجالات المتفق بشأنها.

نص البند الثاني في المادة السادسة من معاهدة السلام، على أن: "يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة، بصرف النظر عن أي فعل، أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر، وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة" (٢١٨).

استوقفني هذا البند، والذي كان يعني ضمنًا عدم الالتفات إلى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، الملحق بالمعاهدة، كما كان يعني ضمنًا استمرار مصر في التطبيع بكافة صوره، وإن خالفت إسرائيل التزاماتها بأي فعل، وهو ما أضفى على علاقة مصر بإسرائيل سمة العلاقة الجبرية.

سادسًا-التطبيع الثقافيّ والإعلامي بين مصر وإسرائيل بين مقترحات لجنة الثقافة والإعلام والتطبيق.

إن كان من الصعوبة بمكان الحصول على إحصاءات موثوقة تشير إلى مستوى العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجالات المختلفة، ومنها التبادل الثقافي(٢١٩)، لكن بالإمكان تتبع بعض الدلائل على مستوى هذه العلاقات في بعض الكتابات الأجنبية والإسرائيلية والعربية.

بادرت إسرائيل مبكرًا للغاية في زيارات أساتذتها وشبابها وأدبائها لمصر؛ فتكررت زيارات عموس إيلون بداية من أبريل ١٩٧٩م، ويائيل ديان بداية من أغسطس ١٩٧٩م، وأبدى الإسرائيليون اهتمامًا مبكرًا بمجال الموسيقى والغناء فوجهت جمعية المؤلفين والملحنين الإسرائيلية دعوة للمستشار القانوني لمثيلتها المصرية، وأجرت تحويلات مالية لها عن حق الأداء العلني لعدد من المطربين والمطربات بداية من عام ١٩٧٩م، وزارت المطربة الإسرائيلية "هيدفا عمران" مصر وسجلت شريطًا منه أغنية عن السلام باللغة العربية، واتفقت على تسجيل سبع أغنيات مختارة من

التراث الشعبي والفلكلور المصري، وزار مصر شباب إسرائيلي ضمن وفد شباب "حركة السلام الآن" في أكتوبر١٩٧٩م، ودعا لعقد ندوة شبابية تضم الشباب المصري والإسرائيلي لتحقيق التآلف بينهما[٢٢٠].

عُقد أيضًا العديد من مؤتمرات الحوار الديني بين اليهود والمسلمين، مثل مؤتمر التوحيد في الأديان الثلاثة، الذي انعقد في القدس في ١٣ أكتوبر ١٩٧٩م، وشارك فيه من مصر دكتور حسين فوزي من جامعة الإسكندرية[٢٢١]، كما زار مصر في أكتوبر ١٩٧٩م تسعة أساتذة من الجامعات الإسرائيلية متخصصين في المخطوطات العبرية القديمة، وزاروا المعابد اليهودية ودار المخطوطات ودار الكتب، وصوروا عددًا من المخطوطات، كما زارها وفدٌ من جامعة بن جوريون في ديسمبر ١٩٧٩م، وردت مصر بزيارات بعض أساتذتها، مثل الزيارات المتكررة من الدكتور حسين فوزي بداية من ديسمبر ١٩٧٩م، وإلقائه لبعض المحاضرات في الجامعات الإسرائيلية، ومنحه الدكتوراه الفخرية من جامعة تل أبيب، وزيارة الدكتور محمود بدر أستاذ المسالك البولية لمستشفيات حيفا والقدس في نوفمبر ١٩٧٩م[٢٢٢].

الجدير بالإشارة إليه هنا أن السعي للتطبيع الثقافيّ المبكر كان هدفًا ومبادرة إسرائيلية محضة، نفذتها عقب توقيع اتفاقية السلام، وقبل بداية المرحلة الأولى للتطبيع وقبل شروع لجنة الثقافة والإعلام في عملها، ويبدو أنها تمت بأوامر سياسية مباشرة من السادات شخصيًا؛ لتعارض بعض الإجراءات مع ما أوصت به لاحقا لجنة الثقافة والإعلام بشأن التحذير من التبادل المبكر لأعضاء هيئات التدريس، والتحذير من عقد حوارات دينية مع إسرائيل.

- التطبيع الثقافيّ والإعلامي في المرحلة الأولى للتطبيع.

بدأت المرحلة الأولى للتطبيع فعليًا عقب انسحاب إسرائيل إلى خط العريش–رأس محمد، بدءًا من ٢٣ من يناير ١٩٨٠م، فأعلن في اليوم التالي عن افتتاح الخط البري بين رفح–العريش– قنطرة؛ لعبور السيارات الإسرائيلية عليه، وفقًا للقوانين المصرية، وفتح مجال الاتصالات الهاتفية والبريدية بينهما مباشرة، كما أقر مجلس الشعب المصري في ٦ من فبراير١٩٨٠م مشروع قانون يقضي بإلغاء مقاطعة إسرائيل اقتصاديًا وتجاريًا وثقافيًا[٢٢٣]، وألغيت في ١٨ من فبراير ١٩٨٠م جميع القوانين والقرارات والتشريعات الصادرة بشأن مقاطعة إسرائيل، بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠م[٢٢٤].

أما عن التطبيع الثقافيّ والإعلامي في هذه المرحلة، فمن أمثلة التطبيع الصحفي، بدأت مجلة السياسة الدولية في نشر أخبار إسرائيل ضمن شهرياتها للأحداث السياسية وبخاصة ما تعلق منها بالشأن العربي[٢٢٥]، كما نشرت مجلة أكتوبر في ٢٧ يناير١٩٨٠م بعض الأخبار حول إسرائيل والتطبيع، منها الإعلان عن أسبوع سياحي مصري في فبراير بشيراتون تل أبيب، وعن معرض نظمته إسرائيل بالتعاون مع شركات السياحة في البلدين، ومعرض الصناعات المصرية للمأكولات والملبوسات واللوحات والأفلام في تل أبيب، ونشرت خبرًا حول القبض على أول إسرائيلي في مصر بتهمة النصب على الفنادق، وشركات السياحة؛ لعدم دفع ثمن إقامته، وقيام شركة السياحة بالدفع له، ووصفته الشركة بالمختل عقليًا، وخبرًا آخر عن موافقة مجلس آباء مدرسة الطبري النموذجي بمصر الجديدة أن تكون أول مدرسة ترسل رحلة إلى إسرائيل بعد تطبيع العلاقات بتبادل الزيارة مع مدرسة ثانوية نموذجية إسرائيلية، بالإضافة إلى ذكرها أخبارًا حول إسرائيل، مثل مقال عنوانه:"البارون

روتشلد فعلنا ما نستطيع والباقي عليها"، حول أسرة البارون روتشلد وتاريخها في بناء إسرائيل(٢٢٦).

تمت مشاركة الطرفين في سلسلة من المؤتمرات الدولية منذ يناير ١٩٨٠م في واشنطن، ولوزان، والإسكندرية، ركزت على أشكال المقاومة النفسية للمشاركة في عملية السلام بين مصر وإسرائيل، والطرق المناسبة لمعالجة هذه المقاومة، وتجاهل هذا الطرح هامشية هذا الحل أمام جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي(٢٢٧).

اتضح مما سبق تنفيذ توصيات لجنة الثقافة والإعلام بشأن التدرج المحسوب في عملية التطبيع، والشروع في تناول أخبار إسرائيل وأسماء شخصياتها؛ تمهيدًا لاعتياد المصريين عليها وزوال العداء التقليدي لسماعها، لكن لم يُلتزم بمقترحاتها حول حضور المصريين لمؤتمرات لدى طرف ثالث فقط، وأيضًا لم يتم التزام مجلة أكتوبر بالتحذير من تأثير الدعاية الإسرائيلية في الصحافة المصرية بنشرها موضوعات دون تعليق مثل دور أسرة البارون روتشلد "في بناء إسرائيل"!.

- **التطبيع الثقافيّ والإعلامي في المرحلة الثانية للتطبيع.**

كان من المقرر بدأ المرحلة الثانية للتطبيع بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتبادل للسفراء في ٢٦ فبراير ١٩٨٠م(٢٢٨)، لكن الرئيس السادات صرح في ديسمبر ١٩٧٩ بـــ"ارتياحه العميق" لتعيين إلياهو بن إليسار Eliyahu Ben–Elissar– أول سفير إسرائيلي في مصر(١٩٨٠–١٩٨١م)(٢٢٩)، ووصل أعضاء السفارة الإسرائيلية إلى القاهرة في ١٧ من فبراير ١٩٨٠م، وجرى حفل الافتتاح في اليوم التالي لوصولهم، بحضور رسميين وصحفيين من كلا البلدين(٢٣٠)، وبذلك افتتحت السفارة الإسرائيلية في القاهرة قبل الموعد المحدد لها في ١٨ من فبراير١٩٨٠م(٢٣١)، وعيَّنت إسرائيل مسئولاً مؤقتًا في سفارة إسرائيل في القاهرة،

لحين تبادل السفراء رسميًا[٢٣٢]، كما صدر قرار رئاسي رقم ٢٦ لعام ١٩٨٠م بإنشاء سفارة لمصر لدى حكومة إسرائيل، مقرها تل أبيب، وإنشاء قنصلية عامة أيضًا[٢٣٣].

ثم قدمت البعثات الدبلوماسية في كل عاصمة في ٢٥ من فبراير ١٩٨٠م أوراق اعتمادها[٢٣٤]، بينما ذكر آخر، أن افتتاح سفارة إسرائيل كان في ٢٦ من فبراير ١٩٨٠م، وقدم السفير الإسرائيلي إلياهو بن إليسار– من قيادات الموساد– أوراق اعتماده إلى الرئيس السادات في هذا التاريخ، تزامنًا مع تقديم "سعد مرتضى" سفير مصر في إسرائيل أوراق اعتماده إلى رئيس دولة إسرائيل نافون[٢٣٥]، بينما صرح بطرس بطرس غالي عن بدء العلاقات الدبلوماسية على مستوى سفير في ٢٦ من نوفمبر ١٩٧٩م[٢٣٦]، وأبلغت مصر منظمة الوحدة الأفريقية بتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل[٢٣٧].

لُوحظ اختلاف المصادر والمراجع العربية والأجنبية حول تاريخ افتتاح السفارتين رسميًا، والتي تعددت بين ١٨، و ٢٥، و ٢٦ من فبراير ١٩٨٠م، ويمكن القول إن الاتصالات بين الطرفين لإتمام خطوة التبادل الدبلوماسي أتت مبكرة بين الطرفين؛ استكمالاً لخطوات إثبات حسن النية منهما، فتم تحديد اسمي سفيري البلدين منذ ديسمبر ١٩٧٩م، وفي ١٨ من فبراير ١٩٨٠م، وعقب وصول أعضاء السفارة الإسرائيلية لمصر ما عدا السفير تم افتتاح السفارة حينها بعيدًا عن أنظار الإعلام، وفي ٢٦ من فبراير تقدم إلياهو بن اليسار وسعد مرتضى رسميًا بأوراق اعتمادهما كسفراء؛ ولعل تعدد التواريخ في هذا الشأن دليل على حرص الطرفين على عدم تسليط الضوء إعلاميًا على الحدث؛ لعدم وقوع ما يعكر صفو استكمال خطوات التطبيع، وهو من التوصيات التي أقرتها اللجنة العامة للتطبيع ولجنتها للثقافة

والإعلام، والتزم بها الإعلام، وهي الوصية التي زادت أهميتها مع التعنت الإسرائيلي في مواقف متتالية.

على الرغم من محاولة إخفاء الحدث، وإجراء احتفال وصفته الصحف الإسرائيلية "بالمتواضع"، فإن الافتتاح قد رافقه هجوم شديد في الصحافة المصرية، وفي الوزارات الحكومية، والمساجد، وفي هيئات تحرير الصحف– عقب علمهم – ورفع الصحفيون علم فلسطين على مبنى نقابتهم، وأُطلقت الهتافات المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة، وأحرق المحامون علم إسرائيل، وعلَّقت الصحف الإسرائيلية حينها أن السادات رغم قوته لا يمثل جميع المصريين، و"أن تطبيع العلاقات لا يعني أن مصر قد فتحت كل قلبها للإسرائيليين"، وبالفعل ظل إلياهو بن اليسار في عزلة، ولم يفلح حتى في إيجاد مسكن له، حتى صعَّد مشكلته لرئيس الدولة الذي أشار عليه باختيار إحدى الشقق المملوكة لشركات التأمين أو القطاع العام[٢٣٨].

شاركت إسرائيل في المؤتمرات والندوات العلمية المنعقدة في مصر منذ حضور المؤتمر الدولي الرابع لأمراض العيون الذي عقد في فبراير ١٩٨٠م[٢٣٩].

يبدو أنه تمت الموافقة على هذه المشاركة بتعليمات سياسية عليا؛ نظرا لتعارضها مع مقترحات لجنة الثقافة والإعلام، لكن مما يستحق الذكر أنه وعلى الرغم من سعي إسرائيل الحثيث وفرضها للتبادل الثقافيّ لفهم فكر الشعب المصري ودراسته؛ تمهيدا لوضع خطط التأثير في اتجاهاته، فإن ما ذكر وأعلن يعد محدودًا ومتدرجًا ولم يك بقدر تطلع الإسرائيليين وسعيهم.

- **التطبيع الثقافيّ والإعلامي بعد توقيع الاتفاقية الثقافية.**

حرص إسحق نافون رئيس إسرائيل إبان زيارته لمصر أواخر أكتوبر عام ١٩٨٠م[٢٤٠]على حضور عرض مسرحي مصري، لكن رفض جميع المسرحيين لقائه، وطلب الالتقاء بكتاب ومفكرين، فاختار له المجلس الأعلى للثقافة عددًا منهم، وأكد في المؤتمر الصحفي المشترك في ختام في زيارته على أهمية التطبيع الثقافيّ، وضرورة تبادل الزيارات بين الطلبة[٢٤١].

توالى تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات، مثل زيارة مدير قسم أمراض النساء والولادة في مركز هداسا الطبي بالقدس في ديسمبر ١٩٨٠م، وإلقائه محاضرات حول تخصصه في جامعات مصرية مختلفة، وأيضًا الزيارات المتعددة لكل من شمعون شامير أستاذ التاريخ اليهودي بجامعة تل أبيب، وحاييم جوردون أستاذ علم النفس في جامعة بئر سبع، ولقاءاته المتعددة مع أساتذة الفلسفة وعلم النفس بجامعة القاهرة، واستجابت مصر للدعوات الإسرائيلية فأرسلت الدكتور محمد شعلان أستاذ علم النفس في جامعة الأزهر في أكتوبر ١٩٨٠، والدكتور أحمد على سامي الأستاذ بطب بيطري الإسكندرية الذي حضر مؤتمرًا لتربية الدواجن، وقد أُشير إلى ثمان زيارات لإسرائيل من أساتذة مصريين تمت في العامين التاليين لتوقيع معاهدة السلام، لم ينشر حول هذه الزيارات إلا القليل[٢٤٢]، وتعمدت الصحف المصرية غض الطرف عنها؛ عملا بتوصية لجنة الثقافة والإعلام بابقاءها بعيدة عن الدعاية وإسدال الستار عنها.

كما توالى تبادل حضور المؤتمرات العلمية في إسرائيل، وفي القاهرة، ولدى طرف ثالث، فاشتركت إسرائيل في "المؤتمر الدولي لأمراض النساء والولادة" الذي انعقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٨٠م، وشاركت في ندوة نظمتها مجلة أكتوبر في مارس

١٩٨١م، وحضرت مؤتمر طلاب طب الأسنان بالإسكندرية في ١٩٨١م، ومؤتمر الكيمياء الضوئية بجامعة الإسكندرية، في حين فشل سعيها لحضور عدد من المؤتمرات الأخرى، مثل المؤتمر الدولي الأول للمعلومات الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٨٢م، ولم يستجب للدعوات الإسرائيلية لحضور ندوة حول" رؤى الذات من منظور تاريخي في مصر وإسرائيل" سوى الدكتور حسين فوزي، في حين لم يستجب قسم الرياضة بكلية علوم جامعة القاهرة لدعوة إسرائيلية للاشتراك في مؤتمر دولي لديها(٢٤٣).

في مجال الفكر والأدب استمرت زيارات الكتاب والأدباء الإسرائيليين لمصر، وترويج الفكر الصهيوني والكتاب الإسرائيلي، فعملت دور النشر الإسرائيلية على ترويج صحفها ومجلاتها، واتخذت شركة "إدكوانترناشيونال" وكيلاً لها في القاهرة، كما حرص عدد من الكُتاب الإسرائيليين على الكتابة في المجلات والصحف المصرية، من وقت لآخر، مثل كتابة: شمعون شامير، وعاموس عوز، وشمعون بيريز، وإسحاق رابين في مجلة أكتوبر، وقدَّمت صحيفة الأخبار دراسات نقدية للأدب والشعر العبري، ونشرت قصائد لشعراء صهاينة(٢٤٤)، واهتمت إسرائيل بالحضور بمئات الأفراد لحضور مولد أبوحصيرة ذلك الحاخام اليهودي يعقوب أبو حصيرة المدفون قرب دمنهور(٢٤٥).

في المجال العلمي وإجراء البحوث المشتركة، حفزت الولايات المتحدة هذا المجال، فقامت كليات الطب في جامعات بئر سبع والقدس في إسرائيل وعين شمس في مصر بإجراء بحث مشترك للقضاء على مرض "حمى النيل" بتمويل من الحكومة الأمريكية، وتسلمت مصر في نوفمبر ١٩٨٠م خطة عمل الباحثين الإسرائليين، كما رعت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجًا بحثيًا مشتركًا بين الثلاث دول، ولمدة خمس سنوات

حول "المناطق المقفرة في صحاري البلدين" وبدأ الإعداد له في ديسمبر ١٩٨٠م، بالإضافة إلى مشروع بحثي كبير خاص بعلوم المحيطات باشتراك وتمويل الولايات المتحدة مع الدولتين، وفي مجال العلوم الإنسانية أجرى الدكتور قدري حنفي أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة عين شمس والأستاذ محمد شعلان أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة الأزهر بحثًا بعنوان "رؤى الصراع" مع فريق من الباحثين الإسرائيليين، والذي تضمن بحثًا ميدانيًا على شرائح مصرية وإسرائيلية وفلسطينية حول آراء المواطنين في السلام، بتمويل الأمم المتحدة ومؤسسة فورد الأمريكية[٢٤٦].

مما سبق يتضح نجاح إسرائيل في تحقيق تطلعاتها التي وضعتها في دراسات نظرية قبل بدء عملية التطبيع مع مصر، فساعدتها الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون العلمي مع مصر في المجالات التي حددتها آنفا، ولم تجد مصر مفرا من قبولها.

سعت إسرائيل حثيثا للتواصل مع مصر في المجال التعليمي والتربوي؛ فعرضت مستشفى هداسا منحتين دراسيتين لطالبين مصريين، وأعلن المركز الإسرائيلي بالقاهرة إرسال طالبين للحصول على درجة الدكتوراه من إسرائيل، لكنها فشلت في إلحاق طلاب إسرائيليين بالجامعات المصرية لاعتبارات أمنية، وعقدت إسرائيل دورات دراسية بالخارج ضمت أساتذة مصريين وإسرائيليين، وتم تبادل الزيارات بين مسئولي التعليم في كلا البلدين، كزيارة خمسة من رؤساء إدارة وزارة التربية والتعليم المصرية لإسرائيل في يونيو ١٩٨١م، ولعل أبرز استجابة مصرية غير معلنة تمثلت في مراجعة مناهج التعليم في مصر[٢٤٧]، وإن اقتصرت في مصر على المراحل المدرسية؛ فخلال أربع سنوات من بداية التطبيع تم استبدال جزء من كتاب الصف السادس الابتدائي عن حرب أكتوبر ١٩٧٣م إلى قصة عن الطهطاوي، واستبدلت مقالة عن "نهر النيل" في الكتاب المدرسي للصف الثالث الإعدادي، بموضوع "عصر جديد" أشاد ببسالة

المصريين وبطولاتهم، وحُذف كتاب "القومية العربية" من المنهج تمامًا، لصالح كتاب آخر بعنوان: "جمهورية مصر العربية والعالم الحديث"، أما الإشارات إلى فلسطين إما حُذفت بالكامل، أو أعيدت كتابتها، وهو ما كان يعني محو ذكريات الشهداء الذين قتلوا على يد إسرائيل[٢٤٨].

في الوقت نفسه، الذي استمرت إسرائيل في تربية العنصرية في مناهجها الدراسية؛ إذ رسَّخت مناهج الدراسات الاجتماعية المقررة من الصف الثالث حتى الصف السادس الابتدائي، مفهوم أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة الباقية أمام النشء والشباب للحصول على حقوقهم التاريخية المزعومة، وزرعت الخوف من "مجتمع الأغيار"؛ أي غير اليهود، وغرست الكراهية والحقد في وجدانهم تجاه العرب، بوصفهم بـــ"الثعابين والأفاعي"،"العرب اللصوص الأنذال"،"الكلاب والمتوحشون"، "البدو المتخلفون"، "العرب الذين يضطهدون اليهود"، "السفاحون"، "المتآمرون"، "اللاهون الممارسون للمصائب"، في المقابل وُصف اليهودي "بأفضل شعوب العالم وأنه الشعب المختار"، ووصف العربي "بالجندي العدواني الشرير" أو "الفلاح الجاهل المتخلف"[٢٤٩]، واحتوت كتبهم الدراسية على تشويه المسلمين والإسلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتشويه التاريخ الإسلامي، واستدلوا بنصوص التوراة والتلمود وضمنوها كتب التاريخ لترسيخ إدعائهم بملكية الأرض، وطمس الأسماء العربية للأماكن والآثار، وترسيخهم لمقولة "العربي الجيد هو العربي الميت"، وترسيخ احتقار العرب وكراهيتهم، ووصفهم بالدونيين والعبيد في كتبهم الدراسية في مقابل بث فكرة الاستعلاء اليهودي والفكر التوسعي لإسرائيل[٢٥٠].

دلت السياسة الإسرائيلية المزدوجة في تعاملها مع تعديل المناهج الدراسية على رغبتها في فرض ما توافق مع صالحها فقط، ولم ترض بالمعاملة بالمثل؛ وهو أمر غير

مستغرب بعد قراءة أهدافها من تطبيع العلاقات مع مصر والعرب؛ إذ رأت أن الوسيلة الوحيدة لتفادى مصير طمس الثقافة العربية للشخصية اليهودية للدولة أن ترسخ مزيدًا من العنصرية في عقول النشء والشباب؛ لمواجهة العرب ثقافيا دون خوف من زعزعة الأساس الفكري لوجودها، وفي المقابل خططت لتغيير الفكر المصري والعربي لقبول الوجود الإسرائيلي، عن طريق تفتيت ما رأته أنماطًا سلبية في المناهج الدراسية، واستهداف ما يخص العروبة والإسلام، وبناء على ما سبق فلن يتم على الإطلاق تنفيذ توصيات لجنة الثقافة والإعلام بشأن إعادة الجانب الإسرائيلي النظر في المعلومات التاريخية بشأن العرب والشعب العربي في الكتب الإسرائيلية، وفي المواد المقروءة بوجه عام، وصياغة ما تنشره بطريقة بعيدة عن العداء للشعب العربي.

بدأ تبادل مجموعات من الشباب بشكل منظم، فزار إسرائيل نحو ستين من طلاب الكليات وأساتذتهم في يناير١٩٨٢م لمدة أسبوع، وعقدت لقاءات مع الشبيبة الإسرائيلية، وفي الشهر التالي زار مصر وفد من شباب إسرائيل، لم يقابله سوى الشباب المصريين الذين سبق مقابلتهم، ولم يتم الإعلان عن هذه الزيارات بشكل رسمي، وفي المجال الرياضي اشترك ثلاثة من لاعبي التنس في مبارايات بطولة مصر المفتوحة في التنس المقامة بالقاهرة، كأول مشاركة رياضية منهم، كما استعانت إسرائيل بحكم مصري في مهرجان الخيول العربية في يوليو ١٩٨١م[٢٥١].

كما زارها وزير الثقافة المصري محمد عبد الحميد رضوان، الذي رأى عدم إمكانية بناء علاقات ثقافية "بناء على ورقة"[٢٥٢]، كما تم تبادل برامج تليفزيونية[٢٥٣]، وتبادل معارض فنية، وفرق موسيقية، مثل الفرقة القومية للفنون الشعبية وفرقة الموسيقى العربية، التي قدمت عروضًا في تل أبيب والقدس في مايو ١٩٨٢م، وسُمح بعرض ستة أفلام إسرائيلية تسجيلية قصيرة عروضًا خاصة في

الجناح الإسرائيلي في معرض القاهرة الدولي للصناعة والتجارة، وتم إنتاج برنامج تليفزيوني مشترك بمناسبة الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، بعنوان السلام –شالوم" أذيع في التليفزيون المصري يوم ١٥ أبريل ١٩٨٢م من السابعة إلى التاسعة مساء[٢٥٤].

أما بشأن المعالجة الإعلامية فقد أولت الصحف والمجلات التابعة لمؤسسات حكومية، مثل: الأهرام، وأكتوبر، ومنبر الإسلام، أهمية كبيرة لعملية التطبيع فترة الرئيس السادات، ونقلت الرؤية الرسمية المصرية منه؛ فركزت الأهرام على عناصر التطبيع الإيجابية، كالإفادة من فتح أبواب عمل للعمال المصريين، والإفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية، واستنكرت مخاوف البعض من مخاطر التطبيع، ونقلت دعوة الرئيس الإسرائيلي للأدباء والمثقفين بأن يكونوا رسل سلام، ودعوتهم لزيارة إسرائيل؛ وبالغت مجلة أكتوبر في اهتمامها بعملية التطبيع، ودعت بصورة مباشرة إلى التعامل مع إسرائيل وزيارتها، واهتمت بالوفود الإسرائيلية التي زارت مصر، وأكدت على أهمية التطبيع؛ لمسيرة السلام في المنطقة، ولإزالة الحاجز النفسي بين الطرفين، ووصفت مجلة أكتوبر معارضي التطبيع بالسطحيين والمتشائمين، لكنها لم تستطع إغفال أن التطبيع يتم على المستوى الرسمي الحكومي دون أن يكون له سند شعبي؛ بسبب سياسات إسرائيل العدوانية إزاء العرب، وتعنتها في مفاوضات الحكم الذاتي[٢٥٥]، وساد الطابع التفاؤلي فترة حكم السادات في معالجات الصحف المصرية لقرارات التطبيع وطمأنت الرأي العام المصري أن قرار التطبيع لن ينال من التزامات مصر تجاه القضية الفلسطينية[٢٥٦].

عُدلت هذه المعالجة المتفائلة جزئيًا عند تراجع إسرائيل عن المبادىء الواردة في اتفاقية كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي[٢٥٧]، فأعلنت مجلة أكتوبر في ٥ أكتوبر

١٩٨٠م، انكشاف نية إسرائيل أمام العالم، التي اختلفت كلية عن نصوص وروح كامب ديفيد، ووضعها العراقيل أمام مفاوضات الحكم الذاتي، بقرارها ضم القدس[٢٥٨]، وكان لمصر وقفة علنية ضد الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني؛ مما أدى لاتهام رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست لمصر في ٢١ من يناير ١٩٨١م، بخرق معاهدة السلام بصورة مطردة ومتعمدة[٢٥٩]، ورأى الإسرائيليون أن المقالات الصحفية ضدهم دليل على عدم سعي القاهرة لإقامة علاقات سلمية، وكان هناك ضغط كبير على الصحفيين، والكتاب، والعلماء، والفنانين المصريين للقاء نظرائهم الإسرائيليين والتعاون معهم؛ بصرف النظر عن السلوك الإسرائيلي بشأن القضايا السياسية والدبلوماسية المُعلقة[٢٦٠].

طالب أيضًا وفد إسرائيل برئاسة وزير خارجيتها في اجتماعه مع الوفد المصري برئاسة كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (١٩٨٠–١٩٨٤م)، في ٢٦ أغسطس ١٩٨١م بالابتعاد عن الدعاية السلبية، والسماح لإسرائيل بتقديم البرامج بما فيها الإعلانات عن إسرائيل في وسائل الإعلام المصرية على أساس المعاملة بالمثل، كما طالب مصر بإخطار المؤسسات الثقافية بشأن التصديق على الاتفاقية الثقافية، والسماح للعلماء المصريين بالمشاركة في المؤتمرات والدورات الدراسية في إسرائيل، وتبادل الفنانين[٢٦١].

الرد على التصريحات الصحفية الإسرائيلية:

على الجانب الآخر، تتبعت مصر تصريحات المسئولين الإسرائيليين وحرصت على الرد عليها، بل وصعدت رد فعلها بإلغاء زيارة كانت محددة سلفًا لرئيس الأركان الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٨١م؛ ردًا على تصريحاته المسيئة لمصر والمنشورة بالصحف الإسرائيلية؛ مما دفعه للتراجع عنها، فقبلت مصر استقباله في الشهر التالي،

واستمرت مصر في تتبع أخبار الصحف الإسرائيلية، والرد عليها، فحين صرح وزيرا الخارجية والدفاع الإسرائيليان بأن للفلسطينيين دولة خاصة بهم في الأردن، وأعلنوا استمرارهم في توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ردت الخارجية المصرية بانتقادها لهذه التصريحات في اليوم نفسه ٢٤ أكتوبر ١٩٨١م[٢٦٢].

اتضح هنا، اتباع الإعلام لسياسة لجنة الثقافة والإعلام بشأن تهيئة الرأي العام المصري لتقبل التطبيع مع إسرائيل، كما اتضح أيضًا تطبيق توصية لجنة الثقافة والإعلام بشأن التعامل مع الإعلام الإسرائيلي وما يروج له، بل وكان الرد بموقف عملي، وليس بالتصريحات المضادة، كما تبين اكتفاء السادات في هذه المرحلة بسياسة الاستنكار، والإدانة الإعلامية والدبلوماسية على الاعتداءات الإسرائيلية؛ خشية من تغير الظروف داخل مصر أو إسرائيل، أو احتمالية تأثير الضغوط المختلفة على الطرفين التي قد تمنع استكمال خطوات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وبذلك قرر السادات بأن قضيته الأولى هي الجلاء الإسرائيلي التام عن سيناء، وعدم السماح للإسرائيليين بالتراجع بعد اختلاقهم إشعال الأمور في الداخل الفلسطيني، والجوار اللبناني.

- تحدي المقاومة الشعبية للتطبيع

عارضت قاعدة شعبية كبيرة التطبيع مع إسرائيل، فرفضت لجنة العمال التابعة لشركة حلوان لأعمال الحديد والصلب استقبال نافون في مكان عملهم، ورفض رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال المصرية إقامة روابط مع نظيره الإسرائيلي، كما هدد أعضاء حزب العمل الاشتراكي بالخروج من مجلس الشعب إذا سُمح لنافون بمخاطبة المجلس[٢٦٣]، كما امتد رفض التطبيع إلى النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافيّة، كان في مقدمتها نقابات المحامين، والصحفيين، والأطباء،

والصيادلة، والبيطريين، وبعض شُعب نقابة المهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة، واتحاد طلاب الجمهورية– قبل حله – ونقابات المهن الفنية، ونوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وغيرها[٢٦٤]، كما حرّمت نقابة الصحفيين كافة أشكال التطبيع المهني والثقافيّ مع إسرائيل[٢٦٥]، وأدانت بعض الصحف التطبيع الثقافيّ، مثل صحف المعارضة، كالشعب، والأهالي، والدعوة، وهاجمت مؤيدي التطبيع[٢٦٦].

تصدت أيضًا لمحاولات التطبيع الثقافيّ "لجنة للدفاع عن التراث الثقافيّ والثقافة الوطنية"، التي ضمت مثقفين، وكُتابًا، وعلماء، ومهنيين، وطالبت بمقاومة المطالب الرسمية والضغوط غير الرسمية الدافعة للـــتطبيع، وأصدرت جريدة بعنوان "المواجهة"[٢٦٧]، كما رفض أساتذة جامعة القاهرة حضور حفل الاستقبال المخطط له في جامعتهم؛ تكريما لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، والذي زار الجامعة بصفة أكاديمية، والصمت الذي قابلت به الأوساط الصحفية والسينمائية مشاركة إسرائيل في مهرجان القاهرة السينمائي[٢٦٨]، علاوة على رفض منظمو معرض القاهرة الدولي فبراير ١٩٨١م مشاركة إسرائيل في معرض الكتاب الثالث عشر[٢٦٩]؛ بحجة تأخرهم في تقديم طلب المشاركة، لكنهم نقضوا قرارهم بعد ضغوط مباشرة من الرئيس السادات، وأعطوهم مقصورة بجوار دار نشر فلسطينية لكتب الأطفال، فوقعت تصادمات من الجمهور[٢٧٠]؛ مما اضطرهم إلى إنزال العلم الإسرائيلي من فوق جناحهم، واعتقلت الشرطة المصرية عددًا من المتظاهرين الموزعين للمنشورات، وللشارات الصغيرة من العلم الفلسطيني، واتُّهم المعتقلون بالإضرار بالعلاقات المصرية مع إسرائيل[٢٧١].

مع تنامي المعارضة الشعبية للتطبيع تصدى لها السادات بجعل الاعتقال والاستجواب والعزل الرسمي بفقدان الوظائف والمناصب جزاء هذه المعارضة[٢٧٢]؛ فشهدت مصر اعتقالاً جماعيًا للمثقفين، والقادة السياسيين، والمهنيين المصريين من تيارات مختلفة[٢٧٣]، لم يجمع بينهم سوى رفض معاهدة السلام مع إسرائيل، في حين ادعى السادات أن الاعتقالات هدفها إنهاء الفتنة بين المسلمين والأقباط في مصر[٢٧٤]، وتم نقل عدد من هيئات التدريس للوزارات، وصدر قرار بإلغاء قرار تعيين الأنبا شنودة بابا الإسكندرية[٢٧٥]، وقد ذُكر بأن السبب الرئيس لموقف السادات من الأنبا شنودة، كان رفضه حج أقباط مصر للقدس؛ مما أفرغ السياحة المصرية – الإسرائيلية من مضمونها[٢٧٦]، في حين ادعى السادات أنهم ليسوا معارضين بل حاقدين[٢٧٧].

من المُرجح أن الموقف الإسرائيلي من قضية دير السلطان، كان له بالغ الأثر في عدم قبول الأنبا شنودة تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى حد الصدام مع القيادة السياسية.

تغيرت سياسة التطبيق الحرفي للتطبيع عقب اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في ٢٥ أبريل١٩٨٢م؛ عقب افتعال إسرائيل الخلاف حول تبعية طابا الحدودية في سيناء[٢٧٨]، ثم اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، ومحاصرة العاصمة بيروت[٢٧٩]، ومجازرها للاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في يونيو ١٩٨٢م[٢٨٠]، فكان رد الفعل المصري مختلفًا هذه المرة؛ إذ استدعى الرئيس محمد حسني مبارك السفير المصري من تل أبيب، وخفَّض التمثيل الدبلوماسي المصري في إسرائيل[٢٨١]، وألغيت بتعليمات مباشرة من الرئيس مبارك زيارة مقررة لوزير الثقافة الإسرائيلية إلى مصر في يونيو ١٩٨٢م[٢٨٢]، وأوقف عملية التطبيع جزئيًا؛ وأعلن

وزير الخارجية كمال حسن علي تجميد العلاقات مع إسرائيل بنسبة ٩٠%[٢٨٣]، برغم الضغط المستمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[٢٨٤]، التي لجأت إليها إسرائيل، تشكوها انتهاك مصر لاتفاقية السلام برفضها إعادة سفيرها إلى تل أبيب، فأعلنت القاهرة عدم عودة سفيرها إلى تل أبيب حتى انسحاب إسرائيل من لبنان، وتجميد المستوطنات، وقيام إسرائيل بتنفيذ "تدابير لبناء الثقة" في الأراضي المُحتلة[٢٨٥]، وحذرت مصر– أمام الأمم المتحدة– من استخدام إسرائيل للمعونات الضخمة التي تتلقاها لتنفيذ استراتيجية الهيمنة في المنطقة [٢٨٦]، وانضمت إليها فرنسا في ٢٠ من يوليو ١٩٨٢م وقدما قرارًا إلى مجلس الأمن الدولي لوقف إطلاق النار، وربط خروج الفلسطينيين من لبنان بالتزام إسرائيل بحل المشكلة الفلسطينية[٢٨٧].

سمحت مصر حينئذ بخروج أصوات المعارضة، وأن تكون فعالة في انتقادها لسياسة الحكومة أثناء الحرب اللبنانية[٢٨٨]، وأتاح التجميد الرسمي للعلاقات المصرية – الإسرائيلية للمفكرين المصريين حرية التعبير عن انتقاداتهم لإسرائيل بشكل علني، فتحولت بعض الصحف والمجلات التابعة للمؤسسات الرسمية للتطبيع في عهد الرئيس مبارك إلى الهجوم على السياسة الإسرائيلية، مثل الأهرام الاقتصادي، والسياسة الدولية، والمجلات الأسبوعية الشعبية، مثل، روز اليوسف والمصور[٢٨٩]، ونددت الأهرام بالاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين، وعرض التليفزيون المصري صورًا حية لمشاهد الخراب والدمار في لبنان، وتحول موقف المفكرين من إسرائيل مثل صلاح منتصر الذي وصف الاعتداء بالبربرية، وأكد يوسف إدريس أن إسرائيل أرادت اجتثاث الشعب الفلسطيني العربي من جذوره، بقص رقاب الأطفال والنساء، كما تغير موقف مجلة أكتوبر بعد الغزو الإسرائيل للبنان، وأدانت سياستها العدوانية واستنكرت تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية[٢٩٠] .

في حين قاطع الوفد الإسرائيلي اجتماعًا للمحامين الدوليين، عُقد في القاهرة تحت عنوان: "السلام وفقًا للقانون"؛ لاعتراضه على استخدام كلمات مثل: "مستوطن"، و"احتلال" في القرارات النهائية للاجتماع، وأدت مناقشة مماثلة إلى تعطيل الدورة الخامسة للجيولوجيين، ونظم عدد كبير من الكتاب والفنانين وأساتذة الجامعات المصريين المعارضين لهذه الاتفاقيات مقاطعة منهجية إلى حد ما لعملية "التطبيع"، وأُدينت العناصر التي دمغت بالتعاون مع إسرائيل(٢٩١).

اتفق المحللون العرب والإسرائيليون والغربيون على أن المقاومة المصرية الشعبية للتطبيع عزلته عن العمل الشعبي، وحصرته في مجرد علاقة بين حكومات، وجعلته عملاً شائنًا يستحق الإخفاء، فلجأ الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون على إخفاء أنشطتهم(٢٩٢) في التطبيع خشية المقاطعة أو التشهير(٢٩٣).

لذلك وصف الإسرائيليون العلاقات الثقافية بأنها اتصال سطحي ذو انجازات ضئيلة؛ لقلة عدد العلماء والطلاب المصريين الزائرين لإسرائيل، ومُقابلة الكتاب الإسرائيليين من قبل عدد قليل من الكتاب المصريين، مثل: نجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، ويوسف إدريس، وعدم تحمس الفنانين المصريين لزيارة إسرائيل، وعدم تقديم المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة الكثير لتعزيز الاتصالات الثقافية، وقلة الدعاية حول أنشطته، واشتكى الإسرائيليون من عدم إفادتهم من دور المثقفين المصريين، ومن تأثيرهم الكبير على صنع القرار الحكومي؛ نتيجة توصل القادة المصريين إلى اتفاقيات سلام رسمية على نقيض المشاعر الشعبية، وسماحهم بأحقية المجتمع في مقاومة الصهيونية؛ مما أدى إلى سلام بارد، واستمرار تعايش "سياسة السلام" الرسمية مع "ثقافة الحرب" بين فئات الشعب، وهو ما صعَّب مهمة التطبيع من وجهة نظرهم(٢٩٤)؛ لعدم وجود التزام على الإنسان المصري العادي للمشاركة في

تنفيذ الالتزامات الحكومية بشأن التطبيع، وعدم اضطرار الجهات الأكاديمية أو غيرها لإقامة علاقات مع هيئات إسرائيلية[٢٩٥]، بالإضافة إلى فرض كل من إسرائيل ومصر قيودًا بيروقراطية على حركة مواطنيها وتنقلهم بين الدولتين، بالحصول على تأشيرات، وموافقات أمنية خاصة، تطلبها مصر للسفر إلى ١٦ دولة فقط [٢٩٦].

وقد أخذ البعض على عهد السادات، استجابته الفورية لإجراءات التطبيع دون انتظار تحقيق الانسحاب، بخلاف استجابة مبارك الحذرة[٢٩٧].

الجدير بالإشارة أن التغيير لم يكن فقط بسبب تغير القيادة السياسية؛ لأن موقف مبارك الأكثر جرأة من سلفه، كان مرجعه التحرر من القلق الذي قيد السادات بشأن إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وبكسر هذا القيد، وظهور عامل عدائي جديد من إسرائيل بعدم الانسحاب من طابا؛ كانت عوامل منطقية لمواقف الرئيس مبارك الجديدة ضد إسرائيل، مع إدراكه لنطاقها وحدودها؛ فلم ينسحب هذا الموقف على أمور دخلت في إطار الروتين والاتفاقيات الاقتصادية المُلزمة مثل تصدير البترول وخلافه، وبطبيعة الحال كان الدافع الرئيس لاستمرار هذه العلاقات هو النفوذ الأمريكي.

خلاصة القول، شكل الرفض الشعبي للتطبيع تحديًا أمام تطبيق توصيات لجنة الثقافة والإعلام، والاتفاقيات الثقافية مع إسرائيل، وتحول لأداة ضغط غير مباشرة على إسرائيل، ووسيلة للحد من اندفاعها لتحقيق تطبيع ثقافي كامل مع مصر عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء؛ نتيجة اعتداءاتها المتعددة.

الخاتمة

بدأت لجنة الثقافة والإعلام عملها في ديسمبر ١٩٧٩م كلجنة منبثقة عن اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وكلجنة مُساعدة للجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، وتمثلت مهامها في التخطيط للتطبيع الثقافيّ مع إسرائيل بشكل تدريجي متزامن مع مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، ووضع سياسة إعلامية تهيأ المصريين لقبول عصر السلام، وتغير مشاعرهم لتقبل إسرائيل، والتصدي للإعلام العربي المعارض؛ لمرور مراحل التطبيع بأقل الخسائر، بالإضافة إلى وضع مقترح للاتفاق الثقافيّ بين الجانبين.

أدت لجنة الثقافة والإعلام دورها في التخطيط للتعامل إعلاميًا وثقافيًا مع مراحل التطبيع الحرجة طبقًا لنصوص المعاهدة؛ وحاولت الحد من الاندفاع الإسرائيلي في التطبيع الثقافيّ والعلمي، وتمت عملية التطبيع في هذه المجالات بتدرج خلال مراحل التطبيع، وهو ما قوبل بتذمر إسرائيلي لعدم إرضاء تطلعاتهم.

اتضح الأثر غير المحمود لتخطي القيادة السياسية لبعض توصيات لجنة الثقافة والإعلام، مثل تخطي تحذيرها من مسألة تدفق الصحفيين الإسرائيليين ومن حملوا جنسيات أجنبية بأعداد كبيرة لمصر، وخطورة منحهم تأشيرات لمدة طويلة، وترك حرية الحركة لهم في مصر؛ فأدى ذلك التخطي لثبوت تورط هؤلاء في قضايا تجسس وجمع معلومات من داخل مصر، وتحايل بعضهم من مزدوجي الجنسية لدخول مصر بجوازات سفر أجنبية؛ لذات الغرض، فطالبت اللجنة بتعاون الأجهزة المعنية سياسيًا وإعلاميًا وأمنيًا؛ لإعداد موسوعة عن الشخصيات العامة الإسرائيلية؛ لتفادى خداعهم، وإحكام الرقابة عليهم، كما حاولت لجنة الثقافة والإعلام التقليل من نتائج القرار السياسي للسادات المخالف لتوصياتها بعد موافقته على وجود مندوب صحفي

إسرائيلي في مجلة أكتوبر قبل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، فطالبت اللجنة بالمثل؛ للحد من التطلعات الإسرائيلية في هذا الشأن وتقييدها.

يمكن القول إن مقترحات لجنة الثقافة والإعلام استطاعت تهدئة الأجواء داخل مصر جزئيًا لتقبل خطط التطبيع في عهد السادات خاصة، ولم يتحقق ذلك بتنفيذها استراتيجية ما من استراتيجيات إقناع الجمهور والتأثير في اتجاهاته، إنما بتطبيق نصيحتها الذهبية – التي لا تزال فعالة وقائمة – وهي التكتم الإعلامي على معظم خطوات التطبيع مع إسرائيل لحصر معرفته في نطاق ضيق للغاية.

أدت لجنة الثقافة والإعلام مهمتها بمقاييس السياسة المصرية حينئذ وأهدافها، لكن ما قامت التوصية به في المجال الثقافيّ – وإن تم في إطار معاهدة السلام وملحقاتها – كان في نهاية المطاف نقاط ضعف وثغرات أمام إسرائيل حاولت الأخيرة قدر استطاعتها استغلالها، والتحايل لاختراقها لتحقيق أغراضها غير الودية إزاء مصر والعرب، وبمعنى آخر كان التطبيع الثقافيّ أخطر مجالات التطبيع؛ من حيث قدرته على إعادة صياغة أسس الصراع، وقلب الحقائق، وأدركت لجان التطبيع ذلك لكن غلبتها القيود المفروضة على مصر لتحقيق الحد الأدنى من التطبيع الثقافي.

نجحت إسرائيل في تحقيق بعض أهدافها الثقافية في المجال التعليمي والعلمي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، أما بشأن اعتياد المصريين سماع الأسماء الإسرائيلية والذي كان مخططا بأن يكون بداية تقبلها وزوال الشعور بعدائها، فقد نجحت في الشطر الأول وفشلت في الهدف الرئيس؛ لأن اعتياد المصريين على سماع الأسماء الإسرائيلية لم يعدل من مشاعر العداء؛ لأنها تكونت من تاريخ وواقع عايشوه بكافة تفاصيله، وأسهمت إسرائيل في الحفاظ على جذوة هذه المشاعر متقدة؛ نتيجة انتهاكاتها المستمرة والمتجددة.

لعل التحدي الأبرز الذي واجه تطبيق بعض توصيات لجنة الثقافة والإعلام تمثل في المناهضة الشعبية لخطوات التطبيع – والتي قادتها كتابات مفكرين وأساتذة جامعات ومهنيين وأعضاء تيارات متعددة متباينة، على سبيل المثال لا الحصر، عبد العظيم مناف، وجمال حماد، ود.لطيفة الزيات، وحلمي شعراوي، وجمال الغيطاني، والأنبا شنودة، د.عبدالوهاب المسيري، ود.إبراهيم البحراوي، وغيرهم كثيرين – لكن هذا التحدى كان له الفضل في خدمة المصلحة الوطنية العليا بعيدة المدى؛ وسد ما عجزت الجهات الرسمية عن مواجهته؛ بمساعدتها بشكل غير مباشر على منع تنفيذ التطبيع الثقافيّ بشكل كامل مع إسرائيل.

من الخطأ الاعتقاد بأن التطبيع الثقافيّ قد لحقت به أضرار دائمة عقب اعتداءات إسرائيل على لبنان وغيرها، أو يُتوقع أن يظل متوقف في المستقبل؛ لأن إسرائيل لن تتوقف عن محاولات بعث هذا التطبيع، باستغلال تقادم الزمن، وتغير الأجيال، والتلويح بخرق المعاهدة، واستعمال الضغط الأمريكي، واستغلال أصحاب المصالح في المجتمع المصري باستخدام منابر الثقافة والإعلام؛ سعيًا لإعادة تفسير الأحداث التاريخية والنصوص الدينية المعارضة لأهدافهم؛ لتغيير فكر المجتمع المصري، وتهميش الحق العربي والفلسطيني في الأرض، ويظل الفيصل هو وعي الشعب وترسيخ المفاهيم الصحيحة لدى النشء والشباب حول الاستعمار الإسرائيلي للأراضي العربية، وأنه مهما طال الزمن فلابد للمستعمر أن ينجلي بقوة أبنائها عن الأرض المحتلة؛ منعًا لتداخل الحق بالباطل، أو التعويل على تغيرات سياسية؛ فيظل الوعي الجمعي للشعب هو حائط الصد أمام محاولات الاختراق، وجبهة دفاع تُكمل ما قد يعجز عن القيام به الجانب السياسي، ليظل تعاملنا بعين مفتوحة على العدو، الذي ثبت عدوانه مرارًا قبل وبعد معاهدة السلام.

أوضح البحث تعدد اللجان التي تولت ملف التطبيع وتشعبها، وعدم وقوع تضارب بينها، أو تداخل في الاختصاصات؛ لأنها كانت عملية متكاملة، أمسكت بزمامها لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية، بقيادة السفير طه محمد المجدوب حتى خلفه السفير حسن رشوان، وإن خلطت بعض الوثائق الرسمية المنشورة بين مسميات هذه اللجان، فاهتم البحث بتوضيح ذلك؛ لأهمية هذه الوثائق كمصدر لكتابة تاريخ هذه الفترة؛ مما يستتبع الخطأ فيها بالضرورة خطأ كل من ينقل عنها، في حال عدم المعرفة بعمل هذه اللجان.

يُوصي البحث باهتمام مصر بوضع الخطط بعيدة المدى في مجال علاقاتها الخارجية وسياستها الداخلية، بإسنادها إلى مراكز بحوث تستغل فيها خبرة أبنائها في مقابل مادي يفرغهم لهذه المهام الجسيمة، والنظر للمرحلة الحالية مع إسرائيل بوصفها مرحلة من مراحل الهدنة الطويلة التي لا تنفي الحذر، والإعداد، والترقب، ومراقبة القائمين على عملية التطبيع خارج النطاق الرسمي، في إطار مصلحة الوطن العليا، وعدم التنازل عن ترسيخ المفهوم الصحيح للصراع العربي – الإسرائيلي داخل الجيش المصري، وتتبع الأخبار الكاذبة التي قد تروج لها إسرائيل؛ والرد عليها.

الملحق رقم ١

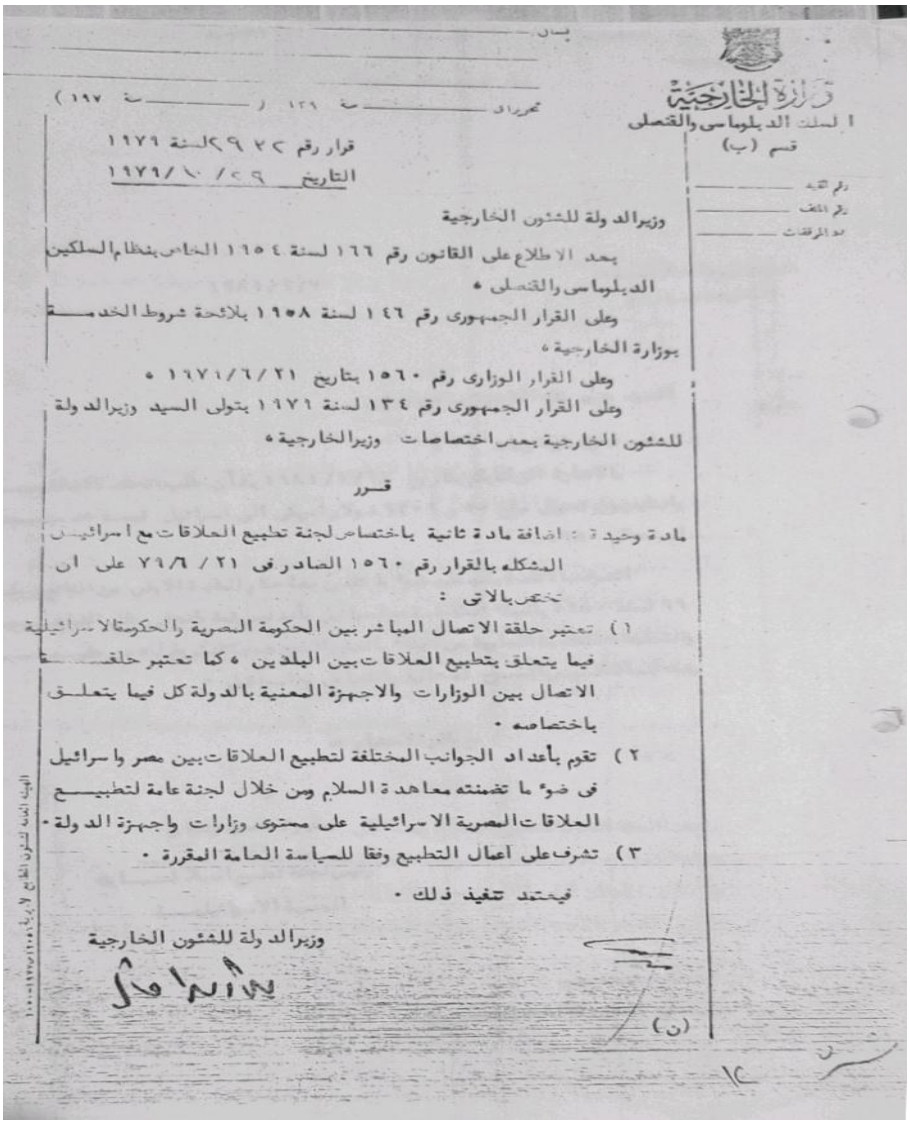

وزارة الخارجية
السلك الدبلوماسي والقنصلي
قسم (ب)

قرار رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧٩
التاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٩

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٠ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧١ ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧١ بتولي السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بعض اختصاصات وزير الخارجية ،

قرر

مادة وحيدة : اضافة مادة ثانية باختصاص لجنة تطبيع العلاقات مع اسرائيل المشكلة بالقرار رقم ١٥٦٠ الصادر في ٢١/٦/٧١ على ان تختص بالاتي :

١) تعتبر حلقة الاتصال المباشر بين الحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين البلدين ، كما تعتبر حلقة الاتصال بين الوزارات والاجهزة المعنية بالدولة كل فيما يتعلق باختصاصه .

٢) تقوم بأعداد الجوانب المختلفة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في ضوء ما تضمنته معاهدة السلام ومن خلال لجنة عامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية على مستوى وزارات واجهزة الدولة .

٣) تشرف على اعمال التطبيع وفقا للسياسة العامة المقررة .

فيعتد بتنفيذ ذلك .

وزير الدولة للشئون الخارجية

(ن)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٩/١٠/٢٩ ١٠٠٠

وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، قرار وزير الدولة للشئون الخارجية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧٩م، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩م.

الملحق رقم ٢

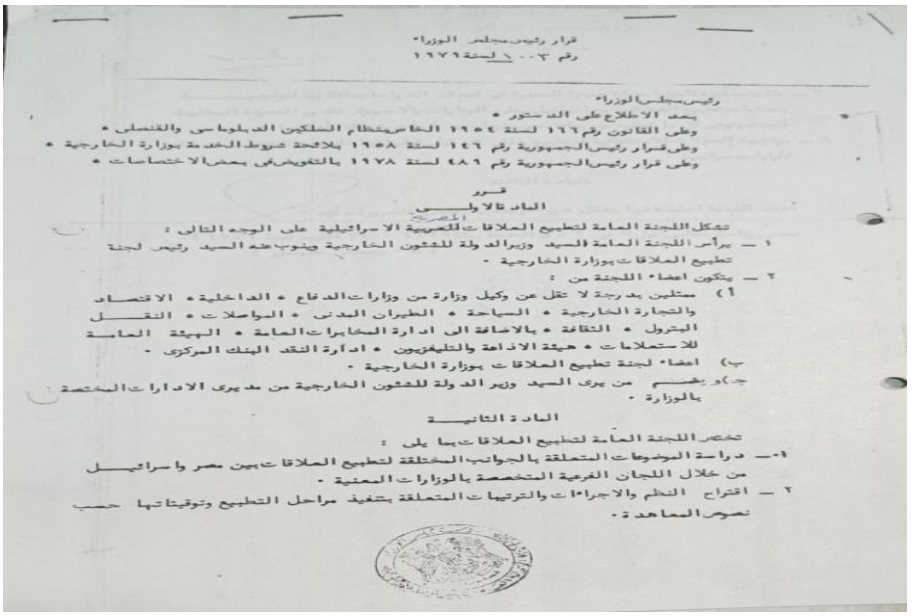

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩

رئيس مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ،

قرر

المادة الأولى

تشكل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية على الوجه التالى :

١ — يرأس اللجنة العامة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ويشرف عليه السيد رئيس لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية .

٢ — يتكون اعضاء اللجنة من :

أ) ممثلين بدرجة لا تقل عن وكيل وزارة من وزارات الدفاع ، الداخلية ، الاقتصاد والتجارة الخارجية ، السياحة ، الطيران المدنى ، المواصلات ، النقل البترول ، الثقافة ، بالاضافة الى ادارة المخابرات العامة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، هيئة الاذاعة والتليفزيون ، ادارة النقد البنك المركزى .

ب) اعضاء لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية .

جـ) من يرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية من مديرى الادارات المختصة بالوزارة .

المادة الثانية

تختص اللجنة العامة لتطبيع العلاقات بما يلى :

١- دراسة الموضوعات المتعلقة بالجوانب المختلفة لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل من خلال اللجان الفرعية المتخصصة بالوزارات المعنية .

٢ — اقتراح النظم والاجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ مراحل التطبيع وتوقيتاتها حسب نصوص المعاهدة .

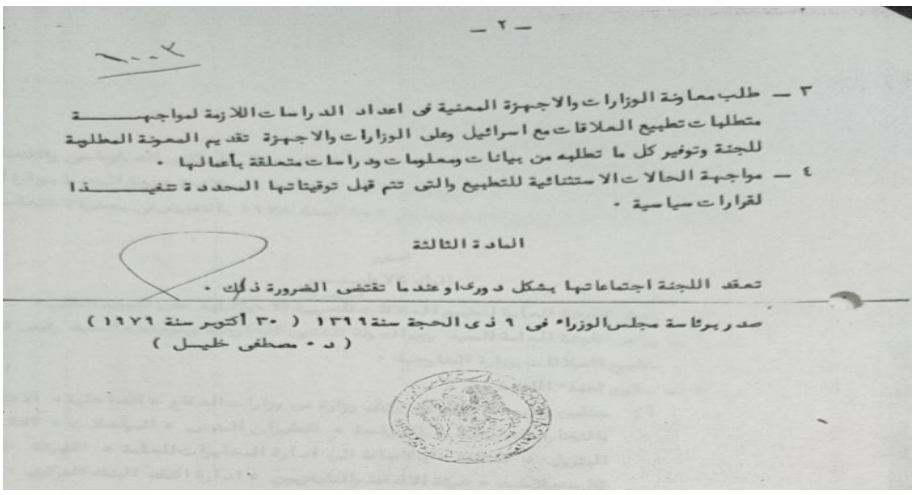

— ٢ —

١٠٠٣

٣ — طلب معاونة الوزارات والاجهزة المعنية فى اعداد الدراسات اللازمة لمواجهة متطلبات تطبيع العلاقات مع اسرائيل وعلى الوزارات والاجهزة تقديم المعونة المطلوبة للجنة وتوفير كل ما تطلبه من بيانات ومعلومات ودراسات متعلقة بأعمالها .

٤ — مواجهة الحالات الاستثنائية للتطبيع والتى تتم قبل توقيتاتها المحددة تنفيذا لقرارات سياسية .

المادة الثالثة

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دورى او عندما تقتضى الضرورة ذلك .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٩ ذى الحجة سنة ١٣٩٩ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩)
(د . مصطفى خليل)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩م، في: وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة.

الملحق رقم ٣

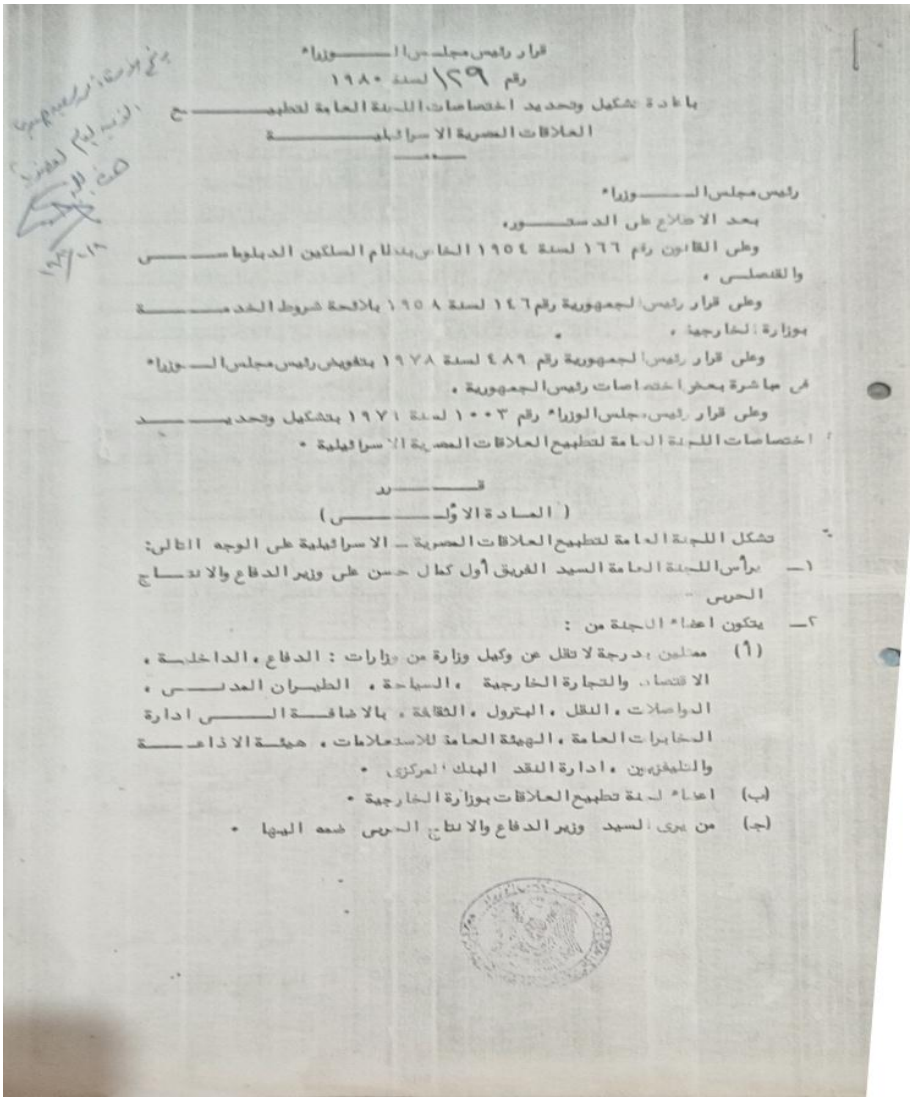

قرار رئيس مجلس الـــوزراء
رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٨٠
بإعادة تشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيـــع
العلاقات المصرية الاسرائيليـــة

رئيس مجلس الـــوزراء
بعد الاطلاع على الدستـــور،
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماســـي والقنصلي ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمـــة بوزارة الخارجية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بتفويض رئيس مجلس الـــوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧١ بتشكيل وتحديـــد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ،

قـــرر
(المادة الأولـــى)

تشكل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الاسرائيلية على الوجه التالي:
١– يرأس اللجنة العامة السيد الفريق أول كمال حسن علي وزير الدفاع والانتاج الحربي .
٢– يتكون اعضاء اللجنة من :
(أ) ممثلين بدرجة لا تقل عن وكيل وزارة من وزارات : الدفاع ، الداخلية ، الاقتصاد والتجارة الخارجية ، السياحة ، الطيران المدنـــي ، المواصلات ، النقل ، البترول ، الثقافة ، بالاضافة الـــى ادارة المخابرات العامة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، هيئة الاذاعـــة والتليفزيون ، ادارة النقد البنك المركزي .
(ب) اعضاء لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية .
(ج) من يرى السيد وزير الدفاع والانتاج الحربي ضمه اليها .

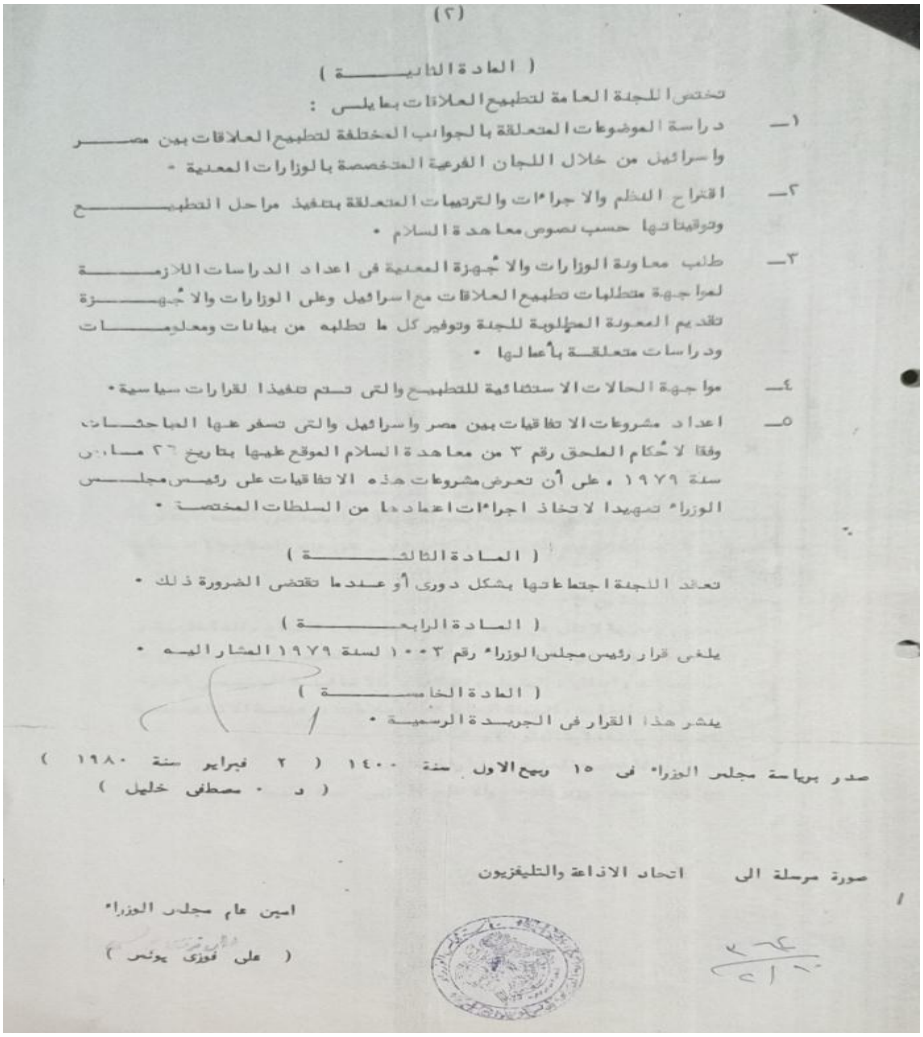

(٢)

(المادة الثانيـــــة)

تختص اللجنة العامة لتطبيع العلاقات بما يلـى :

١ــ دراسة الموضوعات المتعلقة بالجوانب المختلفة لتطبيع العلاقات بين مصـــر واسرائيل من خلال اللجان الفرعية المتخصصة بالوزارات المعنية .

٢ــ اقتراح النظم والاجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ مراحل التطبيـــــع وتوقيتاتها حسب نصوص معاهدة السلام .

٣ــ طلب معاونة الوزارات والأجهزة المعنية فى اعداد الدراسات اللازمـــة لمواجهة متطلبات تطبيع العلاقات مع اسرائيل وعلى الوزارات والأجهـــزة تقديم المعونة المطلوبة للجنة وتوفير كل ما تطلبه من بيانات ومعلومـــات ودراسات متعلقة بأعمالها .

٤ــ مواجهة الحالات الاستثنائية للتطبيع والتى تتم تنفيذا لقرارات سياسية .

٥ــ اعداد مشروعات الاتفاقيات بين مصر واسرائيل والتى تسفر عنها المباحثات وفقا لأحكام الملحق رقم ٣ من معاهدة السلام الموقع عليها بتاريخ ٢٦ مـارس سنة ١٩٧٩ ، على أن تعرض مشروعات هذه الاتفاقيات على رئيس مجلـس الوزراء تمهيدا لاتخاذ اجراءات اعتمادها من السلطات المختصة .

(المادة الثالثـــــة)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دورى أو عندما تقتضى الضرورة ذلك .

(المادة الرابعـــــة)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

(المادة الخامســـــة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برياسة مجلس الوزراء فى ١٥ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ (٢ فبراير سنة ١٩٨٠)

(د . مصطفى خليل)

صورة مرسلة الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون

امين عام مجلس الوزراء

(على فوزى يونس)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠م بإعادة تشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، في: وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة

الملحق رقم ٤

وثائق اساسية

خامسا : القرارات الخاصة بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء وتطبيع العلاقات

(١) قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٣٠ لسنة ١٩٨١

بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء

نائب رئيس مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلك الدبلوماسى والقنصلى
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الدبلوماسى والقنصلى
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ بالتفويض فى بعض الاختصاصات
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الاسرائيلية

قرر

(المادة الأولى)

تشكل لجنة عامة لترتيبات الانسحاب النهائى لاسرائيل من سيناء برئاسة السيد كمال حسن على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من –

أ) ممثل لاتقل درجته عن وكيل وزراء لكل من وزارات الدفاع والداخلية والزراعة والسياحة والطيران المدنى والمواصلات والنقل والاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة والكهرباء والاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية ومحافظتى شمال وجنوب سيناء

ب – أعضاء اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الاسرائيلية دون درجته

ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أن يضم إلى عضوية اللجنة من يرى ضمه اليها – ويراعى كلما امكن فى اختيار الاعضاء ان يكونوا من الاعضاء الذين سبق لهم العمل فى لجان تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية

(المادة الثانية)

تختص اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء بما يلى –

١ – تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات المعنية بالأوضاع المختلفة فى سيناء من أجل تأكيد ممارسة السيادة المصرية على جميع بقاع سيناء حتى الحدود الدولية بعد الانسحاب الاسرائيلى النهائى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢

٢ – اقتراح النظم والاجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ الانسحاب النهائى حسب نصوص معاهدة السلام

٣ – العمل على توفير جميع احتياجات الهياكل الاقتصادية التى تتطلبها محافظتا شمال وجنوب سيناء لضمان كفاءة العمل فى مجالات الزراعة والرى والكهرباء والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والسياحة والطيران المدنى والحكم المحلى

٤ – مواجهة الحالات الاستثنائية للانسحاب النهائى والتى تتم تنفيذا لقرارات سيادية

٥ – تهيئة المناخ الملائم لسلامة المواطنين فى سيناء ووضع خطة لتكثيف التواجد المصرى فى المنطقة مستقبلا

وللجنة ان تطلب من الوزارات والأجهزة المعنية فى الدولة اعداد الدراسات اللازمة لمواجهة متطلبات مرحلة الانسحاب النهائى وعلى هذه الوزارات والأجهزة الاستجابة لطلبات اللجنة وتقديم الخدمات المطلوبة وتوفير ما تحتاجه من بيانات ومعلومات ودراسات متعلقة باعمالها

(المادة الثالثة)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دورى او عندما تقتضى الضرورة ذلك

(المادة الرابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٧ شوال سنة ١٤٠١ هـ (٢٧ أغسطس سنة ١٩٨١)

(د. مزاد محيى الدين)

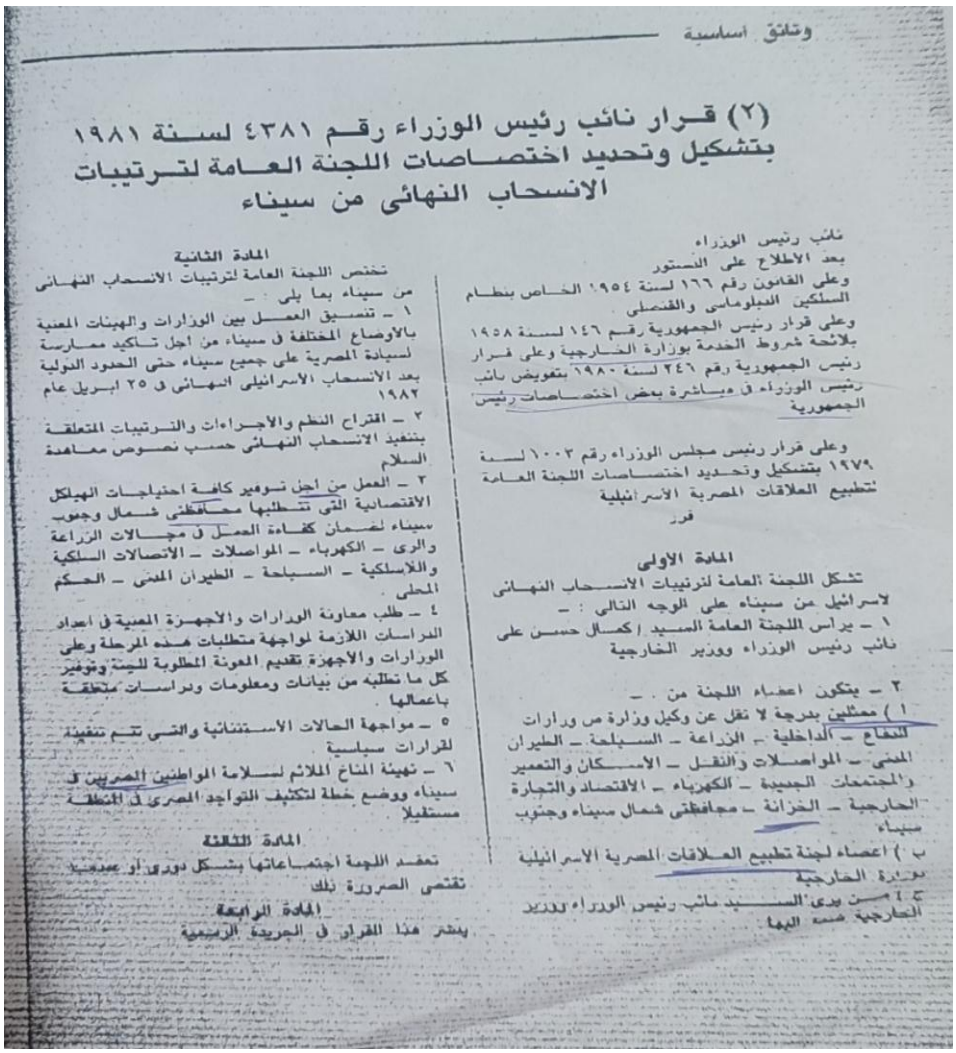

وثائق أساسية

(٢) قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٤٣٨١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء

نائب رئيس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ بتفويض نائب رئيس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية
قرر

المادة الاولى

تشكل اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى لاسرائيل من سيناء على الوجه التالى : –
١ – يراس اللجنة العامة السيد / كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٢ – يتكون اعضاء اللجنة من : –
أ) ممثلين بدرجة لا تقل عن وكيل وزارة من وزارات الدفاع – الداخلية – الزراعة – السياحة – الطيران المدنى – المواصلات والنقل – الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة – الكهرباء – الاقتصاد والتجارة الخارجية – الخزانة – محافظتى شمال سيناء وجنوب سيناء
ب) اعضاء لجنة تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية بوزارة الخارجية
ج) من يدعى السيد نائب رئيس الوزراء للوزير الخارجية ضمه اليها

المادة الثانية

تختص اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء بما يلى : –
١ – تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات المعنية بالأوضاع المختلفة فى سيناء من اجل تأكيد ممارسة لسيادة المصرية على جميع سيناء حتى الحدود الدولية بعد الانسحاب الاسرائيلى النهائى فى ٢٥ ابريل عام ١٩٨٢
٢ – اقتراح النظم والاجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ الانسحاب النهائى حسب نصوص معاهدة السلام
٣ – العمل من اجل توفير كافة احتياجات الهياكل الاقتصادية التى تتطلبها محافظتى شمال وجنوب سيناء لضمان كفاءة العمل فى مجالات الزراعة والرى – الكهرباء – المواصلات – الاتصالات السلكية واللاسلكية – السياحة – الطيران المدنى – الحكم المحلى
٤ – طلب معاونة الوزارات والاجهزة المعنية فى اعداد الدراسات اللازمة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة وعلى الوزارات والاجهزة تقديم المعونة المطلوبة للجنة وتوفير كل ما تطلبه من بيانات ومعلومات ودراسات متعلقة باعمالها
٥ – مواجهة الحالات الاستثنائية والتى تتم تنفيذا لقرارات سياسية
٦ – تهيئة المناخ الملائم لسلامة المواطنين المصريين فى سيناء ووضع خطة لتكثيف التواجد المصرى فى المنطقة مستقبلا

المادة الثالثة

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دورى او عندما تقتضى الضرورة ذلك

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٣٠ لسنة ١٩٨١م، بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء؛ وقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٤٣٨١ لسنة ١٩٨١م، بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء، ضمن : وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ص ١٥–١٦.

الملحق رقم ٥

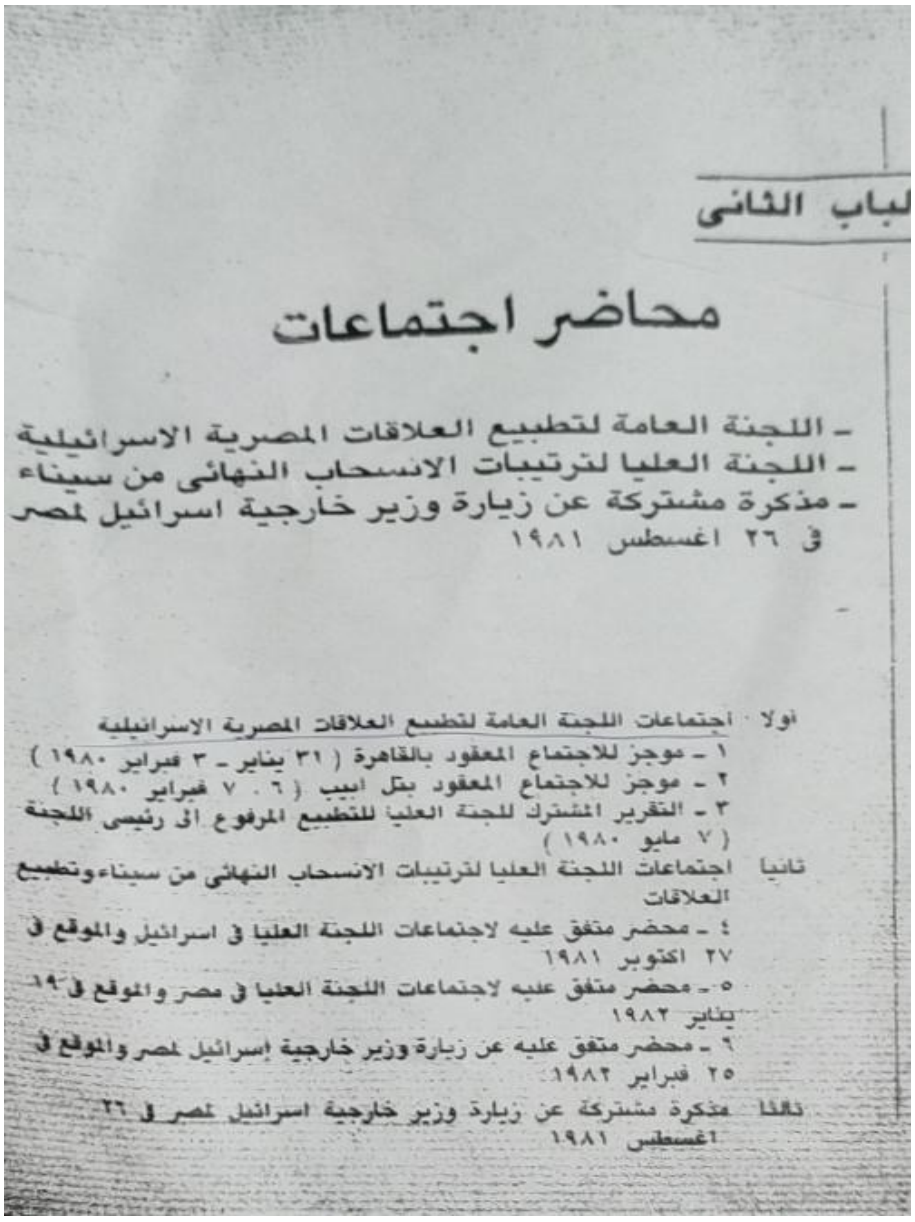

لباب الثانى

محاضر اجتماعات

- اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية
- اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء
- مذكرة مشتركة عن زيارة وزير خارجية اسرائيل لمصر فى ٢٦ اغسطس ١٩٨١

أولا اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية

١ - موجز للاجتماع المعقود بالقاهرة (٣١ يناير - ٣ فبراير ١٩٨٠)

٢ - موجز للاجتماع المعقود بتل ابيب (٦ . ٧ فبراير ١٩٨٠)

٣ - التقرير المشترك للجنة العليا للتطبيع المرفوع الى رئيسى اللجنة (٧ مايو ١٩٨٠)

ثانيا اجتماعات اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء وتطبيع العلاقات

٤ - محضر متفق عليه لاجتماعات اللجنة العليا فى اسرائيل والموقع فى ٢٧ اكتوبر ١٩٨١

٥ - محضر متفق عليه لاجتماعات اللجنة العليا فى مصر والموقع فى ١٩ يناير ١٩٨٢

٦ - محضر متفق عليه عن زيارة وزير خارجية إسرائيل لمصر والموقع فى ٢٥ فبراير ١٩٨٢

ثالثا مذكرة مشتركة عن زيارة وزير خارجية اسرائيل لمصر فى ٢٦ اغسطس ١٩٨١

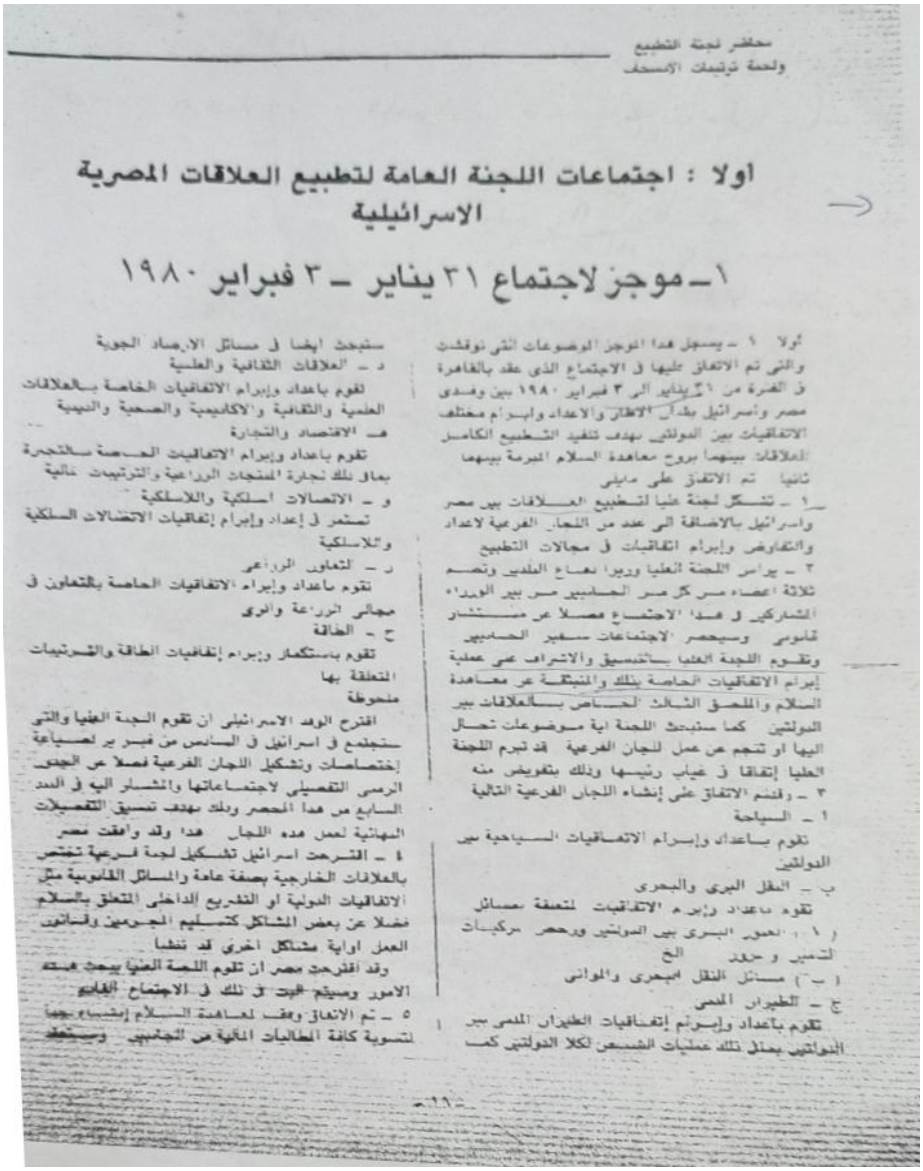

محضر لجنة التطبيع
ولجنة ترتيبات الانسحاب

أولا : اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية

١ـ موجز لاجتماع ٣١ يناير ـ ٣ فبراير ١٩٨٠

أولا ١ ـ يتضمن هذا الموجز الموضوعات التي نوقشت والتي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ٣١ يناير الى ٣ فبراير ١٩٨٠ بين وفدي مصر واسرائيل بشأن الاطار والاعداد وابرام مختلف الاتفاقيات بين الدولتين بهدف تنفيذ التطبيع الكامل للعلاقات بينهما بروح معاهدة السلام المبرمة بينهما

ثانيا تم الاتفاق على مايلي

١ ـ تشكل لجنة عليا لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل بالاضافة الى عدد من اللجان الفرعية لاعداد والتفاوض وإبرام اتفاقيات في مجالات التطبيع

٢ ـ يرأس اللجنة العليا وزيرا خارجية البلدين وتضم ثلاثة اعضاء من كل من الجانبين من بين الوزراء المشاركين في هذا الاجتماع فضلا عن مستشار قانوني وسيحضر الاجتماعات سفير الجانبين وتقوم اللجنة العليا بالتنسيق والاشراف على عملية إبرام الاتفاقيات الخاصة بذلك والمتعلقة عن معاهدة السلام والملحق الثالث الخاص بالعلاقات بين الدولتين كما ستبحث اللجنة اية موضوعات تحال اليها او تنجم عن عمل اللجان الفرعية قد تبرم اللجنة العليا إتفاقا في غياب رئيسها وذلك بتفويض منه

٣ ـ وقد تم الاتفاق على إنشاء اللجان الفرعية التالية

أ ـ السياحة

تقوم باعداد وإبرام الاتفاقيات السياحية بين الدولتين

ب ـ النقل البري والبحري

تقوم باعداد وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بمسائل

(أ) النقل البري بين الدولتين وبحكم مركبات التسيير و حدود الخ

(ب) مسائل النقل البحري والموانئ

ج ـ الطيران المدني

تقوم باعداد وإبرام إتفاقيات الطيران المدني بين الدولتين بحلق تلك عمليات الشحن لكلا الدولتين كما ستبحث ايضا في مسائل الارصاد الجوية

د ـ العلاقات الثقافية والعلمية

تقوم باعداد وإبرام الاتفاقيات الخاصة بالعلاقات العلمية والثقافية والاكاديمية والصحية والبيئية

هـ الاقتصاد والتجارة

تقوم باعداد وإبرام الاتفاقيات الخاصة بالتجارة بما في ذلك تجارة المنتجات الزراعية والترتيبات المالية

و ـ الاتصالات السلكية واللاسلكية

تستمر في إعداد وإبرام إتفاقيات الاتصالات السلكية واللاسلكية

ز ـ التعاون الزراعي

تقوم باعداد وإبرام الاتفاقيات الخاصة بالتعاون في مجالي الزراعة والري

ح ـ الطاقة

تقوم باستكمال وإبرام إتفاقيات الطاقة والترتيبات المتعلقة بها

ملحوظة

اقترح الوفد الاسرائيلي ان تقوم اللجنة العليا والتي ستجتمع في اسرائيل في السادس من فبراير لصياغة إختصاصات وتشكيل اللجان الفرعية فضلا عن الجدول الزمني التفصيلي لاجتماعاتها والمشار اليه في البند السابع من هذا المحضر وذلك بهدف تنسيق التفصيلات النهائية لعمل هذه اللجان هذا وقد وافقت مصر

٤ ـ اقترحت اسرائيل تشكيل لجنة فرعية تختص بالعلاقات الخارجية بصفة عامة والمسائل القانونية مثل الاتفاقيات الدولية او التشريع الداخلي المتعلق بالسلام فضلا عن بعض المشاكل كتسليم المجرمين وقانون العمل اوأية مشاكل اخرى قد تنشأ

وقد اقترحت مصر ان تقوم اللجنة العليا ببحث هذه الامور وسيتم البت في ذلك في الاجتماع القادم

٥ ـ تم الاتفاق وقف لمعاهدة السلام إنشاء لجنة لتسوية كافة المطالبات المالية من الجانبين وستعقد

وزارة الخارجية، الملف الوثائقي تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق ، ص ١٧– ١٨.

هوامش البحث

(١) بحث البعض عن معنى التطبيع في معاجم اللغة العربية، وعنه في الإنجليزية Normalizationبمعنى المعتاد أو المتعارف عليه، كما بحثوا عن تأصيله في الدبلوماسية الأمريكية، والتي استخدمته أثناء تسوية السلام الألمانية وتطبيع الوضع في برلين الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، لكنهم توصلوا إلى غموض المفهوم في حالة العلاقات المصرية – الإسرائيلية؛ نظرًا لعدم وجود علاقات طبيعية سابقة بينهما في الماضي تتخذ كنقطة مرجعية، وعليه توصلوا إلى أن المفهوم من المعاني الاستثنائية الأصيلة في الصراع العربي – الإسرائيلي، مثل فكرة "الحدود الآمنة" غير المعروفة في القانون الدولي قبل هذا الصراع؛ للمزيد راجع: أحمد بن مكرم بن علي (ابن منظور): لسان العرب، مج ٤، ج ٢٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، ص ص ٢٦٣٤ –٢٦٣٥؛

Aulas, Marie–Christine; The Normalization of Egyptian - Israeli Relations, Arab Studies Quarterly, Summer 1983, Vol. 5, No. 3, Summer 1983, p.22; Foreign Relations of the United States, 1949, Germany and Austria, Vol.III, The United States Commander, Berlin (Taylor) to the acting secretary of State, Berlin, Sept. 25, 1949.

(٢) كان حل الخلافات بين الطرفين وفقًا لنصوص المعاهدة عن طريق ثلاثة مسارات، هي: التفاوض، والتسوية، والتحكيم، وتوصلت مصر للاتفاق مع إسرائيل على أسس تسوية الخلاف في ٢٦ أبريل ١٩٨٢م؛ بوجود القوات المتعددة الجنسيات على المنطقة، وعدم عمل إسرائيل إنشاءات جديدة لحين حل الخلاف، ولجأت إلى التحكيم، الذي أعلن قراره في جلسة علنية في ٢٩ من سبتمبر ١٩٨٨م، بإثبات الحق المصري في طابا ورأس النقب وغالبية العلامات الشمالية، ورُفع علم مصر على منطقة وفندق طابا في ١٥ من مارس ١٩٨٩م، للمزيد راجع: خالد محمد القاضي: طابا مصرية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ص ٢٦١، ٢٧٠؛ مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢م، ص ص ٣٩– ٤٠؛

Shamir, Shimon and Hillel, Schenker; Shimon Shamir on Egypt, Journal of Palestine, Vol. 15, No. 2, 1986, p. 178.

(٣) سيتم ذكرها في البحث اختصارًا باللجنة العامة للتطبيع.

(٤) أحمد نائل توفيق خراز، العلاقات الأمنية المصرية– الإسرائيلية (١٩٧٨–٢٠١٦م)، حسب منهج تحليل النظم، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات العالمية، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٦م، ص ٦٠.

(٥) وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وثائق منشورة، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٣.

(٦) أحمد نائل توفيق خراز: مرجع سابق، ص ص ٦١– ٦٢.

(٧) الفريق أول محمد فوزي : حرب أكتوبر ١٩٧٣م، دراسة ودروس، الكرمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ص ٢٩٠– ٢٩٢، ٣١٧– ٣١٨.

(٨) جمال حماد، العلاقات الطبيعية في المفهوم الإسرائيلي، ضمن كتاب: عام على التطبيع، الموقف العربي، دار ماجد للطباعة، القاهرة، ١٩٨١م، ص ص ٢٥– 26.

(٩) محسن عوض، وممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع، ثلاثون عامًا من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢١٦.

(10)Aulas, Marie-Christine;op.cit., p. 224.

(١١) دافيد سلطان: أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل، تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل النموذج المصري، ترجمة عمرو زكريا، مركز دراسات وأبحاث ابن لقمان، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٦، ١٧.

(12)Aulas, Marie-Christine;op.cit., p. 221.

(١٣) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، "النصوص الخاصة بتطبيع العلاقات الواردة في المعاهدة وملحقاتها"، الملحق الأول بمذكرة السفير طه محمد المجدوب حول الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ من ديسمبر ١٩٧٩م.

(١٤) وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص٣.

(١٥)وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سري للغاية، ملحق

بخطاب رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية إلى محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون، رقم القيد ١٢٦، رقم الملف ٤/١، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٠م.

(١٦) حنه شاهين، إسرائيليات، إسرائيل تستعد لاحتمال اشتعال الجبهة الشرقية، وتبدأ علاقات التطبيع مع مصر بتقديم نموذج متشدد للحكم الذاتي، شهريات ، ضمن مجلة: شؤون فلسطينية، العدد ١٠٠، مارس ١٩٨٠م، ص ١٦٢.

(١٧) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، "النصوص الخاصة بتطبيع العلاقات الواردة في المعاهدة وملحقاتها"، سبق ذكرها.

(١٨) صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨٠م، باسم رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب عليه، والذي تضمن إلغاء القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥م، بمقاطعة إسرائيل وجميع القوانين والتشريعات المرتبطة به، راجع: قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ١١.

(١٩) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، "النصوص الخاصة بتطبيع العلاقات الواردة في المعاهدة وملحقاتها"، سبق ذكرها.

(٢٠) تعهد الرئيس السادات للرئيس الأمريكي كارتر في خطابه إليه، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩م، بتلبية طلب الأخير بتبادل السفراء بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الخط المؤقت، راجع: علي محبوب وآخرون: مصر بعد العبور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ٥٨٣– ٥٨٤.

(٢١) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، "النصوص الخاصة بتطبيع العلاقات الواردة في المعاهدة وملحقاتها"، سبق ذكرها.

(٢٢) الملحق الثالث للمعاهدة بعنوان"برتوكول بشأن العلاقات، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ص ٩ – ١٠.

(٢٣) عبدالحفيظ محارب، إسرائيليات، المرحلة الأولى من تطبيق معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، شهريات، ضمن: مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٩٢، ٩٣، أغسطس ١٩٧٩، ص ص ٢٧٨– ٢٧٩.

(٢٤) سيتم ذكرها في البحث اختصارًا بلجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية.

(٢٥) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، قرار وزير الدولة للشئون الخارجية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧٩م، بتاريخ ٢٩ من أكتوبر ١٩٧٩م.

(٢٦) راجع: فاتن عوض: السادات ٣٥ عامًا على كامب ديفيد، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٣٧٥.

(٢٧) مجلة السياسة الدولية، العدد٥٩، يناير ١٩٨٠م، شهريات من سبتمبر ١٩٧٩ وحتى نوفمبر ١٩٧٩م، ص ٢٥٤.

(٢٨) أحمد نائل توفيق خراز: مرجع سابق، ص ص ٦١ – ٦٢.

(٢٩) وحدة الميكروفيش بدار الكتب المصرية، الجمهورية، بتاريخ ١٥ من نوفمبر ١٩٧٩م، ص ٦.

(٣٠) المصدر نفسه، بتاريخ ٢٥ من نوفمبر ١٩٧٩م، ص ١.

(٣١) التزمت مصر في اتفاقية فض الإشتباك الثاني بإمداد إسرائيل بالبترول المستخرج من الآبار المصرية تجاريًا، وفي ٨ سبتمبر ١٩٧٩م بدأت لجنة خبراء البترول المصرية – الإسرائيلية المشتركة بمدينة الطور في بحث الإجراءات التنفيذية الخاصة ببيع مليوني طن سنويًا، والتي وافق الرئيس السادات عليها؛ للمزيد راجع: الفريق أول محمد فوزي : مرجع سابق، ص ص ٣١٧–٣١٨؛ مجلة السياسة الدولية ، العدد٥٩، يناير ١٩٨٠م، شهريات، ص ٢٤٩.

(32) Aulas, Marie-Christine;op.cit., p.230.

(٣٣) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان "الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، للعرض على اجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، المنعقد بقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٣٤) انظر الملحق رقم ١.

(٣٥) انظر الملحق رقم ٢.

(٣٦) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، نسخة من قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى خليل رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩م بتشكيل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، مرفقة بخطاب مدير عام مكتب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والمشرف على قطاع الثقافة والإعلام محمد كامل عثمان إلى الدكتور عبد الأحد محمد جمال الدين رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، عاجل جدًا وهام، رقم صادر ١٢٦٩/ ٣م، رقم ٥٩٨، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩م.

(٣٧) مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩م، شهريات من ديسمبر ١٩٧٨، وحتى فبراير ١٩٧٩م، ص ٢٥٢.

(٣٨) وقد تولى أيضًا رئيس إدارة إسرائيل بوزارة الخارجية المصرية؛ راجع: مجلة السياسة الدولية، العدد٦٠، أبريل ١٩٨٠، شهريات، ص ٢٤٠؛ وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة من السفير طه محمد المجدوب رئيس اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، بعنوان (الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية) للعرض على اجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية، المنعقد بقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، سري جدا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م؛ وقد لُوحظ في هذه الوثيقة، وفي وثيقتين أخريين بعناوين: إطار العمل للجنة الفرعية للثقافة والإعلام، وإطار العمل للجنة الفرعية لوسائل الاتصال، لوحظ بأنهم اختتموا باسم السفير طه محمد المجدوب كرئيس اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية؛ وأُرجح أنه كان خطأ كتابيًا وقع سهوًا؛ نتيجة للعجلة والسرعة، وكثرة عدد النسخ المُوزعة على جميع اللجان الفرعية؛ بدليل عدم توقيع السفير على هذه الأوراق؛ التي كانت عبارة عن صور من نسخ عديدة، ولخلو بقية الوثائق من تكرار هذا المُسمي فيما عدا هذه الوثائق الثلاث فقط.

(٣٩) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، نسخة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩م بتشكيل اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(٤٠) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان "الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية" سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، قرار وزير الدولة للشئون الخارجية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧٩م، سبق ذكره.

(٤١) المصدر نفسه، جدول أعمال اجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، عُقد بقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٤٢) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان "الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكرها.

(٤٣) المصدر السابق؛ المصدر نفسه، "تشكيل وتنظيم أعمال اللجان الفرعية التخصصية"، الملحق الثاني لمذكرة السفير طه محمد المجدوب حول"الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٤٤) كان عيسى سراج الدين سفيرًا بدرجة ممتاز، ومدير إدارة العلاقات الثقافيّة بوزارة الخارجية، راجع: وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، خطاب من محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى السفير الممتاز عيسى سراج الدين مدير إدارة العلاقات الثقافيّة بوزارة الخارجية، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٨٠م.

(٤٥) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان "الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، "تشكيل وتنظيم أعمال اللجان الفرعية التخصصية"، سبق ذكرها.

(٤٦) المصدر نفسه، خطاب من رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية سفير طه محمد المجدوب إلى مدير عام مكتب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والمشرف على قطاع الثقافة والإعلام محمد كامل عثمان، رقم القيد ٧٧٣، رقم الملف ٢/١، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧٩م؛ انظر أيضًا: المصدر نفسه، خطاب مدير عام مكتب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والمشرف على قطاع الثقافة والإعلام محمد كامل عثمان إلى الدكتور عبد الأحد

محمد جمال الدين رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، عاجل جدًا وهام، رقم صادر ١٢٦٩/ ٣م، رقم ٥٩٨، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩م.

(٤٧) المصدر نفسه، "تشكيل وتنظيم أعمال اللجان الفرعية التخصصية"، سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، مذكرة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن ورقة العمل الخاصة بالاقتراحات اللازمة في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في مراحلها الأولية، ١٩٧٩م.

(٤٨) المصدر نفسه، خطاب رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية إلى رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون، رقم قيد ٦٢/٢٤، رقم وارد ٦٨٥٨، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩م، مُسجل عليه بخط اليد اسم المرُشح؛ المصدر نفسه، خطاب من مدير إدارة العلاقات الثقافيّة السفير عيسى سراج الدين إلى رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، سري جدًا وعاجل، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧٩م، رقم وارد ٣٣٧ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٩م، ومُسجل عليه بخط اليد محمد سعيد السيد الأمين العام ممثل الاتحاد في اللجنة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٤٩) المصدر نفسه، "تشكيل وتنظيم أعمال اللجان الفرعية التخصصية"، سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، مذكرة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن ورقة العمل الخاصة بالاقتراحات اللازمة في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في مراحلها الأولية، ١٩٧٩م.

(٥٠) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان" الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكرها.

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) المصدر نفسه،"تشكيل وتنظيم أعمال اللجان الفرعية التخصصية"، سبق ذكرها.

(٥٣) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان" الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية"، سبق ذكرها.

(٥٤) المصدر نفسه، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، للعرض على اجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، المنعقد بقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٥٥) المصدر نفسه، تقرير من وزير الدولة لرئاسة الجمهورية نصر حمدي، حول الخطوط العامة لمرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في مجال الثقافة والإعلام، سري جدًا، ١٩٧٩م.

(٥٦) خططت إسرائيل للربط بين بناء مصالح اقتصادية مع مصر ودعم أمنها؛ بإنشاء مشروعات مشتركة مع مصر في بعض المناطق الحيوية في سيناء على وجه التحديد؛ لضمان أمن نسبي لها، ولضمان موارد إقليمية للطاقة وللمواد الخام، ولفتح أسواق جديدة؛ لتصريف بعض منتجاتها الصناعية في المنطقة؛ لكون قاعدتها الصناعية ركيزة الاقتصاد الإسرائيلي؛ للمزيد راجع: المصدر نفسه، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، سبق ذكرها.

(٥٧) أرادت إسرائيل التخلص من الشعور بالعزلة بتوطيد علاقاتها باليهود خارجها، واستغلال وجودها في قلب المنطقة، ووجود طرق مواصلات قصيرة بالمرور داخلها، وضمها لأماكن أثرية شهيرة؛ لذا علقت آمالها على نمو السياحة الداخلية الإقليمية والعلاجية في الاتجاهين بشكل سريع، وارتفاع متوسط إقبال السائحين عليها؛ لاعتقادها بوجود فضول في إسرائيل ومصر والدول العربية لمعرفة الجانب الآخر؛ للمزيد راجع: المصدر السابق.

(٥٨) المصدر نفسه، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، سبق ذكرها.

(٥٩) أرادت إسرائيل المشاركة في أعمال نقل البضائع وللركاب بينها وبين الدول العربية بالنقل الجوي والبحري، ونقل بالسكة الحديدية مع مصر ولبنان، ورغبت في المشاركة في خدمات المواصلات بما تشمله من عمليات استثمار؛ لرغبتها في التحول إلى مركز رئيس للمواصلات الإقليمية في المنطقة مستقبلًا؛ وعليه أقامت جهاز معلومات رئيس عن المواصلات في المنطقة؛ لمعرفة خطط ومشروعات البناء والتعمير المصرية في منطقة قناة السويس، ونشاط السكك الحديدية بها، علاوة على دراستها لتطوير شبكة الموانئ لديها، وتوقيع اتفاقيات ثنائية توفر الاحتياجات التنفيذية؛ للمزيد راجع: المصدر السابق.

(٦٠) جمال حماد: مرجع سابق، ص ص ٢٥ –٢٧.

(٦١) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، سبق ذكرها.

(62) Abadi, Jacob; Israeli - Egyptian Relations: Obstacles to Meaningful Rapprochement, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. 43, No. 1, 2019, pp. 9 -10.

(٦٣) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، سبق ذكرها.

(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) المصدر السابق.

(٦٦) المصدر السابق.

(٦٧) المصدر السابق.

(68) Beinin, Joel; The Cold Peace, Egypt and Israel Today, Middle East Research and Information Project, Inc., MERIP Reports, No. 129, Jan., 1985, p.6 .

(٦٩) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، عرض مختصر لبعض جوانب الفكر الإسرائيلي في تصور علاقات السلام، للعرض على اجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، المُنعقد بقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٧٠) المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، ١٩٧٩م.

(٧١) المصدر نفسه، التقرير الأول لاجتماعات الهيئة العامة للاستعلامات، وكبار المسئولين في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والأمانة العامة للإعلام، والشركة القومية للتوزيع، "بعنوان تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، ١٩٧٩م.

(٧٢) المصدر نفسه، مذكرة السفير طه محمد المجدوب، بعنوان "الإطار العام لسياسة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكرها.

(٧٣) المصدر نفسه، تقرير من وزير الدولة لرئاسة الجمهورية حول الخطوط العامة لمرحلة تطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية في مجال الثقافة والإعلام، سبق ذكرها.

(٧٤) المصدر نفسه، مذكرة حول التصور الإسرائيلي لعلاقات السلام مع مصر، سبق ذكرها.

(٧٥) المصدر نفسه، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) المصدر نفسه، التقرير الأول "تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(٧٨) المصدر نفسه، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي (أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان) في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سري، ١٩٧٩م.

(٧٩) المصدر نفسه، تقرير من وزير الدولة لرئاسة الجمهورية حول الخطوط العامة لمرحلة تطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية في مجال الثقافة والإعلام، سبق ذكرها.

(٨٠) المصدر نفسه، مذكرة من سفير طه محمد انجدوب رئيس اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، المعنونة (إطار العمل للجنة الفرعية للثقافة والإعلام)، سري جدًا، رقم القيد ٢٦، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٨١) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(٨٢) المصدر نفسه، مذكرة من لطفي عبد القادر علي وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية، بشأن المطبوعات والصحافة في ظل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سري، ١٩٧٩م .

(٨٣) المصدر السابق.

(٨٤) المصدر نفسه، التقرير الثاني لاجتماعات الهيئة العامة للاستعلامات، وكبار المسئولين في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والأمانة العامة للإعلام، والشركة القومية للتوزيع، بعنوان "تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، ١٩٧٩م.

(٨٥) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن ورقة العمل الخاصة بالاقتراحات اللازمة في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(٨٦) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(٨٧) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(٨٨) المصدر نفسه، مذكرة من محمد سعيد حسين الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٨٩) المصدر نفسه، التقرير الثاني "تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(٩٠) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن ورقة العمل الخاصة بالاقتراحات اللازمة في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(٩١) المصدر نفسه، مذكرة من محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون للعرض على الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الأمناء بشأن تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٠م، وقد تم التأشير عليها من الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الأمناء بخط اليد " تُخطر القطاعات للالتزام بما جاء به "، إمضاء غير واضح بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٠م.

(٩٢) المصدر نفسه، التقرير الثاني"تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(٩٣) المصدر السابق.

(٩٤) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(٩٥) المصدر نفسه، التقرير الثاني "تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(٩٦) المصدر نفسه، مذكرة لطفي عبد القادر علي وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية، بعنوان "تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية–الإسرائيلية"، سري، ١٩٧٩م .

(٩٧) تم تأجيل القرار حول الوضع النهائي للضفة وغزة إلى نهاية السنوات الخمس للحكم الذاتي، واحتفظ كل جانب بحقه في عرض مطالبه في المفاوضات، ووعدت السكان العرب بالحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية بما في ذلك الحق في انتخابات سلطة الحكم، ومع قرار الأردن

عدم الاشتراك في المفاوضات حول إقامة سلطة الحكم الذاتي، قررت مصر وإسرائيل إجراء هذه المفاوضات بينهما؛ راجع: محسن عوض، وممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع، مرجع سابق، ص ٣٥؛ عبد العظيم مناف: التطبيع والضمير الغائب، ضمن كتاب: عام على التطبيع، مرجع سابق، ص٧.

(٩٨) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(٩٩) المصدر نفسه، التقرير الثاني"تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره؛ مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(١٠٠) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠١) المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(١٠٢) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠٣) المصدر نفسه، التقرير الثاني"تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره.

(١٠٤) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠٥) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن ورقة العمل الخاصة بالاقتراحات اللازمة في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠٦) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠٧) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(١٠٨) المصدر نفسه، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٠٩) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(١١٠) المصدر السابق.

(١١١) المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، د.ت.

(١١٢) المصدر نفسه، مذكرة رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حول الإعلام والسلام، ١٩٧٩م.

(١١٣) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١١٤) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(١١٥) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١١٦) المصدر السابق.

(١١٧) المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، سبق ذكرها.

(١١٨) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(١١٩) المصدر السابق.

(١٢٠) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٢١) وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص١٢.

(١٢٢) استقال عدد من الدبلوماسيين اعتراضًا على سياسة السادات في إدارة عملية السلام وما قدمه من تنازلات، أمثال: إسماعيل فهمي الذي شغل منصب وزير الخارجية حينئذ، ومحمود رياض وزير الدولة للشئون الخارجية عام ١٩٧٧م على إثر زيارة السادات للقدس، ثم استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل عام ١٩٧٩، أثناء المفاوضات، بجانب عدد من الدبلوماسيين الآخرين والوزراء، للمزيد راجع، بهاء الدين عياد، فى مئوية السادات...فاتورة السلام: "سأزور إسرائيل..ولتذهب الدبلوماسية إلى الجحيم"، ضمن: الوطن، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م؛ الفريق سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط، سان فرانسسكو، د.ت، ص ص ٣٨٣–٣٩٣.

(١٢٣) أسامة الغزالي حرب، الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية – الإسرائيلية، تحليل وتقويم، ضمن: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد ١، ١٩٩٠م، ص ص١٠–١١.

(124)Abadi, Jacob ;op.cit., pp. 9-10.

(١٢٥) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٢٦) المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، سبق ذكرها.

(١٢٧) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٢٨) المصدر السابق.

(١٢٩) صلاح العقاد، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في مجال التطبيق، ضمن: مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣م، ص ١٥٢.

(١٣٠) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حول الإعلام والسلام، سبق ذكرها؛ المصدر نفسه، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكره.

(١٣١) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٣٢) المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، سبق ذكرها.

(١٣٣) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(١٣٤) المصدر نفسه، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٣٥) المصدر نفسه، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكره.

(١٣٦) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٣٧) المصدر نفسه، مذكرة رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حول الإعلام والسلام، سبق ذكرها.

(١٣٨) المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، سبق ذكرها.

(١٣٩) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(١٤٠) طرد السادات جميع الخبراء السوفيت من مصر مع السفير وستة من موظفيه في سبتمبر ١٩٨١م؛ للمزيد راجع: Beinin, Joel; op.cit., p.8.

(١٤١) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره؛ المصدر نفسه، ورقة عمل حول التنسيق الإعلامي في المرحلة الراهنة، سبق ذكرها.

(١٤٢) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(١٤٣) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٤٤) المصدر نفسه، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكره.

(١٤٥) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٤٦) رفض مؤتمر وزارة خارجية دول عدم الانحياز بدلهي تعليق عضوية مصر في الحركة في فبراير ١٩٨١م، للمزيد راجع: مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١م، شهريات من ديسمبر١٩٨٠م– فبراير ١٩٨١، ص ٢٤٥.

(١٤٧) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٤٨) المصدر نفسه، مذكرة وكيل وزارة الإعلام للمطبوعات والصحافة الخارجية حول تصور للسياسة الإعلامية قبل وأثناء وبعد تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٤٩) المصدر نفسه، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٥٠) المصدر نفسه، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكره.

(١٥١) مجلة السياسة الدولية ، العدد٥٩، يناير ١٩٨٠م، شهريات، ص ٢٥٤.

(١٥٢) نفسه ، عدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠م ، شهريات ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٣٥.

(١٥٣) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٥٤) كشف تقرير أمريكي عام ١٩٧٩م أن أضخم عدد من الخبراء العسكريين السوفيت والفنيين موجود في سوريا بعدد ٢٥٨٠ شخصًا، تلتها ليبيا ١٧٥٠، ثم إثيوبيا، ثم العراق، والجزائر؛ للمزيد راجع: مجلة السياسة الدولية، العدد٥٩، يناير ١٩٨٠م، شهريات، ص ٢٥٧.

(155) Beinin, Joel; op.cit., p.4.

(١٥٦) توحيد مجدي: أسرار السادات، من وقائع ملفات منتهى السرية في المخابرات المركزية الأمريكية، أخبار اليوم قطاع الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٥.

(١٥٧) ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية للمرة الأولى في بيان رئيس المجموعة الأوروبية في الأمم المتحدة، وتعديل الموقف البريطاني من الإصرار على عدم المساس بالقرار ٢٤٢، إلى مناداة وزير الخارجية البريطاني لورد بيتر كارينجتون Peter Carington في الأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩م– بتأييد تكملة القرار؛ للحصول على موافقة الشعب الفلسطيني، لكن مع عدم إبداله، أو تعديله، أو تشويهه، بجانب المشاركة النشطة لأندرو يونج Andrew Young السفير الأمريكي في الأمم المتحدة(١٩٧٧–١٩٧٩م) مع مندوب الكويت رئيس المجموعة العربية؛ لمحاولة التوصل في مجلس الأمن إلى قرار مكمل للقرار ٢٤٢ ينص على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، لكن جاءت استقالة أندرو يونج؛ لتؤكد التسلط الإسرائيلي على عملية صنع القرار الأمريكي؛ للمزيد راجع: وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، تقرير عن التصور الإعلامي في العالم الغربي في مرحلة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سبق ذكره.

(١٥٨) المصدر السابق.

(١٥٩) المصدر نفسه، التقرير الأول "تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٦٠) المصدر نفسه، مذكرة رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حول الإعلام والسلام، سبق ذكرها.

(١٦١) ازداد توتر العلاقات بينهما عقب مصرع رئيس إيران ورئيس وزرائها في سبتمبر ١٩٨١م؛ نتيجة انفجار شحنة ضخمة من القنابل الحارقة في مقر رئاسة الوزراء؛ إذ اتهمت وزارة الخارجية الإيرانية في بيانها الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية بأنهما وراء الحادث، راجع: الأهرام، بتاريخ أول سبتمبر ١٩٨١م، ص ١؛ المرجع نفسه، ٢ سبتمبر ١٩٨١م، ص١.

(١٦٢) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، التقرير الأول"تصور للتحرك الإعلامي خلال مراحل تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، سبق ذكره.

(١٦٣) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حول الإعلام والسلام، سبق ذكرها.

(١٦٤) المصدر نفسه، التقرير الثاني "تصور لشكل وإجراءات تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية في المجال الإعلامي"، سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة خاصة بشأن ضوابط التبادل والزيارات الإعلامية في مرحلة التطبيع، سبق ذكرها.

(١٦٥) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(١٦٦) المصدر نفسه، مذكرة محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن تطبيع العلاقات المصرية –الإسرائيلية، سبق ذكرها.

(١٦٧) المصدر نفسه، مهام المرحلة الأولى من مراحل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، سبق ذكرها.

(١٦٨) المصدر نفسه، خطاب من السفير طه محمد المجدوب رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية إلى مدير مكتب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية المشرف على الثقافة والإعلام، رقم القيد ١٠٨٤، رقم الملف ٣/١، بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٠م، وأُبلغت صورة منه إلى محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

(١٦٩) المصدر نفسه، مذكرة من مدير عام العلاقات الخارجية بثينة وهبه، بعنوان مذكرة إفادة عن تصور الإدارة العامة للعلاقات الخارجية للشكل المقترح للإتفاقيّة الإعلامية بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٧٩م.

(١٧٠) المصدر نفسه، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(١٧١) المصدر نفسه، مشروع الاتفاق الثقافيّ بين جمهورية مصر العربية وبين إسرائيل، ملحق به ترجمته بالإنجليزية.

(١٧٢) تم تعيين الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء وزيرًا للخارجية إلى جانب منصبه؛ راجع: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩م، ص ٢٥٣.

(١٧٣) انظر الملحق رقم ٣.

(١٧٤) الجريدة الرسمية ، العدد ٧، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠، ص ص ١٦٥–١٦٦.

(١٧٥) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، نسخة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠م بإعادة تشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، صورة مرسلة إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون برقم ٢/١٠/٣٦٤.

(١٧٦) وقد رشح محمد سعيد صبري الأمين العام لعضوية هذه اللجنة ممثلًا عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون، بتاريخ ٩ فبراير ١٩٨٠م، راجع: المصدر نفسه، رقم ٢/١٠/٣٦٤، نسخة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠م بإعادة تشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، صورة مرسلة إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون برقم ٢/١٠/٣٦٤، مكتوب عليها بخط اليد يرشح الأستاذ محمد سعيد صبري الأمين العام لعضوية هذه اللجنة، ومهورة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٨٠م.

(١٧٧) ظل السفير طه محمد المجدوب رئيسًا للجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية بوزارة الخارجية، حتى خَلفه السفير حسن رشوان؛ انظر: المصدر نفسه، خطاب من السفير حسن رشوان رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، إلى مدير بنك القاهرة – فرع عدلي، إدارة العلاقات الثقافيّة بوزارة الخارجية، رقم قيد ١٣٥، رقم ملف ٥/١، سري جدا وعاجل، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٨١م، وأبلغت صورة إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون برقم قيد ١٣٦.

(178) Aulas, Marie-Christine; op.cit., p.228.

(١٧٩) وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٣؛ اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، موجز لاجتماع ٣١ يناير – ٣ فبراير ١٩٨٠م، في : المصدر نفسه، ص ص ١٨– ١٩.

(١٨٠) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، "النصوص الخاصة بتطبيع العلاقات الواردة في المعاهدة وملحقاتها"، سبق ذكرها.

(١٨١) سيتم ذكرها في البحث اختصارًا باللجنة العليا للتطبيع.

(١٨٢) وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٣؛ اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، موجز لاجتماع ٣١ يناير – ٣ فبراير ١٩٨٠م، في : المصدر نفسه، ص ص ١٨– ١٩.

(١٨٣) فاتن عوض : مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(١٨٤) عولت إسرائيل على الزراعة كمجال يضمن مستقبل التطبيع مع مصر على المدى الطويل، وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ ذلك، من حيث اقتراح زراعة وتوحيد المنتجات الزراعية المصرية، وتكررت زيارات الجنرال أرييل شارون لوادي النيل كوزير للزراعة، ثم أوضحت عدة دلائل على وجود استراتيجيّة للعمل؛ مثل: تعيين سكرتير خاص بوزارة الزراعة المصرية خصيصًا لتحقيق التطبيع بين البلدين، كما قامت المكاتب التمثيلية المصرية بتسويق المعدات الزراعية الإسرائيلية بمصر، وشركة الطحّال الإسرائيلية، كمشروع إسرائيلي كبير شبه عام يعمل مع البنك الدولى، لاستصلاح الأراضي حول واحة الفرافرة، ورغبة إسرائيل في القيام بدور الوسيط في المنتجات الزراعية المصرية، وهو الدور الذى أعلن عنه يوسف والي فيما بعد، للمزيد راجع؛

Aulas, Marie - Christine; op.cit., pp.231–232.

(١٨٥) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، خطاب من السفير طه محمد المجدوب رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، إلى محمد سعيد صبري أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون، رقم القيد ١٧٦، رقم الملف ٤/١، سري جدًا وعاجل جدًا، المرفقات ١ جدول الأعمال، بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٠م؛ المصدر نفسه، لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، جدول أعمال لاجتماع اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، بوزارة الدفاع، بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٠م.

(١٨٦) المصدر نفسه، سجل بالملف بخط اليد باللون الأحمر – في ورقة صغيرة منفصلة– تأجل ليوم ١٣ الساعة ١٢ ظهرا بوزارة الدفاع بكوبري القبة.

(١٨٧) قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٣٠ لسنة ١٩٨١م، بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء؛ وقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٤٣٨١

لسنة ١٩٨١م، بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ص ١٥–١٦.

(١٨٨) انظر الملحق رقم ٤ .

(١٨٩) انظر الملحق رقم ٥ .

(١٩٠) الباب الثاني: محاضر اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء ومذكرة مشتركة عن زيارة وزير خارجية إسرائيل لمصر في ٢٦ أغسطس ١٩٨١م، ضمن : وزارة الخارجية، الملف الوثائقي تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ١٧– ٢١.

(١٩١) المصدر السابق، ص٢١.

(192) Shamir, Shimon and Hillel, Schenker;op.cit., p.177.

(١٩٣) مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٨، أكتوبر ١٩٧٩م، شهريات الأحداث السياسية، ص ٢٠٦ .

(194) Shamir, Shimon and Hillel, Schenker;op.cit., p.177.

(١٩٥) اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، موجز لاجتماع ٣١ يناير – ٣ فبراير ١٩٨٠م، في : وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ١٩.

(١٩٦) التقرير المشترك للجنة العليا للتطبيع المرفوع إلى رئيسي اللجنة في ٧ فبراير ١٩٨٠م، في: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٢٠.

(١٩٧) الاتفاق الثقافيّ بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل الموقع في القاهرة في ٨ مايو ١٩٨٠م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص٣٨.

(١٩٨) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ص ١٥٥– ١٥٦ .

(١٩٩) محسن عوض: مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١٦٩.

(٢٠٠) هند أبو شرار، تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافيّة والاقتصادية، ضمن: مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١١٦، يوليو ١٩٨١، ص ١٤٤.

(٢٠١) مجلة السياسة الدولية العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١م، شهريات، ص ص ٥، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢.

(٢٠٢) المرجع نفسه، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١م، ص ٢٤١.

(203) Shamir, Shimon and Hillel, Schenker; op.cit., p.177.

(٢٠٤) مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٧ ، يناير ١٩٨٢م، ص ٥ .

(٢٠٥) المرجع نفسه، العدد٦٥، يوليو ١٩٨١م، شهريات، أول أبريل ١٩٨١م، ص ٢٢٤.

(٢٠٦) أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص٤.

(٢٠٧) عبد العظيم مناف: مرجع سابق، ١٩٨١م، ص ١٠.

(٢٠٨) مجلة السياسة الدولية، العدد٦٥، يوليو ١٩٨١م، شهريات، ص ص ٢٣٠، ٢٣٤.

(٢٠٩) المرجع نفسه، ص ص ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٢؛ المرجع نفسه، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١م، شهريات، ص ص ٢٣٢، ٢٤٥.

(٢١٠) تولى الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة عقب اغتيال السادات، وعُين الرئيس محمد حسني مبارك نائبًا له، وأسند إليه سلطات القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأُعلنت حالة الطوارىء لمدة عام، ثم رُشح حسني مبارك بإجماع مجلس الشعب لرئاسة الجمهورية، وأُعلن فوزه في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية في ١٤ أكتوبر ١٩٨١م؛ انظر: مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، شهريات، ص ١٩٦.

(٢١١) ألفت حسن أغا، رحيل الرئيس السادات، تحليل مضمون لاتجاهات الصحافة العالمية، ضمن: مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٧ ، يناير ١٩٨٢م، ص ص ١٢–١٤.

(٢١٢) المرجع نفسه، ص ص ١٤٩، ١٩٦.

(٢١٣) البرنامج التنفيذي للاتفاق والموقع في إسرائيل الموقع في ٢٩ أكتوبر ١٩٨١م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ص٣٩–٤٢.

(٢١٤) المصدر السابق.

(٢١٥) بروتوكول التعاون بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون بجمهورية مصر العربية وهيئة الإذاعة والتلفزيون بدولة إسرائيل تنفيذًا للاتفاق الثقافيّ، الموقع في القاهرة في ١٦من فبراير ١٩٨٢م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٢١٦) البروتوكول الخاص بإنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، الموقع بالقاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٨٢م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢١٧) محضر متفق عليه في ٢٥ فبراير ١٩٨٢م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢١٨) معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، والموقعة في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، في: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٨.

(219) Beinin, Joel; op.cit., p.6.

(٢٢٠) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص١٨٧، ١٩٠–١٩٢، ١٩٤.

(٢٢١) محسن عوض، وممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢٢٢) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٧٤– ١٧٥.

(٢٢٣) حنه شاهين: مرجع سابق، ص ص ١٦٣،١٦١.

(٢٢٤) أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص ٣.

(٢٢٥) على سبيل المثال، نشرت أخبار عن إسرائيل مع بقية دول العالم في أول أكتوبر ١٩٨٠م، راجع: مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١م، شهريات، ص ٢٦٨.

(٢٢٦) دار الكتب المصرية، وحدة الميكروفيش، مجلة أكتوبر عدد ١٧٠، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٠م، ص ص٤– ٥.

(227) Harlow, Barbara; Egyptian Intellectuals and the Debate on the "Normalization of Cultural Relations",Cultural Critique, No. 4, 1986, pp. 44-45.

(٢٢٨) وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، مذكرة الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حول دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مراحل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، سبق ذكرها.

(٢٢٩) مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠م شهريات ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٣٥.

(٢٣٠) اجتماعات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، موجز لاجتماع ٦–٧ فبراير ١٩٨٠م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٢٣١) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ٥٨–٥٩.

(٢٣٢) حنه شاهين: مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢٣٣) صدر قرار إنشاء القنصلية المصرية في إيلات بتاريخ ١٥ من نوفمبر ١٩٨١م، وافتتحت إسرائيل قنصليتها في الإسكندرية في ٢١ أبريل ١٩٨٢، وافتتحت مصر أيضًا قنصليتها في إيلات، ثم اقمت إسرائيل مصر بعرقلة افتتاح قنصليتها الثانية في شرم الشيخ؛ راجع: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠م، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٨١م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص١٢؛ محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ٦١.

(234) Beinin, Joel; op.cit., p.5.

(٢٣٥) رفعت سيد أحمد، التطبيع والمطبعون، موسوعة شاملة العلاقات المصرية – الإسرائيلية، ١٩٧٩–٢٠١١، المجلد الأول، التطبيع السياسي والاقتصادي، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٠؛ محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢٣٦) وحدة الميكروفيش بدار الكتب المصرية، روزاليوسف، ٢٦ نوفمبر ١٩٧٩م، ص ص ١٩، ٢٠.

(٢٣٧) مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠م، شهريات فبراير ١٩٨٠، ص ٢٤٤

(٢٣٨) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢٣٩) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٢٤٠) مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١م، شهريات، ص ص ٢٦٩– ٢٧١.

(٢٤١) اختار المجلس الأعلى للثقافة للقاء الرئيس الإسرائيلي حينئذ كل من: د/ ابراهيم البحراوي، د، أحمد هيكل، ود/ أحمد الحوفي ود/ ثروت أباظة، ود/ حسين نصار، ود/ زكي نجيب محمود، ود/ سهير القلماوي، ود/ عبدالحميد يونس، ود/ محمد عبد المنعم خفاجي، ويوسف جوهر، للمزيد راجع: أحمد محمد عطية، التطبيع الثقافيّ إلى أين؟، ضمن كتاب: عام على التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١١٤ – ١١٥.

(٢٤٢) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٧٤–١٧٥ .

(٢٤٣) المرجع نفسه، ص ص ١٧٨–١٧٩ .

(٢٤٤) أحمد أحمد محمد زارع، دور الصحافة المصرية في تشكيل الصورة الذهنية لإسرائيل لدى الشباب المصري بعد توقيع معاهدة السلام، دارسة ميدانية وتحليلية، رسالة عالمية" دكتوراه"، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم الصحافة والإعلام، ١٩٩٣م، ص ص ١٢٠–١٢١.

(٢٤٥) وحدة الميكروفيش بدار الكتب المصرية، مجلة أكتوبر، عدد ٢١٨، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠م.

(٢٤٦) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٧٥–١٧٧ .

(٢٤٧) المرجع نفسه، ص ص ١٨٢–١٨٤ .

(248) Harlow, Barbara; op.cit., pp. 46-48.

(٢٤٩) محسن عوض، وممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٨٤– ١٨٦.

(٢٥٠) أسماء عليان أبو مساعد، صورة العرب والمسلمين في المناهج الإسرائيلية، ماجستير في المناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١م، ص ص ٢٧– ٥٦ .

(٢٥١) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٨٧–١٨٩ .

(252) Aulas, Marie-Christine; op.cit., p.234.

(٢٥٣) قام اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالحصول على موافقة بتحويل مبلغ ٦٣٠٩,٥٠ دولار أمريكي إلى إسرائيل قيمة خدمات أديت عام ١٩٨٠م، عن طريق بنك قناة السويس المسموح له حينئذ بالتعامل مع إسرائيل؛ راجع: وزارة الخارجية: ملف "اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية"، وثائق غير منشورة، خطاب من السفير حسن رشوان رئيس لجنة تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، إلى مدير بنك القاهرة– فرع عدلي، إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية، رقم قيد ١٣٥، رقم ملف ٥/١، سري جدا وعاجل، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٨١م، وأبلغت صورة إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون برقم قيد ١٣٦.

(٢٥٤) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ص ١٩١–١٩٤ .

(٢٥٥) أحمد أحمد محمد زارع: مرجع سابق، ص ص ١٩٠، ١٩٣، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٧، ٧٢٦، ٧٤٧.

(٢٥٦) عادل عبدالغفار خليل: الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٢٣.

(٢٥٧) مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١ يوليو ١٩٨٠، ص ٢٧٩.

(٢٥٨) وحدة الميكروفيش بدار الكتب المصرية، مجلة أكتوبر عدد ٢٠٦، ٥ أكتوبر ١٩٨٠م، ص٥.

(٢٥٩) مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٣، يناير ١٩٨١م، ص ص ٤– ٥؛ المرجع نفسه، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١م، شهريات، ص ٢٤١.

(260) Beinin, Joel; op.cit., p .6.

(٢٦١) مذكرة مشتركة عن زيارة وزير خارجية إسرائيل لمصر في ٢٦ أغسطس ١٩٨١م، ضمن: وزارة الخارجية، تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مصدر سابق، ص٢٦.

(٢٦٢) مجلة السياسة الدولية، ٢٦ سبتمبر ١٩٨١م، ص ص ١، ١١، ١٩٦.

(263) Beinin, Joel; op.cit., p.5.

(٢٦٤) أسامة الغزالي حرب: مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٦٥) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢٦٦) أحمد أحمد محمد زارع: مرجع سابق، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦، ٧٢٦،٢٩٢ .

(267) Harlow, Barbara; op.cit., p.52.

(268) Aulas, Marie-Christine; op.cit., p.234.

(269) Harlow, Barbara; op.cit., p.54.

(270) Beinin, Joel; op.cit., p.5.

(271) Harlow, Barbara; op.cit., p.55.

(272) Ibid., p.36.

(٢٧٣) نقلت صفحات الأهرام تصنيف المعتقلين إلى: ٤٦٩ تكفير وهجرة، و٢٣٥ جماعات إسلامية و١٠٠ فرد من جمعيات متطرفة دينيًا، و٢٥٩ مثير للشغب والتعصب، و١٠٧ متطرفين مسيحيين، و٢٤٠ من ذوي السوابق، و٣١ من السياسيين والصحفيين، و٢٦ من الحزبيين المناهضين للحكم، و١٢ من المتآمرين مع السوفييت، و٥٧ شخص من حوادث الزاوية الحمراء؛ انظر: الأهرام، ٧ سبتمبر ١٩٨١م، ص ص ٧، ٩، ١١؛ المرجع نفسه، ١٥ سبتمبر ١٩٨١م، ص١.

(274) Harlow, Barbara; op.cit., pp. 33- 34;

مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، شهريات، ص ١٩١.

(٢٧٥) الأهرام، ٥ سبتمبر ١٩٨١م، ص ١؛ المرجع نفسه، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٨١م، ص ص١، ٥، ١١.

(٢٧٦) محسن عوض: خمس سنوات من التطبيع، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢٧٧)الأهرام، ١٠ سبتمبر ١٩٨١م، ص ٥.

(278) Shimon, Shamir and Hillel, Schenker; op.cit., p. 178.

(279) Harlow, Barbara; op.cit., p. 35.

(٢٨٠) نبية الأصفهاني، يوميات العدوان الإسرائيلي على لبنان، ضمن: مجلة السياسة الدولية، العدد٧٠، أكتوبر١٩٨٢م، ص ١٧٨.

(٢٨١) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ١٥٤ .

(٢٨٢) عادل عبدالغفار خليل: مرجع سابق، ص٢٠٥ .

(283) Beinin, Joel; op.cit., p.6.

(284)Harlow, Barbara; op.cit., p. 35.

(285)Beinin, Joel; op.cit., p. 6, 8.

(٢٨٦) مجلة السياسة الدولية، العدد٧٢ ،أبريل ١٩٨٣م، شهريات الأحداث، ٦ ديسمبر ١٩٨٢م ، ص ٢٤٥.

(287) Abadi, Jacob ; op.cit., p.17.

(288) Korany, Bahgat;The Cold Peace, the Sixth Arab-Israeli War, and Egypt's Public, International Journal, The Middle East after Lebanon, Vol. 38, No. 4, 1983, p.673.

(289) Beinin, Joel; op.cit., p.7.

(٢٩٠) أحمد أحمد محمد زارع: مرجع سابق، ص ص ١٩٧، ١٩٨، ٤٨٨.

(291) Harlow, Barbara; op.cit., p.44.

(٢٩٢) وهو ما جعل التعاون التجاري بين البلدين قاصرًا على ممثلي الشركات الأجنبية والإسرائيلية في مصر، وبعض الرأسماليين المصريين الجدد الذين انبثقوا عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، والذين لجأوا إلى تعديل علامات المنتجات الإسرائيلية قبل طرحها للبيع في السوق المصرية، كالشوكولاتة، والجعة، والأحذية الرياضية، والألعاب، وغيرها؛ لتجنب مقاطعة المستهلك المصري؛ للمزيد راجع: Aulas, Marie-Christine; op.cit., p.233.

(٢٩٣) محسن عوض، وممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع، مرجع سابق، ص ص ٣١١–٣١٢.

(294) Abadi, Jacob ;op.cit., pp. 14,15, 23.

(٢٩٥) حنه شاهين: مرجع سابق، ص ص ١٦٣–١٦٤.

(296) Winter, Ofir and Udi Dekel; Egypt and Israel: From Peace between Leaders and Armies to Peace between Peoples, Institute for National Security Studies Institute for National Security Studies, 2019, pp.1-5.

(٢٩٧) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ١٥٢.